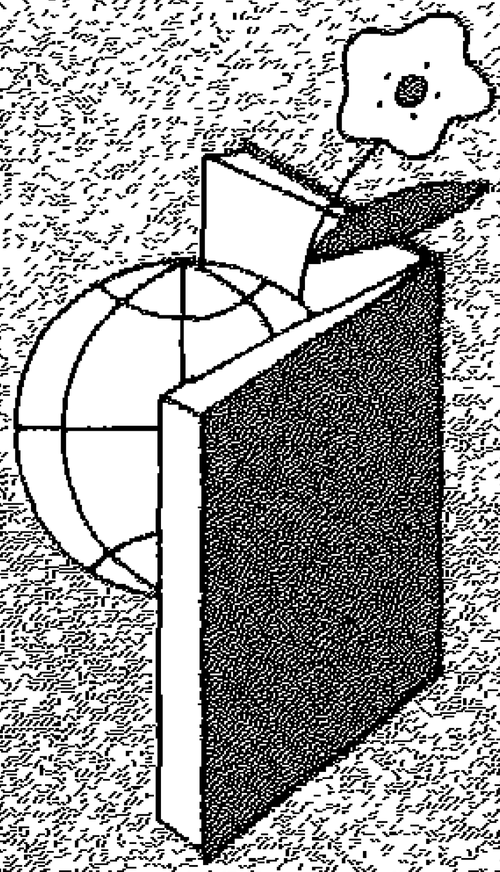


أزمة الديمقراطية الغربية المعاصرة

"دراسة تحليلية"

الصديق محمد الشيباني

أزمة الديمقراطية الغربية
المعاصرة

الطبعة الأولى
1398 و.ر ـ 1989 م

رقم الإيداع 681

الطبعة الثانية
الربيع مارس ١٩٩٠

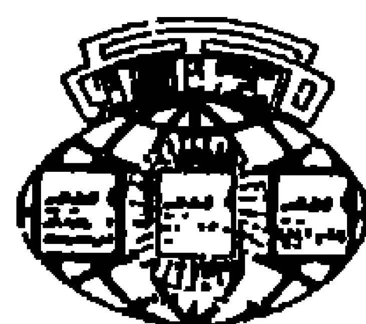
رقم الايداع بدار الكتب المصرية : ٣١١٧/ ١٩٩٠
الترقيم الدولى : ٤ ـ ٤١٨ ـ ١٤٨ ـ ٩٧٧

طبع بمطابع الشروق بالقاهرة
١٦ شارع جواد حسنى ـ تليفون : ٣٩٣٤٥٧٨ ـ ٣٩٣٤٨١٤

أزمة الديمقراطية الغربية المعاصرة

"دراسة تحليلية"

إعداد
الصديق محمد الشيباني



المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر
طرابلس - الجماهيرية

هاتف: 40705 - 45565 ـ مبرق: 20032 - 20668
ص.ب: 80984 ـ طرابلس ـ الجماهيرية

أزمة الديمقراطية الغربية المعاصرة

إعداد الطالب : الصديق محمد الشيباني

تاريخ المناقشة : مايو ١٩٨٤ م

رسالة مقدمة استكمالاً لمتطلبات درجة التخصص العالي (الماجستير) في النظم السياسية والإدارية

لجنة المناقشة : د . أديب نصور

د . علي شمبش

د . رجب أبو دبوس

مقدمة الناشر

أزمة الديمقراطية الغربية المعاصرة، هى أزمة فكرية بالدرجة الأولى وأزمة مؤسسات بالدرجة الثانية، والأزمة الثانية تولدت عن الأزمة الأولى، فالديمقراطية كما فُهمت فى الغرب، هى فى أزمة خانقة ويصعب الخروج منها تحت كل الظروف الحالية لأن الأزمة فكرية..

بالرغم من مستويات المشاركة السياسية التى حققتها الأنظمة السياسية الغربية، إلا أن الأزمة لا زالت قائمة، بل ازدادت حدتها، وتمثلت فى الرفض الشعبى الصريح والعلنى لسياسات الأنظمة الحاكمة فى المجتمعات الغربية ـ مظاهرات، اعتصامات، إضرابات، وتكتلات شعبية ضد الحكومة ـ أما المؤسسات، فقد تحولت إلى أدوات حكم دكتاتورية مارس من خلالها الفرد والحزب والطبقة والأشراف، والكهان والقادة العسكريون الحكم المطلق والطغيان والقهر الجماعى للجماهير.

فى الغرب الرأسمالى، إذا قيل الحكم الديمقراطى، فُهم منه (نظرياً)، ذلك الحكم الذى لا يستبد ولا ينفرد به فرد واحد ولا طبقة واحدة ولا حزب ولا مجلس نيابى. وأنه كذلك غير الحكم الأوتوقراطى ولا الأرستقراطى، ولا هو الحكم من خلال المؤسسات العسكرية... ومن هنا

جاز (نظرياً) أيضاً أن يقال أن الديمقراطية هى حكم الشعب. . وإلى هنا أيضاً لا تبدو الأزمة الفكرية واضحة. . ولكن تبرز الأزمتان فى آن واحد عندما تُفهم الديمقراطية (ممارسة) بأنها حكم النخب والأشراف والطبقات واللجان الحزبية من خلال المجالس النيابية. بل حتى الملوك والأمراء والرؤساء، يُسمى حكمهم فى ظل الديمقراطية المعاصرة، حكماً ديمقراطياً؟!

إن الذى لا شك فيه، أن الأمم لا تسعد ولا ترقى إلا حين تتوفر لها القدرات الكافية، وعلى رأس هذه القدرات الكتاب والمفكرون الثوار الذين يثورون بالقلم والكلمة، يتحسسون مواقع الأزمات فى مجتمعاتهم ويصفون العلاج، ويبشرون بحرية الجموع وانطلاقها. . . تلك هى رسالة الكتّاب والأدباء والمفكرين، وهى نفسها ومنذ الأزل مهمة أبطال التاريخ الذين ضحوا من أجل شعوبهم وأممهم، وهى قبل ذلك رسالة الرسل والأنبياء.

إن المركز العالمى لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، إذ يقدم كتاب (أزمة الديمقراطية الغربية المعاصرة) للكاتب الصديق الشيبانى، إنما يقدم من خلال هذا الجهد الفكرى ثلة من الفلاسفة والمفكرين، استطاع مؤلف الكتاب أن يؤلف بين أفكارهم بالرغم من الأحقاب الزمنية الطويلة التى تفصلهم وأن ينظم لها ملتقاً فكرياً فريداً تجاوز من خلاله المفهوم التقليدى للزمن، وأجمعوا جميعاً من خلال ملتقاهم على أن الديمقراطية المعاصرة فى أزمة، وأن هذه الأزمة انعكست على حرية الجماهير وانطلاقها وسعادتها.

وحينما نقدم وجهة نظر هذا الكاتب المتمرد على مؤسسات الديمقراطية المعاصرة، فإنما نقدم فى الآن نفسه حشوداً من رواد الفلسفة والسياسة والاجتماع الإنسانى أمثال أرسطو، وأفلاطون، وروسو ومنتسكيو وجان لوك، وأرنست باركر وجان ستيورات مل، وموسكا، وشومبيتر وسارتورى، وميكافيلى، ودى توكفيل، ومعمر القذافى ودوفرجيه وغيرهم

الكثير من رواد الفكر والكلمة الذين وهبوا أنفسهم لمعالجة أزمات الإنسانية السياسية والاقتصادية والاجتماعية بل منهم سقراط الثائر الجماهيرى الأول الذى استطاع بفطنته وعبقريته السابقة عن زمانها أن يحرض جماهير مدينته على عقد أول مؤتمر شعبى فى التاريخ، تمارس من خلاله الديمقراطية المباشرة، وأن يكون أول شهيد من شهداء الديمقراطية وأول من ضحى من أجل الآخرين وأول من يدفع ثمن طغيان الجموع وهو أشد صنوف الطغيان.

إن أزمة الديمقراطية الغربية المعاصرة، هى شهادة أجمع عليها كل من سبق ذكرهم من كتاب ومفكرين وثوار، إذ أجمعوا جميعاً وغيرهم آخرين على فساد حكم الفرد وتفرده فى السلطة مهما كان عادلاً، وكيف يكون حكم الفرد عادلاً، وهو فرد على كل حال؟! ثم هى شهادة على فساد حكم الحزب بل وتعدد الأحزاب، مهما كانت هذه الأحزاب تدعى الديمقراطية فى مواثيقها ومن خلال لجانها ومؤتمراتها الحزبية... وكيف يكون حكم الحزب ديمقراطياً والحزب يمثل جزءاً من الشعب فى كل الأحوال وسيادة الشعب لا تتجزأ؟! كذلك هى شهادة على فساد حكم المجلس النيابى، والمجلس الشعبى المنتخب، فالتمثيل تدجيل، والمجلس النيابى حكم غيابى.

إن كتاب (أزمة الديمقراطية الغربية المعاصرة)، يعتبر مرجعاً تكاملت فيه الموضوعية مع العلمية، شمل على عرض تاريخى متسلسل للمراحل والتجارب التى مر بها الإنسان فى سعيه الدؤوب من أجل الوصول إلى النظام الديمقراطى والعملى. الذى يستطيع من خلاله أن يحقق حريته وسيادته. فى هذا الكتاب بيان أن الديمقراطية - إن أردنا معالجتها من الأزمة المصابة بها - يجب أن تكون الحكم الشعبى من خلال المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية.

شعبة الطباعة والنشر
المركز العالمى لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر

المقدمة

كانت نواة هذا البحث دراسة منشورة فى (الموسوعة الدولية للعلوم الاجتماعية) تحت عنوان « الديمقراطية » ، للأستاذ الإيطالى جيوفانى سارتورى G. SARTORI وهو يعد من أعمق الباحثين فى هذا المجال .

وأمام صعوبة وتشعب موضوعات الديمقراطية رأينا قصر البحث على الأنظمة الغربية المعاصرة ، مع استبعاد الخوض في دراسة الأنظمة الشرقية والتى تعرف بالديمقراطيات الماركسية أو الشعبية حرصاً على حصر هذه الدراسة فى أضيق نطاق ممكن تمشياً مع منهجية البحث العلمى وأصوله .

وحرصاً على زيادة تأطير البحث وحصره فى أضيق نطاق ممكن ، رأينا قصره على معالجة موضوعين رئسيين : يتعلق الموضوع الأول بمحاولة الإجابة على التساؤلات التى تدور حول وجود أزمة crisis فكرية وعملية تعانيها الديمقراطية الغربية ، فالمكتبات زاخرة بشتى المؤلفات المتعلقة بهذه الظاهرة ، ولذلك يتصدى هذا البحث للإجابة على تلك التساؤلات المطروحة محاولاً تحليل مظاهر الأزمة والنتائج المترتبة عليها .

ويتمثل الموضوع الثانى فى محاولة الإجابة على التساؤلات الدائرة حول مدى إمكانية تطبيق الشكل الديمقراطى المباشر فى المجتمعات المعاصرة بأبعادها الجغرافية والديموغرافية ، والصبغة التكنولوجية المعقدة التى تلون قضايا هذا العصر ، وهل فى الإمكان الرجوع إلى النمط المباشر فى المستقبل المنظور ؟ ، وما هى آثار التطور التقنى على السياسة بوجه عام ؟ ، وهل يمكن الاستفادة منه فى تقريب يوم العودة إلى الشكل المباشر ؟ إلى غيرها من التساؤلات التى سوف نحاول معالجتها طبقاً للمعطيات السياسية الراهنة .

بيد أن الواجب العلمى يقتضى لسلامة البحث موضوعياً الإحاطة الكافية بالفكرة الديمقراطية ، وتطبيقاتها مذ ظهرت على يد أهل أثينا لأكثر من ألفى سنة خلت ، وهكذا كانت ديمقراطية أثينا ولا زالت ينبوعاً لا ينضب لطلاب الديمقراطية وقد اعتمدنا فى دراستنا لتلك التجربة على استقراء الوقائع التاريخية والخطب المنسوبة لأشهر زعماء أثينا فى ذلك العصر ، كل ذلك من خلال الكتابات المتخصصة قديمها وحديثها .

ولما كنّا نعيش فى ليبيا الجماهيرية تجربة أخرى فريدة فى الحكم الشعبى المباشر ، لذا فقد أسبغ هذا الظرف التاريخى على هذا البحث طابعاً مقارناً ثنائى الوجه : تجسد الوجه الأول فى مقارنة الفكرة الديمقراطية وتطبيقاتها ، كيف كانت عند الأقدمين ، مبتكريها الأوائل ؟ وكيف تبلورت عند أهل الغرب فكراً وتطبيقاً ؟ ، فيما تمثل الوجه الثانى فى مقارنتها بما يجرى على الأرض الليبية طبقاً للأطروحات التى جاءت بها النظرية العالمية الثالثة ، والتى كرسها إعلان قيام سلطة الشعب الصادر فى الثانى من مارس سنة 1977 م [1] .

وتكمن أهمية هذا البحث فى أنه محاولة الهدف منها البحث الموضوعى فى الفكرة الديمقراطية ، والبحث فى المثال الديمقراطى

---

(1) الجريدة الرسمية العدد الأول للسنة 15 عام 1977 ص 66 .

وتطبيقاته ، قديمها وحديثها ولا ريب فإن هذا التوضيح من شأنه أن يعبد الطريق أمام تطبيق أفضل للفكرة الديمقراطية ، كما تتمثل هذه الأهمية فى كون هذا البحث محاولة أخرى لتقييم الديمقراطية الغربية من منظور جديد يجد أسسه الفكرية فى الإيمان بإمكانية تطبيق النمط المباشر فى ظل الأوضاع السياسية المعاصرة .

وإذا كان ثمة صعوبات تخللت خط سير البحث فإنها تدور حول الأسس الفكرية التى تنطلق منها شتى الكتابات المتعلقة بالموضوع ، فمعظم تلك الكتابات يدور فى فلك الإيديولوجيتين الليبيرالية والماركسية ، وكلتا الإيديولوجيتين ترفضان مبدأ السلطة الشعبية أو الحكم الشعبى المباشر وتقومان على الإيمان بمبدأ تفويض السلطة وبحتمية اللجوء إلى التمثيل السياسى ، وبالتالى فإنهما تستبعدان إمكانية تطبيق النمط المباشر فى مجتمعات اليوم ، وكان أن اصطبغت معظم الكتابات أو الأدب السياسى بالصبغة الإصلاحية الصرفة ، ولم يتم التطرق إلى الديمقراطية المباشرة إلا على سبيل الاستبعاد ، ومن ينتقد منهم التمثيل ومؤسساته إنما ينتقده لغرض تبرير حكم الفرد أو النخبة فى أحسن الفروض ، وعلى هذا تبدو المكتبات زاخرة بالكتابات التى تعالج مظاهر الأزمة ، فيما تكاد المؤلفات التى تعنى بالظروف التى يمكن فى ظلها الرجوع إلى النمط المباشر تبلغ حد العدم ، تلك كانت الصعوبة الرئيسية ، ولا يخفى فهناك العديد من الصعوبات تكاد تواجه كل باحث لا ضرورة لذكرها هنا .

ولسلامة البحث من جانبه الشكلى تم تقسيمه إلى قسمين مسبوقين بفصل تمهيدى يعالج الفكرة بوجه عام ، ويتتبع جذورها التاريخية واللغوية ، والخلاف الفكرى الدائر حولها ، مع إبراز جوانب الديمقراطية المتعددة بحسب كونها طريقة فى الحياة وطريقة فى الحكم ، وما هى الشرعية الديمقراطية ، فيما يتناول القسم الأول أزمة الفكر الديمقراطى المعاصر وأثرها على المشاركة السياسية ، كيف كانت تلك المشاركة فى ديمقراطية الأولين فكراً وتطبيقاً ؟ وكيف أصبحت على يد أشهر الكتاب

السياسيين المعاصرين ومؤسسات الديمقراطية الغربية ؟ ، بينما يعالج القسم الثاني أزمة المؤسسات ، وقد اقتصر البحث على تناول مؤسستين رئيسيتين هما التمثيل ومؤسساته مبررات التمثيل والرد عليها ، المثال التمثيلى من وجهة نظر أشهر مؤيديه وواقعه ، المؤسسة الحزبية وتمييزها عن غيرها من المؤسسات الأخرى ، ما هو المثال الحزبى وواقعه ؟ هذه هى الخطوط الرئيسية التى سيتصدى هذا البحث لمعالجتها إن شاء الله .

ونود فى الختام أن نجزل الشكر والثناء لأستاذنا الفاضل الدكتور أديب نصور لما لمسناه فيه من حب للعلم ورحابة صدر وفيض لا ينضب من العطاء فى تواضع العلماء ، وما كان لإرشاداته الدائمة من أثر فى تلافى الكثير من الأخطاء ، كما أننا نعبر عن أسمى آيات العرفان بالجميل والامتنان لكل من مد يد العون والمساعدة فى كل خطوة من خطوات هذا البحث ، وإظهار هذا الجهد المتواضع بالمظهر الذى هو عليه .

والله المعين

مفهوم الديمقراطية

تمهيد :

يعد موضوع الديمقراطية من أخصب موضوعات العلم السياسى والقانون الدستورى ، وقد تناولته كتابات الفلاسفة والمفكرين منذ القديم ، لذا ليس غريباً أن يشوب هذا المفهوم غموض فكرى لا حد له .

ولعل كثرة الاختلافات الفكرية حول تحديد طبيعة هذا المفهوم هى التى حدت بمنظمة (الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة) UNESCO سنة 1949 م إلى تنظيم استفتاء جمعت فيه آراء أكثر من مائة عالم ومفكر من مختلف قارات المعمورة ، وقد جاء فى خلاصة التقرير الذى أصدرته المنظمة المذكورة ، أن الديمقراطية أضحت تشمل كل شىء[1] وجاءت

---

(1) Democracy in a World of tensions : A Symposium prepared by UNESCO ed. Richard Mckeon, (chicago, 1951).

هذه الآراء متباعدة ومتباينة وتعكس اختلافاً فكرياً واسعاً ، حتى لقد كتب دى جوفينال[1] يوماً : « أن الجدل حول الديمقراطية عقيم لغوياً ، لأننا لا ندرى حول ماذا نتكلم » .

إن وضوح فكرة الديمقراطية شرط جوهرى لنجاح وديمومة أى نظام سياسى يدعى أنه (ديمقراطى) ، وحتى يتسنى لكل مواطن إدراك طبيعة نظام بلده السياسى ، فإن تقييمنا لنظام ما على أنه ديمقراطى أو على العكس من ذلك يستند إلى حد كبير على هذا التوضيح ، وهذا ما دفعنا إلى التصدى إلى معالجة هذا الغموض الذى يعانيه هذا المفهوم ، آملين من ذلك التبسيط والتوضيح حتى تقترب الفكرة من الإدراك ، لأن الإدراك السليم يضمن ممارستها بطريقة أسلم ، ومن ثم يساعد على دوام بقائها وهذا على ما نزعم أحد الأهداف التى دفعتنا إلى اختيار الديمقراطية كمحور لدراستنا هذه .

والواقع أن مصطلح « ديمقراطية DEMOCRATIA » بقى لغوياً على حاله منذ أكثر من الفين وبضع مئات من السنين ، إلا أن الجوهر لم يسلم من الخلط والتحريف ، لدرجة أن هتلر وصف نظامه السياسى فى الثلث الثانى من هذا القرن بأنه ديمقراطية حقيقية Real Democracy ، كما أن موسولينى MUSSOLINI وصف نظامه الفاشى أيضاً بأنه : « ديمقراطية ، شمولية ، مركزية ، منظمة »[2] . An orginised, central and uthoritarian Democracy وليس عجباً أن يدعى النظامان السياسيان العنصريان القائمان حالياً ، إسرائيل وجنوب إفريقيا أنهما ديمقراطيان على النمط الغربى .

---

(1) SARTORI, Giovanni. «Democracy» in: International Encyclopedia of the social sciences, ed. David Sills, (the Macmillan company & the Free Press, 1968, vol, 4) p. 112.

(2) MAYO, Henri, An Introduction to Democratic theory, (Oxford University Press, New York, 1960) p. 21.

cf. FIELD, G. C. Political theory. (Metheun & Co. Ltd, 1 st ed) p. 97.

وإذا كانت الأنظمة الغربية تدعى ، اليوم ، أنها ديمقراطية ، والأنظمة الشرقية الشيوعية تتمسك ، كذلك ، بأنها هى « الديمقراطية الحقة » ، وإذا كانت الأنظمة السياسية القائمة فى دول العالم الثالث بمختلف أشكالها تدعى ذات الصفة ، فأين تكمن الديمقراطية الأصيلة يا ترى ؟ ، وأين تنازع الإيديولوجيات التى كثر الحديث عنها ؟ .

نستنتج من كل ذلك أن معظم الدول القائمة حالياً تدعى أنها ديمقراطية وتنكر على غيرها هذا الوصف ، وإسهاماً منا فى جلاء هذا الغموض سوف نحاول فى هذا الفصل إعطاء فكرة موجزة عن الجذور التاريخية لمفهوم الديمقراطية ، ثم نتبع ذلك بتتبع الجذور اللغوية وندرس التفسيرات المتعددة التى قيلت بصدده مع إلقاء نظرة عجلى على الجوانب المختلفة للديمقراطية ، ونختم هذا الفصل بدراسة الشرعية الديمقراطية .

الجذور التاريخية واللغوية

أولاً : الجذور التاريخية:

قد يعنى مفهوم الديمقراطية لدى البعض نظاماً سياسياً معيناً له قواعد وشروط محددة ، متى تـوافرت أطلق على هـذا النظام أو ذاك الصفـة الديمقراطية ، وقد يقصد بهذا المفهوم مجموعة من المثل العليا Ideals ، وعلى كل حال ، فإن هذا الخلط والغموض يعكسان اهتماماً عالمياً[1] .

وتجـد الديمقـراطية جـذورها التـاريخية فى الحضـارة الإغـريقيـة القديمة ، وعلى الأخص فى النظام الديمقراطى المباشر الذى ساد مدينة أثينا وبلغ أوجه فى القرن الخامس ق/م[2] ، وكانت الديمقـراطية عنـد

(1) SARTORI, Democracy, op. cit. p. 112.

(2) وهذا لا يحول دون القول بأن الجذور التاريخية للديمقراطية قد تكون أعمق من ذلك ، ويشير الأستاذ فؤاد عمون إلى أن الشعب فى مدن طرابلس لبنان حالياً وصيدا وصور وقرطاجة بتونس وهذه كلها مدن فينيقية ، كان يتمتع بحق الاشتراك =

الأثنيين تعنى نظام حكم يشارك فيه جميع المواطنين مباشرة فى اتخاذ القرارات السياسية التى تتعلق بحكم مدينتهم Polis وعلى هذا اقتصرت الديمقراطية فى دولة ـ المدينة على ممارسة مظهرها السياسى فى الغالب ، وكان حق المشاركة السياسية مقصوراً على فئة المواطنين (أى من كان يتمتع بحق المواطنة مع استثناء فئات العبيد والأجانب والنساء من هذا الحق) .

غير أن الأحاسيس والتصرفات التى صاحبت مولد الديمقراطية لم تسلم من التغيير والتبديل طوال حقبة طويلة من الزمن ، فحينما كان بركليس Pericles (القائد الأثينى الشهير) يفاخر بديمقراطية أثينا فى خطبته التأبينية المشهورة لشهداء حرب البلبونيز Péloponnesian ويعدد مبّادئها ومثلها العليا ، لم يكن أفلاطون PLATO ابن مدينته يجاريه فى ذلك ، فلم تكن الديمقراطية فى نظره إلا كلمة بغيضة من شأنها إثارة ردود فعل سيئة ، ولم تكن بالنسبة لأرسطو ARISTOTLE إلا مجالاً لمشاعر مختلطة ، وغامضة ، وغير محببة فى الغالب ، وعلى العموم فإن الديمقراطية لكليهما ، هى حكم الكثرة ، وطالما أن هذه الكثرة فى الأغلب فقيرة وجاهلة ، فإن حكمها يتصف بالديماغوجية وظلم الأغنياء[1] .

ومع انحطاط الحضارة الإغريقية ، انحطت الديمقراطية أيضاً كنظام سياسى ، وسادت فى معظم الدول طوال حقبة طويلة من الزمن أنظمة سياسية أخرى تمثلت فى الملكية والأرستقراطية وأحياناً الطغيان بكافة أشكاله ، وحكم على شعوب هذه الدول بالغياب الجزئى وأحياناً الكلى

= مباشرة فى حكم المدينة فى القرن السادس ق/م . راجع بحث الأستاذ فؤاد عمون ، المواطن الصالح ، بعض العوامل التى تحول دون خلقه ، بحث منشور فى مجلة الأبحاث الصادرة عن الجامعة الأمريكية ببيروت لبنان ، عدد يونيه 1957 م ، السنة العاشرة ، الجزء الثانى ، ص 153 .

(1) MAYO, op. cit. p. 25

عن المسرح السياسى وذلك تأسيساً على فقدان المقدرة والكفاءة السياسية لمعظم أفراد الشعب ، واقترن مفهوم الديمقراطية منذ ذلك الوقت بحكم الديماغوجية والجهلة MOBOCRACY وساد الاعتقاد بعدم ملائمته للأوضاع السياسية القائمة آنذاك ، غير أن مفهوم الديمقراطية استطاع مع مرور الزمن أن يسترد مكانته السابقة مع ظهور مفهوم السلطة الشعبية مع بداية القرن السابع عشر فى إنجلترا ، إلا أن الديمقراطية ظلت نظاماً سياسياً غير مرغوب فيه نسبياً ، فلقد فضل الآباء المؤسسون للدستور الأمريكى فى القرن الثامن عشر مصطلح الجمهورية Republicanism لوصف نظامهم السياسى الناشىء آنذاك على مصطلح الديمقراطية ، ولم يكن هذا النظام يختلف عن ذلك المسمى اليوم ديمقراطية[1]، ولقد كان لحوادث الشغب والرعب التى صاحبت وتلت تفجر الثورة الفرنسية فى أواخر القرن الثامن عشر أثرها الواضح فى سيادة هذا الحذر[2].

ويمكن لنا أن نشير إلى أنه ساد تياران سياسيان مختلفان فيما يتعلق بالنظرة إلى الديمقراطية فى القرن التاسع عشر ، التيار الأول ، وهو تيار محافظ Conservative ، والتيار الثانى يوصف بالتيار المتطرف Radical وهذا الأخير يرى الديمقراطيـة هى الحكم الشعبى أو حكم الأغلبية ، وكـان التشديد على المطالبة بمزيد من الحكم الذاتى فى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، ويعكس هذا التيار ظهور قوة سياسية جديدة على المسرح السياسى تمثلت فى تعاظم نمو قوة الطبقة العاملة مع تفجر الثورة الصناعية فى البلدان الأوروبية ، وزيادة مطالبتها بـالمشاركـة فى تقريـر مصيرها بنفسها .

بينما يمثل التيار الأول المحافظ الطبقة الحاكمة فعلياً والتى ترى الديمقراطية مجرد طريقة لاصطفاء الحكام ، نظراً لاستحالة إيجاد صيغة

---

(1) Ibid.

(2) RENWICK, Alan & SWINBURN, jan Basic Political Conceots. (Hutchinson & Co. Ltd. 1982) p. 125.

مقبولة سياسياً لتطبيق الديمقراطية المباشرة فى مجتمعات سياسية صناعية واسعة ومعقدة ، ومن ثم فإن الصيغة المقبولة هى النظام التمثيلى الذى يكفل لأفراد الشعب حق التصويت لاختيار من يحكمهم .

ومع نهاية القرن التاسع عشر ، اكتسبت الديمقراطية احتراماً وتبجيلاً لدى معظم الشعوب ، واستطاعت التغلب شيئاً فشيئاً على الصفات الممقوتة التى ألصقت بها منذ زمن أفلاطون ، فلقد كتب جيمس برايس James BRYCE سنة 1920 م حول القبول العالمى للديمقراطية كنمط طبيعى للحكم : « أن كلمة (ديمقراطية) كانت منذ سبعين سنة مضت تبعث على الخوف والكراهية ، والآن أصبحت هذه الكلمة ذات احترام وتبجيل »[1] وكان أن ازداد القبول العالمى لمصطلح الديمقراطية على أنه تعبير شرفى Honorfic term محض ، وكانت النتيجة أن تعرضت الديمقراطية لردود فعل سيئة دعت البعض إلى المطالبة بتجنب استعمال هذا المصطلح[2] .

ثانياً : الجذور اللغوية:

مصطلح الديمقراطية يونانى الأصل ، يتكون من شقين : الشق الأول demos وتعنى فى العربية « شعب » ، والشعب فى لسان العرب ، القبيلة العظيمة ، والجمع شعوب ، قال تعالى : ﴿ وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا﴾ صدق الله العظيم[3].

أما الشق الثانى فيعنى حكم أو سلطة Kratos ، بمعنى التحكم فى المصير الشخصى وأحياناً مصير الغير ، وبجمع الشقين نخرج بكلمة

---

(1) BRYCE, James, Modern Democracies. (MCMILLAN, New York, 1921, vol: 1) p.4 cited in MAYO, op. cit. p. 26.

(2) SARTORI, op. cit. p. 112.

(3) ابن منظور ، لسان العرب ، وتجد نفس المعنى فى تاج العروس ، للزبيدى .

demokratia أي حكم أو سلطة الشعب ، ويلاحظ أن النطق العربى لهذه الكلمة أقرب إلى أصلها اليونانى مما هو عليه فى اللغات الأوربية الحية .

إلا أن الأمر ليس بهذه السهولة اللغوية ، كما يشير الأستاذ سارتورى[1] SARTORI فالاتفاق اللغوى يخفى وراءه خلافاً فكرياً عميقاً حول المفهوم ، أول هذه الاختلافات يتعلق بالشق الأول « شعب » ، الذى لم يخل حتى على أيام اليونان القدامى من الغموض ، وهم أول من استعمله ، كان اليونانيون ، وعلى وجه الحصر ، هم أولئك المجتمعون من أهل أثينا، فى الإكليزيا Ekklesia فى القرن الخامس ق / م، وهم المعنيون بمصطلح ديموس demos ، وكانت دلالة هذا المفهوم تنصرف إلى بليتوس plethos أو بلينوم plenum أى هيئة الشعب بكاملها ، أو العامة . وقد يقصد به الكثرة الكثيرة polloi ، أو الأغلبية فقط pleianes & ochlos وترتب على هذا الخلط اللغوى القديم خلط لغوى جديد ، فمصطلح الشعب فى الإيطالية popolo ، وفى الفرنسية peuple ، والألمانية Volk ، يدل على اسم مفرد ، فى حين يدل ذات المصطلح فى الإنجليزية على اسم جمع ، فى اللغات الثلاث الأولى يشير هذا المصطلح إلى كينونة مفردة ، بينما يشير فى الإنجليزية إلى الجمع والتعدد وفهم مصطلح « الشعب » على أنه كينونة مفردة أو وحدة عضوية كان تبريراً لأعتى الشموليات التى شهدتها البشرية فى النصف الأول من هذا القرن .

ولذلك لم يعد مصطلح الشعب يفى بالغرض الذى كان مخصصاً له فى دولة ـ المدينة بعد أن توسعت هذه الدولة جغرافياً وديموغرافياً لتصبح دولة ـ أمة وأحياناً دولة ـ قارة ولم تعد مجتمعات تلك الدول ذلك المجتمع الصغير المترابط اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً ، والذى يقوم بممارسة شؤون حياته اليومية من خلال جمعية شعبية واحدة ، كتلك التى

---

(1) SARTORI, Giovanni, Democratic theory. (Green Wood Press, INC, Westport, connecticut, 1973) pp 17 - 18.

كانت على أيام اليونان والرومان ، ولذلك لم يكن مستغرباً مطالبة بعض الكتاب والمفكرين باستبدال مصطلح الشعب الذى قد يفتح الباب أمام مختلف التفسيرات ، بمصطلح جديد للإشارة إلى نفس الكينونة ، وهذا المصطلح الجديد تمثل فى « الجماهير The Masses » . وجاءت هذه المناداة كرد فعل للشعور بفقدان الترابط الاجتماعى الذى تعانى منه مجتمعات اليوم ، مجتمعات الاغتراب السياسى والاقتصادى والاجتماعى ، وإلى المطالبة بمبدأ التنشئة الاجتماعية للإنسان The Socialization of Man [1] ، فالإنسان فى المجتمعات المعاصرة أضحى صفراً بين ملايين الأصفار من وجهة نظر الدولة ومؤسساتها . ينظر إليه من زاوية إحصائية بحتة . وكان ذلك نتيجة حتمية للتنظيم والآلة اللذين يميزان هذا العصر ، واللذين جعلا من الدولة ومؤسساتها الهائلة أشبه بالتنين ، الوصف الذى أطلقه هوبز Hobbes على الدولة منذ أكثر من ثلاثمائة سنة .

استعمل مصطلح الجماهير Masses أول ما استعمل بشكل شائع فى فرنسا خلال السنوات القليلة التى فصلت بين ثورتى سنة 1830 ، 1848 ، وكان يشير إلى ذلك الجزء المبعد عن المشاركة السياسية . وقد استعمله ماركس KARL MARX فى كتاباته وكان يعنى به الطبقة العاملة أو البروليتاريا ، ويجدر أن نتحاشى هنا الخلط بين مصطلحى « الطبقة العاملة The Working Class» ، والجماهير The Masses ، ونقصد من مصطلح الجماهير ، كافة أفراد الشعب ، أى ذلك المجتمع المكون من عدد كبير من الأفراد غير المنظمين إلى طبقات اجتماعية أو تكتلات معينة ـ وتعنى فكرة الجماهير عند بيردوكلو P. DUCLOS [2] : « إحساس ثنائى الوجه بذوبان الفردية داخل كيان موحد ، وبشدة الحماس لممارسة السلطة

---

(1) KORNHAUSER, William, the politics of Mass Society, (the Free Press, New York, 1959) p 14.

(2) SARTORI, Democr tic theory, op. cit. p 28.

السياسية فى المجتمع ، تلك الممارسة التى تغرى إنسان القرن العشرين » .

وهذا ما يؤكد على سلامة الاستنتاج بأن الديمقراطية من الناحية اللغوية تعنى حكم أو سلطة الجماهير Masso - Cracy ، بدل حكم أو سلطة الشعب Demo - Cracy [1] ونجد تأكيداً واضحاً على هذا الاتجاه فى فكر النظرية العالمية الثالثة ، فتبنى مصطلح « الجماهيرية » المشتق لغوياً من « الجماهير » يدل على اتجاه النية على بث الشعور بقيمة وآدمية كل مواطن ، وحث جميع المواطنين على المشاركة فى كافة أوجه الحياة فى المجتمع ـ غير أننا نعنى بالجماهير هنا ، جماهير المواطنين الفاعلين ، تلك الجماهير المتكونة من مواطنين صالحين واعين لحقوقهم وواجباتهم تجاه وطنهم وأمتهم ، وقادرين على المساهمة إيجابياً فى تقرير مصائرهم بأنفسهم .

المقصود من الجماهير إذاً هو كل المواطنين وليس فئة معينة فحسب ، والجماهيرية بحسب تعريف المفكر معمر القذافى[2] هى « مجتمع كل الناس » . هذا عن الشق الأول ، أما عن الشق الثانى حكم أو سلطة Kratos بمعنى القدرة على التحكم فى المصير الشخصى وأحياناً مصير الغير ، أي بمعنى هل يملك المالك الأسمى للسلطة « الشعب » حق ممارستها فعلياً ؟ أو هل يتطابق المالك الأسمى للسلطة مع مالكها الفعلى ؟ أم أن هناك من يمارسها نيابة عنه ؟ ، السلطة فى الواقع لمن يملكها ، هذا ما يؤكده المفكر معمر القذافى فى الفصل الأول من الكتاب الأخضر فى آخر مقطع فيه حيث يقول : « هذه هى الديمقراطية الحقيقية

---

(1) Ibid, p 21.

(2) معمر القذافى ، الكتاب الأخضر ، الفصل الثانى « حل المشكل الاقتصادى » المركز العالمى لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر ، ط 1 ، 1977 م ، ص 39 .

من الناحية النظرية ، أما من الناحية الواقعية فإن الأقوياء دائماً يحكمون»[1] .

والسؤال الجوهرى هو كيف نجعل الشعب أو الجماهير تحكم فعلاً ؟ الملكية الإسمية للسلطة لا تكفى لتحقيق حلم السلطة الشعبية ، إذ إن كثيراً من الملكيات المطلقة فى القرون الوسطى ، استبدلت صيغة « كل السلطة هى من الله OMNIS Potestas a Deo» بصيغة «كل السلطة هى من الشعب Omnis potestas a populo » ونجد مثالا على ذلك لجوء مارسيليو دى بادوفا Marsilio da Padova إلى مبدأ السيادة الشعبية فى دفاعه المستميت عن لودفيك بافاريا Ludwig of Bavaria ، وإذا كان دابا دوفا قد استعمل مفهوم السيادة الشعبية للدفاع عن الأمبراطورية ضد هيمنة الكنيسة ، فإن الكنيسة بدورها استعملت نفس السلاح لمحاربة الملكيات المطلقة التى كانت قائمة آنذاك[2] . ولقد حاولت النظريات السياسية التى تمخضت عنها القرون الوسطى الإجابة عن التساؤل سالف الذكر وذلك باختراع مؤسسة التمثيل ، أى أن يقوم المالك الأسمى للسلطة بتفويض ممارسة سلطته إلى شخص واحد أو مجموعة من الأشخاص[3] .

وكون التمثيل خرافة قرينة غير قابلة لإثبات العكس ، فقد بررت الاستبداديات الملكية سلطتها المطلقة استناداً إلى هذه المؤسسة ، وذلك بجعل تمثيلها للشعب الحقيقى يتخذ صفة الديمومة وعدم القابلية للتغير ، بالإضافة إلى حق الوراثة للسلطان الحالى ، وهذا ما يسمى « بالتمثيل الفعلى Virtual representation ، ذلك الذى يتم بدون انتخابات[4] .

---

(1) القذافى ، معمر ، الكتاب الأخضر الفصل الأول ، « حل مشكلة الديمقراطية ،
(2) المركز العالمى لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر ، ط 3 ، ص 48 .

SARTORI, Democratic theory, op. cit; p 22.

(3) CABITANT, rènè, Democratie et participation politique, (Bardas; Paris, 1972) p 14. & p 44.

(4) COBBAN, Alfred, Rausseau and the Modern State, (George Allen & Unwin LTD, London, 2 nd edition, 1964) p 43.

إن مصطلح « سلطة الشعب » يصف بداية العملية السياسية ، ،لكنه يتركها معلقة فى الهواء ، فلا نعرف هل يقوم الشعب فعلاً بممارسة حقه الأسمى أو أنه يترك ممارسته لجهة أخرى ، فى صورة شخص واحد أو مجموعة من الأشخاص ، بمعنى هل يتطابق مفهوم الشعب الحاكم Gov-erning people مع الشعب المحكوم Governed people ؟ .

إذا فوض الشعب سلطته للغير ، فلا محل للكلام عن هذا التطابق ، لأنه من السهل تفويض السلطة ، ولكن من أصعب الأمور استرجاعها فإذا فقد المانح سيطرته على الممنوح ، فإن شبح الخطر من سيطرة الشعب الحاكم على الشعب المحكوم يبقى على بعد خطوات منا . وهذا ما قصده كونسيدرا CONSIDERANT [1] بقوله : « إذا فوض الشعب سلطته فإنه يكون قد تخلى عنها ، إن الشعب فى هذه الحالة لا يحكم نفسه ، وإنما يُحكم ، أيها الشعب : أتفوض سلطتك ؟ إن هذا التفويض سيجعل سيادتك تلتهم من قبل ابنها التفويض » إن وظيفة الديمقراطية - فى المنظور الليبرالى - ليست فى تمكين الشعب من حكم نفسه بنفسه ، وإنما هى فى إيجاد السبل الكفيلة بحسن تمثيله ، فطالما تم الاقتناع بأن الشعب لا يمكن أن يمارس سلطته مباشرة ، فلا أقل من أن يمثل تمثيلاً لائقاً. هذه هى الحقيقة السياسية السائدة فى عالم اليوم ، ديمقراطية محكومة لا حاكمة .

وطالما أن الأمر السائد كذلك ، فإن النظرية العالمية الثالثة تجد نفسها فى خصام إيديولوجى مع كافة الأطراف : مع الغرب الرأسمالى ومع الشرق الشيوعى ، يقول المفكر معمر القذافى : « إن الجماهيرية . . . . . ،هى التى أصبحت تمثل يساراً عالمياً جديداً بمعنى الكلمة ، إذا اعتبرنا أن

---

(1) شيرو ، رونيه ، فشل خرافة الحكومة النيابية تحقيق لسيادة الأمة ، بحث مقدم إلى الندوة العالمية حول الكتاب الأخضر ، جامعة قاريونس ، بنغازى ، اكتوبر 1979 م ، الجزء الأول ، منشورات مكتب الاتصال الخارجى ، ص 104 .

اليسار يعنى المعارضة كما اتفق عليه وهذا لا يعنى ارتباطه ببديهية معينة ، ولكن المقصود باليسار ، المعارضة لما هو قائم . إذن نحن فى الحقيقة قد وجدنا أنفسنا الآن فى وضع معارضة دولية عالمية لكل الأنظمة القائمة الآن [1]

نستخلص مما سبق أن المعنى اللغوى للديمقراطية لا يتطابق مع معناها الواقعى ، فإذا كان المعنى اللغوى أو الحرفى للديمقراطية كما عرفها أهل أثينا يتجسد فى الحكم الشعبى المباشر فإن النتيجة المحتومة هى خروج كل الأنظمة السياسية المعاصرة من دائرة الديمقراطية . ولا يبقى فى هذه الدائرة إلا الأنظمة التى تعتمد الديمقراطية المباشرة أساساً لها ، قد يتأتى لنا القول بأن فرداً واحداً أو مجموعة قليلة من الأفراد هى التى تتولى السلطة فى دولة عصرية وبغض النظر عن السعة الجغرافية والديموغرافية لحدود هذه الدولة ، ولكن يعد مجافاة للواقع حينما نقول أن هذا الشعب أو ذاك يحكم نفسه بنفسه ولنفسه على حد تعبير أبراهام لنكولن government of the people, by the people, for the people يجدر بنا إذاً أن نتبنى معياراً واقعياً يصف ما هو سائد فعلاً فى الحياة السياسية المعاصرة ، ولعل روبرت ماكيفر[2] R, M, MACLVER قد عبر بصدق عن هذا الواقع حينما وصف الأنظمة السياسية السائدة اليوم ، بأنها : « ليست طريقة للحكم سواءً عن طريق الأغلبية أم غيرها ، ولكنها أساساً طريقة لتقرير من سيحكم » ، الديمقراطية الواقعية السائدة هى : « رقابة الشعب على الحكومة »[3] بمعنى أن النظام السياسى القائم يمكن أن يوصف بأنه (ديمقراطية) إلى المدى الذى يكون فيه صانعو القرارات السياسية خاضعين لرقابة شعبية فعالة .

---

(1) السجل القومى ، من كلمة المفكر معمر القذافى فى افتتاح الندوة الفكرية ، بجامعة قاريونس ، بنغازى ، أبريل 1977 م السجل القومى المجلد الثامن ، ص 609 .

(2) MAYO, An Introduction to Democratic theory, op. cit; p 59.

(3) ماكيفر ، روبرت ، تكوين الدولة ، ترجمة . د . حسن صعب ، دار العلم للملايين ، بيروت ، 1966 م ، ص 220 .

ولذلك نلحظ اتجاهاً متزايداً نحو الأخذ بالمعيار الواقعى « الوصفى » فى تحديد مفهوم الديمقراطية ، ويتزعم هذا الاتجاه مجموعة من المفكرين والكتاب ، على رأسهم ولفريدو باريتو Wilfredo, PARETO ، وجيتانو موسكا Geatano, MOSCA اللذان يعدان السلفين الرئيسيين لنظرية النخبة The Elitist Theory وقد أسسا اعتقادهما هذا على أن الحكم هو دائماً بيد قلة من أفراد المجتمع هم النخبة أو الصفوة élite ولذلك فإن الديمقراطية ليست ممكنة عملياً ، ولذا فهى مجرد خرافة myth ، وتلا هذين المفكرين آخرون ربطوا بين الديمقراطية والصراع الدائر بين جماعات « نخب أو أحزاب سياسية » من أجل إحراز أكبر عدد من الأصوات أثناء فترة الانتخابات لغرض ممارسة السلطة السياسية ومن أقطاب هذا الاتجاه جوزيف شومبيتر Joseph SCHUPETER ، ووليم كورنهاوزر William KORNHAUSER وسيمور لبست Symour, M, LIPSET وجيوفانى سارتورى Giovanni SARTORI وروبرت داهل Robert, DAHL وغيرهم، ويرى هؤلاء أن السلطة The Power يجب أن تكون من نصيب أقلية، وأن العامل المميز لهذا النمط من الديمقراطية هو أن ممارسة السلطة من قبل قلة يجب أن تكون لصالح الكثرة والمنطلق الأساسى لهذا الاتجاه أنه ليس فى إمكان جماعة « نخبة أو حزب سياسى » أن تعتمد على مؤازرة الهيئة الناخبة بصورة أوتوماتيكية إذ يتحتم على كل جماعة للحصول على هذا التأييد أن تدخل فى حلبة التنافس مع غيرها من الجماعات الأخرى من أجل الظفر بأصوات الهيئة الناخبة، وهذه المنافسة تضمن خلق سياسات معتدلة، وتضمن أيضاً الإطاحة بأية جماعة تفشل فى تحقيق وعودها الانتخابية فى أول فرصة تسنح بذلك .

ويؤكد هذا الاتجاه أيضاً على الدور الكبير لكتل الضغط والجماعات المصلحية ، باعتبارها تلعب دوراً إيجابياً كقنوات بديلة لتمثيل المصالح الفردية والجماعية إلى جانب الأحزاب السياسية أو النخب الحاكمة[1] .

---

(1) RENWICK & SWINBURN, Basic Political Concepts, op. cit. pp 129 - 30.

ولعل شومبيتر SCHUMPETER ، أفضل من عبّر عن هذا الاتجاه بوضعه تعريفاً للديمقراطية حصرها فى كونها مجرد طريقة سياسية POLI-TICAL METHOD ، أو (تنظيم تأسيسى لغرض الوصول إلى قرارات سياسية ، يحرز الأفراد عن طريقها سلطة التقرير بالوسائل التنافسية من أجل أصوات الشعب)[1] ، واقترح داهل فى مؤلفه « مقدمة لنظرية الديمقراطية » تحديداً جديداً للديمقراطية المطبقة ، فبدلاً من التعريف التقليدى لها بأنها سلطة الشعب ، اقترح تعريفاً جديداً يعكس الواقع السياسى ويقوم هذا التعريف على أساس أن الديمقراطية لا تعنى سوى (حكم الأقليات المتعددة)[2] Polyarchy ، وعلى هذا أضحت الديمقراطية مجرد طريقة أو إجراء arrangement يتم من خلاله اختيار الحكام عن طريق الآلة الانتخابية ، ولم يعد الحديث عن إمكانيات المشاركة السياسية ممكناً ولا مرغوباً ، وأضحى البديل عن الديمقراطية « تنافس بين نخب » هو الشمولية Totalitarianism « حكم النخبة الواحدة » . حيث تنعدم المنافسة بين النخب « الأحزاب السياسية » ومن ثم يغيب العنصر الجوهرى المميز للديمقراطية المعاصرة وتتحول إلى شمولية ، وتحول مركز الاهتمام من المثل والقيم التى تشكل جوهر "النظرية التقليدية للديمقراطية إلى مفاهيم أخرى فلا يخلو مؤلف سياسى من ذكر معايير معينة مثل التنافس الحزبى ، حكم الأغلبية وحقوق الأقليات والمعارضة ، والحكومة البديلة ، والمراقبة والتوجيه إلى آخره .

ويجب التأكيد على أن الديمقراطية المرغوبة هى ديمقراطية وسائل وغايات، يجب الاهتمام بالوسائل قدر اهتمامنا بالغايات، إذ إن الديمقراطية الحقة لا تعيش بدون وسائل وإجراءات كفيلة بتحقيقها بصورة سليمة بعيدة

---

(1) SCHUMPETER, Joseph, Capitalism, Socialism, and Democracy, (Unwin University BOOKS, London, 10 th edition, 1965) p. 269.

(2) DAHL, Robert, Apreface to Democratic theory, (University of chicago press, 1956), pp 75 - 77.

عن العنف والظلم ، ولا بد لنجاح أى نظام ديمقراطى ودوامه من وجود اتفاق عام وأساسى على هذه الوسائل والغايات ، فديمقراطية الوسائل تجعل الديمقراطية جسداً بلا روح ، كما أن ديمقراطية الغايات تجعل الديمقراطية يوطوبيا بعيدة المنال .

وما فائدة الوسائل الديمقراطية إذا لم تكن لها غايات ديمقراطية ومثل أخلاقية تهدف إلى تحقيق السعادة الروحية والمادية والمساواة والحرية والعدالة والإخاء الإنسانى ، والواقع أن الاتجاه المعاصر فى الفكر السياسى الغربى الذى يعد الديمقراطية مجرد آلة سياسية Political machine دفع كثيراً من المواطنين إلى العزوف عن المشاركة فى تسيير دفة هذه الآلة[1] .

وعلى هذا الأساس فإن التأكيد على الوسائل قد يفضى إلى اعتبار الوسيلة غاية فى حد ذاتها ، (وقد نعيش فى الوسائل ونقضى العمر كله مع الوسائل دون بلوغ الغايات)[2] . يتوجب التأكيد إذاً على أن الديمقراطية كمجموعة من القيم ، والديمقراطية كطريقة لصنع القرارات السياسية هما مظهران يكمل أحدهما الآخر ، ولا غنى لنا عن أحدهما ، الديمقراطية كطريقة فى الحياة away of life لا تنفى كونها نظاماً سياسياً قائماً على مجموعة من المؤسسات والوسائل التى تهدف إلى تحقيق الحرية غاية الديمقراطية القصوى[3] .

---

(1) بيكلس ، دوروتى ، الديمقراطية ، ت ، زهدى جار الله ، دار النهار للنشر ، ش ، م ، ل ، بيروت 1972 م . ، ص 19 .

(2) نصور ، أديب ، دراسات حول الديمقراطية ، مذكرات ألقيت على طلبة الدراسات العليا كلية القانون ، جامعة قاريونس ، للعام الجامعى 1978 م ، ص 12 .

(3) THORSON, Thomas, L the Logic oı Democracy, (Holt, Rinchart & Winston 1962) p 149.

الاختلافات الفكرية حول المفهوم

لا يتيسر لنا إدراك الصراع الدائر حول المفهوم ، إلا بالنظر إلى نقطة انطلاق هذا المفهوم ونعنى بها الحرية ، فالديمقراطية هى نظام الحرية ، وتنتفى الديمقراطية بانتفائها ونتيجة لهذا الارتباط القائم والدائم بين الديمقراطية والحرية ، تأثر مفهوم الديمقراطية بالتفسيرات المتعددة للحرية ، ولقد قام بيردو BURDEAU بالتمييز بين ثلاثة تفسيرات مختلفة للحرية تبعاً للأخذ بجانبها السلبى أو الإيجابى ، أو لاقترانها بمبدأ المساواة ، فإذا أخذت من جانبها السلبى ، تعنى الحرية مجرد استقلال الفرد تجاه السلطة السياسية ، وبذا تتحقق حرية الفرد حينما لا يكون هناك إكراه ، وتضحى الحرية مجرد رخصة يحوزها ويحقق بفضلها استقلاله المادى والمعنوى ، أما الجانب الإيجابى فيعنى علاوة على استقلالية الفرد معنى المشاركة السياسية ، أى إكساب الجانب السلبى للحرية نوعاً من الفعالية ، وذلك بإسهام الأفراد فى ممارسة السلطة فعلاً للحيلولة دون انحرافها وإساءة استعمالها ، ومن ثم باتت الديمقراطية أسلوباً فنياً للتوفيق بين حريات الإنسان وضرورات التنظيم السياسى ، أما فيما يتعلق باقتران

الحرية بالمساواة ، وفقا للتفسير الثالث ، فإن الحرية لم تعد مجرد رخصة ، بل أضحت « قدرة » يتعين الفوز بها . وعلى حد قول بيردو يحل ترقب التحرر محل مفهوم الحرية ، وبالتالى تضحى المساواة شرطاً للحرية الحقيقية وجاء هذا التفسير كرد فعل للشعور بأن الأفراد فى المجتمعات الغربية يتمتعون نظرياً بحريات وحقوق قانونية مجردة ، ولكنهم يعجزون فعلياً عن ممارسة بعض منها[1] ، ولذا وجب السعي من أجل الفوز بالحرية والمساواة ، ولقد تطورت وظيفة الديمقراطية تبعاً للتفسيرات السالفة من نظام وظيفته كفالة حريات إسمية إلى نظام ترتب عليه تمكين الأفراد من التمتع الفعلى بالحقوق والحريات المعلنة ، ومن هنا ظهرت إيديولوجيتان : الإيديولوجية الليبرالية التى تعنى بالحرية الفردية ، وتعتبرها الركيزة الأساسية للديمقراطية ، والإيديولوجية الماركسية التى تبنت التفسير الثالث[2]. أما التفسير الثانى فكان يعد حجر الأساس فى النظام الديمقراطى الأثينى وقد يجوز القول أن السبب الكامن وراء تعدد هذه التفسيرات ، كما يرى هوريو A. HAURIOU إنما يرجع إلى أن الإيديولوجية الديمقراطية تسعى وراء تحقيق طموحين متناقضين : هما الحرية والمساواة ، إذ إن ممارسة الحرية قد تقود إلى عدم المساواة ، كما أن فرض المساواة يؤدى إلى تقييد الحرية ، ومن ثم فإن التركيز على الحرية يقود إلى الديمقراطية الليبرالية ، بينما يقود التركيز على المساواة إلى الديمقراطية الماركسية[3] فالديمقراطية الليبرالية تركز على الجانب السياسى ، ولذا تم التركيز على إعلان الحريات العامة لكافة أفراد الشعب، باعتبارها حريات طبيعية وهبها الخالق

---

(1) غطاس ، اسكندر ، أسس التنظيم السياسى فى الدول الاشتراكية ، دراسة تأصيلية مقارنة ، القاهرة ، 1972 م ، ص 17 - 18 .

(2) المرجع السابق ، ص 18 .

(3) هوريو ، أندريه ، القانون الدستورى والمؤسسات السياسية ، ت ، على مقلد وشفيق حداد وعبد الحسن سعد ، الأهلية للنشر والتوزيع بيروت ، 1974 م ، الجزء الأول ، الطبعة الخامسة ، ص 308 .

لكل إنسان، وقد تم النص على هذه الحريات والحقوق فى إعلانات الحقوق التى ظهرت فى القرن الثامن عشر . وتم التأكيد فيها على الحق فى الحرية والمساواة والملكية وطلب السعادة ، وكان المقصود بالمساواة هو المساواة القانونية ، مع الأخذ بمبدأ الاقتراع العام وبمبدأ المجتمع التعددى القائم على التسويات ، وحرية تشكيل الجمعيات والمؤسسات التطوعية وتحصل المطلب الديمقراطى - عند الليبراليين - فى مجرد الرغبة فى صون هذه الحريات والحقوق من تعديات الحكام . ومن ثم نادوا بمبدأ الفصل بين السلطات ، ولقد كان هذا المطلب مناسباً للظروف التى تمت فيها المناداة به، إذ كانت الظروف الاقتصادية والاجتماعية فى القرن الثامن عشر فى غير صالح الطبقة البرجوازية التى تحملت عبء النهوض بالإيديولوجية التحررية ولذا فقد استعملت هذه الطبقة تلك الدعوة سلاحاً فعالاً فى وجه امتيازات طبقتى الإقطاع ورجال الدين ، وطالبت بالحرية والمساواة فى تلك الإعلانات من أجل هدم تلك الامتيازات ، والتمكن من الوصول إلى السلطة لخدمة مصالحها الاقتصادية الصاعدة آنذاك[1] .

ومع حدوث التقدم التقنى الهائل وما سبقه من تقدم اقتصادى سريع ، جرى تركيز واسع للسلطة الاقتصادية فى أيدٍ قليلة : تمثلت فى أصحاب المشاريع الصناعية والتجارية فاتسعت الهوة بين أرباب العمل والعمال ، وظهرت بوادر إقطاع صناعى وتجارى حل محل إقطاع القرون الوسطى ، وبسط هذا الإقطاع الجديد سيطرته الاقتصادية على غالبية أفراد المجتمعات الغربية ، وأضحت هذه الطبقات الضعيفة ترزح تحت نير طبقة برجوازية تملك معظم وسائل الإنتاج ، وعانت من الحرمان والفقر ، وتكونت لدى ماركس وانجلز القناعة بأن أفضل وسيلة لإزالة هذا التفاوت الاقتصادى هو إلغاء الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج وتحويلها إلى ملكية عامة ، باعتبار أن التملك الخاص يشكل مصدراً رئيساً للظلم الاقتصادى

(1) غطاس ، اسكندر ، المرجع السابق ، ص 63 - 64 .

والاجتماعى . وعلى هذا الأساس إذا تم تحقيق المساواة الاقتصادية بالقضاء على أسباب هذا التفاوت ، فإن الطريق نحو الديمقراطية السياسية سيضحى ممهداً، ولن يتأتى هذا بالطبع إلا بالقضاء على الطبقة البرجوازية من خلال إقامة دكتاتورية البروليتاريا كمرحلة انتقالية هدفها النهائى الوصول إلى المجتمع الشيوعى الكامل الذى تندثر فيه الدولة ومؤسساتها وتتحقق فيه الحرية الكاملة للأفراد[1] .

هذه فكرة موجزة عن أهم التفسيرات التى وردت فى كتب الفقه الدستورى والسياسى حول أسباب تعدد مفاهيم الديمقراطية المعاصرة ، ومساهمة منا فى زيادة هذا التوضيح فإننا سنتناول الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والصناعية للديمقراطية فى الصفحات التالية .

أولاً : الجانب الاجتماعى للديمقراطية The Social Aspect

لا تقتصر الديمقراطية ـ باعتبارها طريقة فى الحياة ـ على الجانب السياسى للجماعة المدنية وإنما تشمل الديمقراطية الأصيلة كافة الجوانب الأخرى ، كان الجانب السياسى هو السمة المميزة لديمقراطية أثينا ، وتجلت الخصائص الرئيسية لهذا الجانب فى النقاط التالية[2].

1 ـ اتخاذ القرارات السياسية مباشرة من قبل الجمعية (الإكليزيا) والتى كانت تضم جميع المواطنين القاطنين فى منطقة اتيكا ممن كانوا يتمتعون بحق المواطنة .

2 ـ ممارسة رقابة على صانعى القرارات الإدارية وغيرها من قبل الجمعية ، تلك القرارات الصادرة عن المجلس (بوليه) Boulé ، والقادة العشرة Strateges .

---

(1) هوريو ، أندريه ، المرجع السابق ، ص 310 .

(2) MAYO, op - cit. p 54.

3 ـ ممارسة القضاء مباشرة عن طريق المحاكم الشعبية المكونة من عدد كبير من المواطنين (قضاة أو محلفين) ، وكانت هناك ثلاثة مظاهر للمساواة ، تمثلت فى :

المظهر الأول : المساواة القانونية أمام المحاكم الشعبية ، والمساواة السياسية داخل المؤسسات السياسية دون تمييز بسبب الوضع الاجتماعى أو الاقتصادى .

المظهر الثانى : المساواة فى تولى الوظائف العامة من خلال مؤسسة القرعة .

المظهر الثالث : المساواة فى حرية التعبير عن الآراء والمشاركة فى الحياة السياسية للمدينة[1].

ومع انتشار فكرة دولة الخدمات الاجتماعية ، حتى ولدت لدى الناس أفكار كانوا على استعداد للدفاع عنها والكفاح من أجلها ، وكما أوجدت البرجوازية فكرة الديمقراطية السياسية ، إبان فتوتها كرد حاسم على النظام الذى أطاحت به ، أوجدت دولة الخدمات الاجتماعية The Welfare State كذلك فكرة الديمقراطية الاجتماعية كرد فعل على فكرة الدولة الحارسة (السلبية) التى كان يبدو أنها تجعل من الثروة السند الوحيد الذى يجعل للمرء اعتباراً[2] .

وكان لكتابات دى توكفيل A, de Tocqueville ، التى ظهرت فى الثلث الثانى من القرن الماضى حول المظهر الاجتماعى للديمقراطية أثرها فى إثارة البحث حول ما يسمى « بالديمقراطية الاجتماعية » ويبدو أن هذا

---

(1) سباين ، جورج ، تطور الفكر السياسى ، ترجمة ، حسن جلال العروسى ، القاهرة 1954 م ، الكتاب الأول ، ص 6 وما بعدها .

(2) لاسكى ، هارولد ، الدولة فى النظرية والتطبيق ، ترجمة ، أحمد محمد غنيم وكامل زهيرى ، الدار المصرية للكتب ، القاهرة ، طبعة بدون تاريخ ، ص 184 .

الاهتمام المتزايد بالمظهر الاجتماعى ، إنما يعكس خيبة أمل فى قدرة الديمقراطية السياسية لوحدها على خلق الظروف الملائمة لتحقيق الديمقراطية الكاملة ، وقد تجلى هذا الاهتمام فى ظهور بعض النظريات الاشتراكية والنقابية (وهى التى تعلن عدم ثقتها فى تحقيق الديمقراطية بمظهريها الاقتصادى والاجتماعى بالوسائل الدستورية والبرلمانية)[1] .

وكانت هذه النظريات صدى لآراء كثير من المفكرين والفلاسفة على مدى أكثر من مائتى عام . ولا يوجد فى الواقع تعريف جامع مانع لمفهوم الديمقراطية الاجتماعية ولذا تعددت التعريفات وكان ذلك انعكاساً لوجهات نظر كثيرة ومتعددة حول هذا المفهوم ، ويمكن القول أن معظم التعريفات تدور حول فكرة أساسية هى ـ كما عبرت عنها السيدة بيكلس Dorothy, PICKLES : « الرغبة فى مجتمع متساوٍ لا طبقى»[2] ومن ثم يمكن حصر مفهوم الديمقراطية الاجتماعية : فى تلك الإجراءات التى تستهدف نقل مجتمع ما إلى حالة الديمقراطية بجعل طريقة عيشه « عاداته وتقاليده » ذات صبغة ديمقراطية ، ولا يتحقق هذا عملاً إلا بكفالة نوع من المساواة فى الاحترام والتقدير أو كما عبر عنها اللورد برايس J, BRYCE [3] ، (equality of estimation) أى معاملة متساوية واحترام متساوٍ لكل إنسان لكونه كذلك ، وتهدف الديمقراطية الاجتماعية إلى إذابة الفوارق الاجتماعية سلمياً بين الطبقات ، تلك الفوارق الناشئة عن الاختلاف فى الأوضاع والمراكز الاجتماعية للأفراد ، وقد تبلورت هذه الاتجاهات فى البرامج الحزبية لمختلف الدول وتركز الاهتمام فى سياسات الضمان الاجتماعى وسياسات إعادة توزيع الدخل والثروات وبرامج مكافحة البطالة ، وإقامة دور الرعاية الاجتماعية والصحية ، وغيرها من البرامج والسياسات التى

---

(1) BLONDEL, Jean, the Government of France, (Methuen & CO, LTD, 1974 London, 2 nd ed.) p 69.

(2) بيكلس ، دوروثى ، الديمقراطية ، المرجع السابق ، ص 93 .

(3) SARTORI, Democracy, op - cit, p. 113.

تعكس رغبة إصلاحية فى التعويض عن الطبقات الضعيفة فى المجتمعات الرأسمالية الظالمة ، والواقع أن البرامج والسياسات الحزبية فى هذه الدول تتقارب إلى حد كبير سعياً وراء تحقيق نوع من المساواة الاجتماعية فى الحقوق المذكورة ، الأمر الذى يعكس تحولاً كبيراً فى الفكر الديمقراطى المعاصر ، ويعكس فى ذات الوقت اتجاهاً للرضوخ أكثر فأكثر للمطالب الاجتماعية المتطورة ، من جهة أخرى ، وقد تجلت الديمقراطية الاجتماعية فى فرنسا مثلاً فى سياسة حكومية أعلنها الجنرال ديغول DE GAULLE ، بعد حوادث سنة 1968 م تتعلق بمجموعة من الإصلاحات فى المجالات التربوية والصناعية ، وهدفت إلى كفالة نسبة ضئيلة من المشاركة فى هذين القطاعين الهامين ، ولم تخلُ برامج حزبى المحافظين والعمال فى بريطانيا من التلميح لهذا الأمر ولكن ليس لغرض التطبيق الفعلى ، وإنما للدعاية الانتخابية وتتقارب برامجهما فى هذا الشأن إلى حد كبير ، ونجد تقريباً ذات الاتجاهات فى بلدان أوربية أخرى[1]، فقد نجحت الأحزاب الاشتراكية فى تحقيق نجاحات ملحوظة فيما يتعلق بتقليل الفوارق والامتيازات الطبقية جرياً وراء تحقيق أكبر نسبة من العدالة الاجتماعية ، والجدير بالملاحظة أن هذه الدول كالسويد مثلاً لم تلتجىء إلى التأميم الاقتصادى والاجتماعى لتحقيق الديمقراطية الاقتصادية والاجتماعية ، كذلك حققت النمسا تقدماً ملحوظاً إبان حكم الحزب الاشتراكى بزعامة كرايسكى[2] KREISKY ولا شك فإن المساواة فى المراكز الاجتماعية لها أكبر الأثر فى جعل الديمقراطية أكثر قرباً من العدالة ، ولن يتحقق هذا المطلب إلا بإحراز أكبر قدر من المساواة فى الأوضاع والمراكز ، ومساواة فى نقط الانطلاق[3] .

---

(1) بيكلس ، دوروثى ، الديمقراطية ، المرجع السابق ، ص 94 .

(2) OWEN, David, Face the Future, (Oxford University Press, Oxford 1981) pp 50 - 51.

(3) يجدر التأكيد هنا على أنه مهما كانت طبيعة وأهداف البرامج الحزبية والسياسات الحكومية فى المجال الاجتماعى ، إلا أنها ذات سمة إصلاحية صرفة تحاول =

ثانيا : الجانب الاقتصادى للديمقراطية Economic Aspect

تُعنى الديمقراطية الاقتصادية بالدرجة الأولى بالمساواة الاقتصادية أى المساواة فى الثروة والدخل ، ويجدر أن نشير إلى أنه لا يوجد ارتباط وثيق بين المساواة الاقتصادية وأشكال الحكم التقليدية السائدة الآن ، فالمساواة الاقتصادية لا تتحقق إلاّ فى ظل النظام الديمقراطى المباشر ، تلك المساواة التى تقوم على استحواز الجماهير على ثروتها بالكامل والمشاركة فى إدارة المرافق الإنتاجية والخدمية من معامل ومصانع ومراكز خدمات ، والقضاء على العبودية بمختلف أشكالها من عبودية لرب العمل أو عبودية الأجرة ، تلك المساواة التى تقوم على المشاركة فى الإنتاج والمشاركة فى الأرباح .

إن المشاركة الاقتصادية ـ وفقاً لهذا المنظور ـ تسعى إلى تحقيق غاية قصوى هى سعادة الإنسان روحياً ومادياً .

وقد تتحقق المساواة الاقتصادية فى ظل الأنظمة الاستبدادية ولكنها ـ على أى حال ـ مساواة فى العبودية والفقر[1] .

ويشير مصطلح الديمقراطية الاقتصادية إلى سياسة اقتصادية مرسومة من قبل الدولة ، هدفها الوصول إلى تحقيق أكبر قدر من المساواة فى الفرص الاقتصادية ، وإعادة توزيع الثروات والدخول[2] ، ومطلب الديمقراطية الاقتصادية ليس غريباً عن الفكر الديمقراطى ، فقد جعله روسو J. J. ROUSSEAU شرطاً أساسياً لنجاح أية ديمقراطية .

= امتصاص الغضب الشعبى ونقمة الجماهير على أنظمة الحكم القائمة فى بلادها ، ويظهر هذا جلياً فى الإصلاحات التى أدخلتها الحكومة الفرنسية سنة 1968 فلم يكن الغرض منها إلا امتصاص الهيجان الطلابى وثورة الجماهير على النظام الحاكم، ويسرى نفس الحكم على ما تم من إجراءات فى ظل الدول الغربية الأخرى.

(1) FIELD, Political Theory, op - cit. p 144.

(2) SARTORI, Democracy, op - cit. p 114

فنجده يصر فى « العقد الاجتماعى » على : « ألا يكون أى كان من المواطنين على درجة من الثراء تمكنه من شراء غيره ، وألا يكون هناك مواطن بلغ من الفقر حداً يضطر معه إلى بيع نفسه»[1]، إذ إن « المساواة فى الصفوف والثروات » تعد شرطاً لازماً لدوام المساواة فى الحقوق والسلطة»[2] ، وقبله نادى مونتسكيو C. L. MONTESQUIEU بتساوى الثروات ، لأن من شأن هذا التساوى أن « يقى القناعة فى الديمقراطية ، كما أن القناعة تحفظ تساوى الثروات»[3] ، وذلك تأسيساً على أن حب الديمقراطية هو حب المساواة ، وحب القناعة[4]، جرياً وراء قاعدة حب التوسط والاعتدال التى أقرها فلاسفة اليونان من قبل ، ولقد تخيل ماركس K. MARX مجتمعاً لا طبقياً يقوم على المساواة التامة بين أفراده .

ويتبنى العديد من الأنظمة السياسية برامج وسياسات تستهدف تحقيق أكبر قدر من المساواة الاقتصادية ، فلقد تبنت الأنظمة الشيوعية نظام ملكية الدولة لوسائل الإنتاج للقضاء على المصدر الرئيسى للتفاوت فى الثروات ، وفهمت أنظمة سياسية أخرى أن المقصود بالديمقراطية الاقتصادية هو إدخال مبدأ المشاركة فى نطاق الصناعة ، وذلك بتبنى نظام يكفل مشاركة نسبية للمنتجين فى إدارة المصانع والأرباح ، كذلك فهمت الديمقراطية الاقتصادية على أنها نظام اقتصادى يديره المنتجون بأنفسهم ، غايته إعادة تنظيم المجتمع بإزالة الدولة ونظام الأجور اللذان يعنيان رأسمالية ، وهذا ما يطلق عليه مبدأ « النقابية » Syndicalism [5] .

---

(1) روسو ، جان جاك ، العقد الاجتماعى ، ت ، بولس غانم ، اللجنة اللبنانية لترجمة الروائع . بيروت ، لبنان ، 1972 م ، ك 2 ، ف 11 ، ص 72 .

(2) المرجع السابق ، ص 71 .

(3) مونتسكيو، تشارليز لويس، روح الشرائع، ت عادل زعيتر، اللجنة الدولية لترجمة الروائع، بيروت، لبنان، دار المعارف بمصر، القاهرة، 1953 م ج 1، ب 5 ، ف 6 ص 75 a.

(4) نفس المرجع السابق . ج 11 . ب 5 . ف 3 . ص 68 .

(5) بيكلس ، الديمقراطية ، المرجع السابق ، ص 85 .

ولقد نادى بعض الفوضويين بالمساواة الاقتصادية ، وحاول البعض تطبيقها فعلاً وكان على رأس هؤلاء شراكس بابوف Gracchus BABEUF ، فى أواخر القرن الثامن عشر ، وكان يعتقد أن المساواة الحقيقية تتنافى مع التملك الشخصى ، ولذلك فقد ارتأى القيام بحركة ثورية لتحقيق المساواة المرغوبة ، ولكن لم يكتب لهذه الحركة النجاح المأمول[1] .

ولا خلاف فى أن المساواة الاقتصادية ركيزة أساسية للديمقراطية الحقيقية ، وهى مطلب أمثل ، ولكن يجب ألا يغيب عن البال حقيقة هامة عبر عنها روسو بأن « قوة طبيعة الأشياء تهدف إلى القضاء على المساواة »[2] ، ومن ثم إذا أردنا تحقيق المساواة الاقتصادية ، علينا أن نعمل الكثير أو كما كتب تاونى R. H TAWNEY : « بينما تعد اللامساواة سهلة المنال لأنها لا تتطلب أكثر من السباحة مع التيار ، فإن المساواة تعد صعبة المنال لأنها تتطلب السباحة ضد التيار »[3] .

ثم إن هناك مشكلة التوفيق بين الحرية والمساواة ، وكيفية إحداث توازن مقبول بينهما والخشية تكمن فى الواقع من أن يتم تحقيق المساواة الاقتصادية على حساب الحرية السياسية إذ إن التركيز على الديمقراطية الاقتصادية « المساواة الاقتصادية المادية » ، قد يقود إلى إهمال بل وأحياناً إلى القضاء على الحرية السياسية ، وهنا تكون أمام واقع مؤلم تحققت فيه الاشتراكية ولكن بدون ديمقراطية ، ومن ثم أضحت الاشتراكية - فى حد ذاتها - طريقة للحكم ، بدلاً من افتراض كونها طريقة فى الحياة[4] ، بمعنى آخر : إن توسيع مدى أحد أنواع المساواة يجب ألا يحمل فى طياته تضييقاً فى مدى الأنواع الأخرى ، ولذا فإن النظام السياسى الذى يكفل

---

(1) المرجع السابق ، ص 87 .

(2) روسو ، العقد الاجتماعى ، المرجع السابق ، ك 2 ، ف 11 ، ص 73 .

(3) SARTORI, Democratic Theory. op - cit. p 326.

(4) Ibid, p p 336 - 7.

أكبر قدر من التناسق والتكامل بين مختلف أصناف المساواة هو الأقرب دائماً إلى النجاح فى الحياة العملية ، وعلى هذا ، إذا أردنا تحقيق قدر من المساواة فى الثروات والمراكز والفرص ، (المساواة الاقتصادية والاجتماعية) ، فيجب ألا يتم ذلك على حساب المساواة فى الحقوق والسلطة ، (المساواة السياسية) ، وإنما يجب أن يكفل نوعاً من التناسق والتكامل بين هذه الأنماط ، حتى يتسنى تحقيق أكبر قدر من الديمقراطية ، إن المساواة المادية بدون حرية ، تقود إلى مجتمع العبودية ، أى مساواة ولكنها بين عبيد وهذه حقيقة تبدو واضحة للعيان فى بعض المجتمعات المعاصرة حيث أدت ملكية الدولة لوسائل الإنتاج إلى تركيز السلطة السياسية والاقتصادية بالطبع فى يد جهاز الدولة المتمثل فى الحزب الواحد ، وبصورة أدق فى زعامته ، وذلك جرياً وراء قاعدة « أن التسلط على مورد رزق الإنسان ، هو تسلط على إرادته » .

ولكن قد يقال : « وما نفع الديمقراطية السياسية (الحرية السياسية) ، إذا لم توفر الخبز ، « الديمقراطية الاقتصادية » ؟ . إن الإنسان الذى يعانى من الجوع قد يسمى الخبز حرية ، كتب مارا MARAT إلى ديمولان DESMOULINS فى بدايات الثورة الفرنسية متسائلاً : « ما نفع الحرية السياسية لأولئك الذين لا يملكون خبزاً » ؟[1] . إن الإجابة عن التساؤل المذكور تكمن فى أن « المال مصدر سلطة ، وبالتالى فهو مصدر خوف وإرهاب للناس وقتل لحرياتهم »[2] ، وقد صدق من وصف المال بأنه « ملك »[3] نقصد بالمال هنا السلطة الاقتصادية

---

(1) Sartori Ibid, pp 345 - 9.

(2) سلسلة الشروع ، الصراع على السلطة ، ك 8 ، منشورات المركز العالمى لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر ، ص 33 .

(3) دوفرجيه، موريس، مدخل إلى علم السياسة، ت، د. سامى الدروبى، ود. جمال الأتاسى، دار الجيل، بيروت، ودار دمشق، دمشق، ط بدون تاريخ ص 191.

المتركزة فى أيدى قلة من أرباب الأعمال وأصحاب المشاريع ، والسلطة السياسية بالنتيجة تدور فى فلك السلطة الاقتصادية إذ إن استخدام المال كسلاح سياسى يطعن المساواة القانونية والسياسية بين المواطنين[1]، وعلى ذلك تبقى المساواة السياسية والقانونية مجرد صورة باهتة ، إذا لم تجد فى المساواة الاقتصادية أساساً طبيعياً لها ، فطالما وجد غنى عريض ، وفقر مدقع مخيف فى دولة ، فإنها ليست بدولة ، وإنما دولتان داخل دولة ، أو أمتان داخل دولة ، أمة الغنى وأمة الفقر فى إطار جغرافى واحد ، وبين الأمتين حرب خفية وظاهرة وكل واحدة تتربص بالأخرى[2] والنتيجة الطبيعية لهذه الحرب أن تضحى الحرية العامة تجارة تباع وتشترى[3].

نخلص إلى أن الديمقراطية الاقتصادية جانب لا غنى عنه من جوانب الديمقراطية الناجحة وبدونها تصبح مجرد إطار سياسى هش ، يفتقر للمضامين الاقتصادية والاجتماعية أو هى جسد بلا روح ، على أنه إذا نظر إلى الديمقراطية من إطارها السياسى ونصبح أمام مجتمع خالٍ من الحرية السياسية .

يقول القاضى فرانكفورترز FRANKFORTERS [4] : « إن تاريخ الحرية هو فى جزء كبير منه تاريخ التقيد بالضمانات الإجرائية » ، نشير هنا إلى الصلة العميقة بين الأسلوب والجوهر ويؤكد الباحثون الاجتماعيون على أن القيم الديمقراطية تجد لها مكاناً واسعاً وجذوراً عميقة فى البنية الاجتماعية للشعوب ذات الحضارة التليدة .

---

(1) المرجع السابق ، ص 173 .

(2) د . نصور ، أديب ، دور الدولة فى خلق المواطن الصالح ، بحث منشور فى مجلة الأبحاث الصادرة عن الجامعة الأمريكية ببيروت ، عدد يونيو ، 1957 م ، السنة العاشرة ، الجزء الثانى ، ص 194 .

(3) روسو ، العقد الاجتماعى ، المرجع السابق ، ك 2 ، ف 11 ، ص 72 .

(4) THORSON, The Logic of Democracy, op - cit. p 149.

ثالثاً : الجانب الصناعى للديمقراطية Industrial ASPECT

تُعنى الديمقراطية الصناعية بالعلاقات الناشئة فى مجال المنظمات الصناعية التى تحوى شأنها شأن أى كيان منظم من رأسمال « مدراء ومنظمين » ، ومرؤسين منتجين ، على قدر من ممارسة السلطة ، وإن كان ذلك على نطاق ضيق[1] .

وللديمقراطية الصناعية مظاهر عدة منها :

أ ـ حينما كتب سدنى وبياتريس ويب Sydney & Beatrice[2] WEBB مؤلفهما عن الديمقراطية الصناعية ، كانت تدور فى مخيلتهما تلك الصورة عن نشاط النقابات العمالية حيث كان وجود تلك الكيانات المنظمة يدل على وجود ديمقراطية صناعية ، على افتراض كون هذه النقابات ممثلاً شرعياً وطبيعياً للطبقة العاملة[3]. غير إن تحول هذه النقابات إلى أدوات سهلة فى يد قلة من الزعماء والمنظمين أدى إلى توجيهها وجهة لا تخدم إلا المصالح الشخصية لهؤلاء ، وهى بالطبع مصالح تتنافى فى الغالب مع مصالح من يفترض أن تكون النقابات ممثلة لهم وتمارس هذه النقابات ضغوطاً لا حد لها على الحكومات وصانعى القرارات فى الدول الغربية ، وذلك فى صورة كتل ضغط ، إلى الحد الذى تستطيع فيه فرض إرادتها على هؤلاء .

ب ـ قد تتخذ الديمقراطية الصناعية شكل مشاركة ، حيث يقوم كل منتج بممارسة حقه فى إدارة المنشأة أو المصنع بالاشتراك مع غيره من المنتجين ، وتجد هذه الصورة أساسها فى نظرية الاشتراكية النقابية Guid

---

(1) FIELD, op - cit. p 144.

(2) COATES, K. & TOPHAM, A. Industrial democracy in Great Britain. (Macgibbon & Kee LTD, London; 1968) pp 66 - 72.

(3) FIELD, op - cit. p 144.

Socialism وأكبر دعاتها الأستاذ ج د . هـ . كول G. D. H. COLE ودعاة النـظرية النقـابية Syndicates ، ويـرى كول أن المنشـآت الصناعيـة مع المؤسسات السياسية على المستوى المحلى باتت تشكل تـربة صـالحة لممـارسـة الـديمقـراطيـة الحقيقيـة « ديمقـراطيـة التعليم » Learn [(1)] democracy فمع طغيان الآلة لم يعد الإنسان قادراً على التحكم فى مجرى السياسة ، ليس بسبب اتساع الدول وإنما لأنه لم تسنح لهذا الإنسان فرصة تعلم كيف يحكم نفسه بنفسه ذاتياً على نطاق الوحدات أو المنـظمات الصغيرة ، مثل المنشآت الصناعية والمؤسسات السياسية على المستـوى المحلى للدولة ، ولذا أضحى مجال الصناعة تربة خصبة يتعلم فيها المنتج كيف يحكم نفسه بنفسه ويعلل ذلك بأن الفرد الخاضع للسلطة الرئاسية يقضى معظم ساعات يومه فى المصنع ، ومن ثم معظم حياته ، ولذلك يقترح بأن أفضل إجابة على التساؤل المـطروح حول الشـر الأكبر فى المجتمعات الصناعية المعاصرة هو العبودية slavery وليس الفقر poverty ، فالملايين التى منحت حق الاقتراع - ذلك الحق الشكلى - إنما دُربت فى الواقع على العبـودية والخضـوع ، وهذا التـدريب استغرق معـظم حياة الـطبقات العـاملة ، ولهذا يحق التسـاؤل لماذا تـوصف الكثرة بـالسمـو والسيادة ، وهى فى الواقع لا حول لها ولا قوة ، ؟ السبب - فى نـظر كول - يرجع إلى أن ظروف حياة هذه الكثرة لم تعد تتـلاءم وممارسـة مسؤولياتها السياسية ، وهكذا فإن النظام الرقّى فى الصناعة يعكس نفسه فى رق سيـاسى ، ولن يتأتى للفـرد أن يحكم نفسه ذاتيـاً فى المجال الصناعى إلا على أسس المشاركة ، وهذه بدورها سوف تتيح للفرد أن يتعلم الديمقراطية بدلاً من العبودية ، ويطور فيها شخصيته ومواهبه اللازمة لإقامة ديمقراطية فعالة[(2)].

---

(1) COLE. G. D. H. Self - Government in Industry. (G. Bell è Sons. London 1919) p 157. G. D. H. COLE was the a prof . of Social & Pol. Theory (OXFORD) Univer - sity.

(2) PATEMAN, Carole. Participation and Democratic Theory. (cambridge University :

وبالرغم من جاذبية هذه الأفكار ، إلا أنها لم تجد حماساً كبيراً داخل حزب العمال البريطاني واعترف كول بنفسه بأنه لم يجد اتفاقاً عاماً لا فى حزب العمال ولا فى نقابات العمال حول كيفية التطبيق[1].

ولقد أصبحت المشاركة فى الصناعة سياسة رسمية فى فرنسا فى العهد الديغولى ، وتمخضت عن حق العمال فى الحصول على نسبة ضئيلة من الأرباح فى المؤسسات والشركات الكبرى ، وقد واجهت هذه السياسة انتقادات كثيرة بسبب ما صاحبها من عدم مساواة ، ومصاعب تقنية أخرى ، وما ترتب عليها من حصول بعض الفئات العمالية على نسبة أكبر من الأرباح ، وحرمان بعض الفئات الأخرى كلية[2]

كما تم القيام بعدة محاولات لتطبيق الديمقراطية الصناعية على نطاق ضيق فى بعض الدول الغربية الأخرى مثل ألمانيا الغربية ، والنمسا ، وتم ذلك بتحقيق مشاركة عمالية نسبية فى إدارة بعض المنشآت الاقتصادية والصناعية ، وكذلك عن طريق مجالس العمال فى يوغسلافيا فى تجربة « التسيير الذاتى » ، وأيضاً فى صورة مشاورات مشتركة تجرى بين الإدارة ونقابات العمال فى بعض الدول مثل بريطانيا والولايات المتحدة[3].

وتستهدف النظرية العالمية الثالثة إقامة الديمقراطية الصناعية من خلال تطبيق مبادىء الاشتراكية الجديدة ، وذلك من أجل إزالة أسباب الظلم الاقتصادى والاجتماعى ، والقضاء على علاقات التبعية والخضوع القائمة بين العمال وأرباب العمل ، ولقد قطعت شوطاً فى هذا المجال

= Press. London 1974) pp 38 - 9. See also OWEN, David. Face the Future. op - cit. pp 44 - 5.

(1) بيكلس ، دوروثى ، الديمقراطية ، المرجع السابق ، ص 90 .

(2) المرجع السابق ، ص 90 - 91 .

(3) SARTORI. Democracy, op - cit. p 114

وذلك فى سبيل إرساء أسس المجتمع الاشتراكى الجديد الذى غايته ـ كما يشير الفصل الثانى من الكتاب الأخضر ـ (تكوين مجتمع سعيد ، لأنه حر)[1] ، وذلك بملكية المنتجين للمصانع والمعامل والمنشآت الإنتاجية والخدمية فى المجتمع الجماهيرى الجديد تطبيقاً لمقولة شركاء لا أجراء[2].

---

(1) القذافى ، معمر ، الكتاب الأخضر ، الفصل الثانى ، حل المشكل الاقتصادى ، ط 1 ، ص 19 .

(2) للتوسع فى هذا الموضوع أنظر: د. محمد لطفى فرحات ، نظام المشاركة فى الإنتاج ـ آراء ومقترحات ـ طرابلس ، المركز العالمى لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر . وانظر كذلك شروح الكتاب الأخضر ، المجلد الثانى ، المجتمع الاشتراكى الجديد ، طرابلس ، المركز العالمى لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر . 1988 م .

الشرعية الديمقراطية

جاء فى موسوعة العلوم الاجتماعية ، أن الشرعية هى أساس السلطة السياسية التى تمارسها أداة الحكم سواء كانت فرداً أم شعباً بأكمله ، استناداً إلى الشعور بأن لها حقاً ثابتاً فى ممارسة الحكم مع اعتراف المحكوم بذلك .

اقترن مفهوم الشرعية The Legitmacy « السلطة العليا » Legitima Potestas كنقيض لمفهوم الطغيان Tyrannica Usurpatio ، بمفهوم الحكومة الشرعية منذ بدايات القرون الوسطى وقد ساعد هذا الاقتران على توضيح صورته ، ويشير مفهوم الشرعية بهذا المعنى إلى نظام حكم يستند على قانون أساسى ، ونظام سياسى مدنى ، ويعد القبول الشعبى Popular Consent معياراً هاماً فى تحديد الشرعية[1] ، ويمكن إرجاع اقتران مفهوم

---

(1) STERNBERGER, Dolf «Legitmacy» International Encyclopedia of the Social Sciences, Vol, 9. pp 244 - 5.

الشرعية السياسية بالقبول الشعبى إلى الفيلسوف الإنجليزى جون لوك John, LOCKE ، 1704 - 1832 ، وذلك فى مؤلفه مقالتان فى الحكم المدنى Two Treatises of Civil Government حيث أكد على أن كل المؤسسات السياسية تجد أساسها فى القبول الشعبى بناءً على نظريته فى العقد الاجتماعى[1] Social Contract وتعد السيادة Souveraineté ، التعبير القانونى عن الشرعية السياسية للسلطة والسيادة مفهوم فرنسى المنبت ، نحته الفقيه جان بودان Jean BODIN 1530 م - 1596 م وقد طرحه فى مؤلفه « الكتب الستة فى الجمهورية Les Six Livres de la République وقد عرف بودان السيادة بأنها : « السلطة العليا الدائمة على الرعايا وممتلكاتهم وأنها غير مقيدة بقوانين وضعية»[2]، وقد تجسدت هذه السيادة عملياً فى شخص الملك ، ونظرياً فى الدولة وقد هدف بودان من نظريته هذه إلى تأييد الحكم الملكى المطلق فى مواجهة الكنيسة، والنبلاء والإقطاع .

وتميزت فكرة السيادة فى أطوار نشأتها الأولى بمفهوم سلبى تحصل فى انتفاء الخضوع لأية سلطة أخرى ، كما أنها ارتبطت بشخص الملك ، غير أنه مع تطور الفكر السياسى وازدياد سلطات الدولة أضحى من غير السائغ ربط هذه السلطة العليا والمطلقة بفرد بذاته وعلى سبيل الامتياز الشخصى له ، لتعارض ذلك وضعف القدرات البشرية ، ومن ثم تطور مفهوم السيادة ليصبح ذا معنى إيجابياً مؤداه مجموع القدرات التى تملكها الدولة[3] .

---

(1) لوك ، جون ، مقالتان فى الحكم المدنى ، ت ماجد فخرى ، اللجنة الدولية لترجمة الروائع ، بيروت ، لبنان ، 1959 م ، ك 2 ، ف 8 ، ص 195 - 211 وانظر أيضاً أستاذنا د . أديب نصور دراسات حول الديمقراطية، المرجع السابق، ص 11 .

(2) نصور ، أديب ، القانون الدستورى والأنظمة السياسية ، مذكرات على الآلة الكاتبة لطلاب كلية القانون ، بجامعة قاريونس ، بنغازى ، للعام الجامعى 77 - 1978 م ، ص 55 .

(3) غطاس ، اسكندر ، أسس التنظيم السياسى ، المرجع السابق ، ص 21 .

قلنا إن مصدر الشرعية السياسية فى الدولة مستمد من رضاء وقبول المحكومين وهم من تمارس عليهم السيادة ، ولكن المفكرين اختلفوا فيمن له الحق فى ممارسة السيادة ، هل يمارسها فرد واحد أم جماعة قليلة أم الشعب بأكمله ؟ ، ومع أن هناك اتفاقاً عاماً حول مبدأ السيادة الشعبية ، إلا أن الخلاف دار حول المقصود بمفهوم « الشعب » ، وترجع جذور هذا الخلاف إلى أيام الإغريق، فلم يكن يقصد بمفهوم الشعب domos ـ كما رأينا ـ كل القاطنين فى منطقة أتيكا Attica أثينا وضواحيها ، وإنما كان المقصود بالشعب ـ فى ذلك الوقت ـ مجموع المواطنين الذكور الأحرار الذين كان لهم حق حضور اجتماعات الجمعية ، ولم يزد عدد من كانوا يتمتعون بهذه الصفة عن عشر سكان أتيكا أو أكثر قليلاً[1]، ومع ظهور طبقة البرجوازية على المسرح السياسى فى القرن الثامن عشر كقوة اقتصادية يحسب لها حسابها[2]، اتسم تطبيق مبدأ السيادة بالطابع البرجوازى ، واتجهت البرجوازية ـ بما لها من قوة اقتصادية فعلية ـ إلى تأكيد حقها فى ممارسة السيادة الفعلية فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر .

---

(1) MAYO, op - cit. pp 42 - 3.

(2) شيفاليه، جان جاك ، المؤلفات السياسية الكبرى من ميكيافيلى إلى أيامنا ، ت الياس مرقص ، دار الحقيقة ، بيروت ، ط 1 ، 1980 م ، ويشير الكاتب إلى أن الأب سييس أطلق على هذه الطبقة مصطلح «الصف الثالث|Ordre» وكانت تتكون من الرجال الذين يزاولون مهن الصناعة والتجارة والمهن العلمية والحرة والخدمات المنزلية ، أى أنها كانت تشمل كل أولئك الذين لا ينتمون إلى الطبقتين السائدتين آنذاك فى المجتمع الفرنسى ، وهما الإشراف ورجال الدين وكانت هاتان الطبقتان تستأثران بالوظائف الهامة فى الإدارة والجيش والكنيسة والقضاء ، وكانتا لا تشكلان إلا نسبة ضئيلة من مجموع السكان ، ومن ثم اعتبر سييس أن الطبقة الثالثة هى الأمة فحقوق « الأمة » يماثلها سييس فى الهوية مع حقوق الطبقة الثالثة ، ويعارض بها أفضليات ذوى الامتيازات ، ولذا فإن الطبقة الثالثة أمة تامة ، أنظر ص 178 وما بعدها .

وعلى هذا الأساس قام فقهاؤهـا ، وعلى رأسهم سييس SIEYES 1748 - 1836 م بالدفاع عن حقوق هذه الطبقة ، وتم له ذلك بابتداع إطار نظرى تجريدى لمفهوم الشعب وكان القصد من هذا التجريد القانونى ، إبعاد الشعب الواقعى عن الممارسة الفعلية لسيادته مع كفالة هذه الممارسة بطريقة تحول دون تطبيق قانون العدد الذى يعد ـ حسب تعبير أرسطو ـ أهم خصائص الديمقراطية ، كتب أرسطو فى السياسة : « فى الديمقراطية الحق السياسى هو المساواة لا حسب الأهلية ، بل على حسب العدد . ومتى وضعت هذه القاعدة ينتج عنها أن السواد يجب بالضرورة أن تكون له السيادة ، وأن قرارات الأكثرية يجب أن تكون هى القانون الأعلى[1] .

1 ـ المواطنون العاملون أو النشطون Citoyens actifs .

2 ـ المواطنون السلبيون أو الخاملون Citoyens passifs .

فللطائفة الأولى الحق فى حيازة الحقوق الطبيعية والمدنية « السياسية » ، وبالتالى لها حق التعبير عن الإرادة العامة ، فى حين لا تحوز الطائفة الثانية سوى الحقوق الطبيعية ، وكان أساس هذا التقسيم هو الملكية أو الثروة ، وبذا اقتصر حق الشعب الحقيقى ـ كما يشير دوفرجيه ـ فى ملكية السيادة ، على ملكية الرقبة دون ممارسة امتيازاتها[2] .

وتنسب للأب سييس نظرية « سيادة الأمة » ، ولروسو نظرية « السيادة الشعبية » ولذلك نتناول هاتين النظريتين بشىء من التفصيل :

---

(1) أرسطو طاليس ، السياسة ، ت أحمد لطفى السيد ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ط 2 ، 1979 م ، ك 7 ب 1 ، ص 265 .

(2) دوفرجيه ، موريس ، الأنظمة السياسية والقانون الدستورى ، ص 208 ، وما بعدها ، نقلاً عن غطاس ، اسكندر ، أسس التنظيم السياسى ، المرجع السابق ، ص 69 .

أولاً : نظرية سيادة الأمة : (السيادة الوطنية)

تبنى رجال الثورة الفرنسية نظرية سيادة الأمة ، إذ نصت المادة الثالثة من الإعلان الفرنسى لحقوق الإنسان والمواطن الصادر عام تفجر الثورة ، سنة 1789 م ، على أن : « مبدأ كل سيادة يكمن أساساً فى الأمة » ، كما جاء دستور سنة 1791 م ، فى المادتين الأولى والثانية منه بنفس المعنى بنصه على أن : « السيادة واحدة ، لا تتجزأ ولا يتصرف فيها ، ولا تزول ، وهى ملك الأمة وليس لأى فريق من الشعب ، ولا لأى فرد أن يدعيها لنفسه . إن الأمة هى وحدها منبع السلطات»[1]، وجاء هذا التبنى كنتيجة للظروف التاريخية التى صاحبت مولد الثورة الفرنسية التى كان للطبقة البرجوازية الصاعدة آنذاك نصيب كبير فى إذكائها ، وكان فقهاء هذه الطبقة يخشون خطر عودة الملكية المطلقة التى كانت قائمة قبل الثورة ، وكانوا فى ذات الوقت يخشون خطر المناداة بالديمقراطية المباشرة نظراً لما يترتب على هذه الدعوة من إدخال أغلبية الشعب فى الميدان السياسى مباشرة ، ومن ثم سعى فقهاء الثورة إلى احتواء الإرادة الشعبية التى لا زالت فى طور النشوء ، وحتى يتسنى الحفاظ على الأوضاع والمراكز المكتسبة التى تم تحقيقها والتي خلفت فيها البرجوازية طبقتى الإشراف ورجال الدين[2]،

---

(1) هوريو، أندريه، القانون الدستورى والمؤسسات السياسية، المرجع السابق ص 318 .

(2) شانتيبو ، برنارد ، النظام التمثيلى والديمقراطية ، بحث مقدم إلى الندوة العالمية حول الكتاب الأخضر ، جامعة قاريونس ، بنغازى ، شهر التمور 1979 م ، منشورات المركز العالمى لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، الجزء الأول ، ص 200، ويشير الكاتب إلى أن سييس برر هذا التجريد بقوله: «إن أغلب مواطنينا لا يملكون المعرفة الكافية ولا الوقت اللازم لينظروا بأنفسهم فى الشؤون العامة ، إذ ينحصر رأيهم فى تعيين نواب أكثر منهم قدرة على فصل الأمور » ، ويشير أستاذنا د . أديب نصور ، إلى أن سييس كان يفرق بين النظام التمثيلى - مثله الأعلى - ونظام الحكم الديمقراطى . راجع مذكراته ، القانون الدستورى والأنظمة السياسية ، مرجع سبقت الإشارة إليه ، القسم الثانى ، ص 7 .

تأسيساً على هذه المعطيات نادى سييس وغيره من الفقهاء بنظرية سيادة الأمة ، واقرن مفهوم الأمة فى حد ذاته بتجريد قانونى بالغ الصرامة ، وبات هذا المفهوم يدل على كيان معنوى يجد تجسيداً له فى أجيال الماضى والحاضر والمستقبل ، وبالتالى تكون الأمة هى مناط السيادة التى يتجرد منها كل فرد على حدة كما يتجرد منها الشعب الواقعى بأكمله أيضاً[1]، إذ أن الأمة ليست الشعب الواقعى ، فهى ليست جماع المواطنين ، col-[2] lectivité des citoyens ، وقد فتح هذا التصوير الباب أمام عدة نتائج كان لا بد لها أن تظهر ، وقد تمثلت حسب تصنيف هوريو فى النقاط التالية :

1 - إن تصوير الأمة باعتبارها تعبيراً عن مصالح الأجيال الماضية والحاضرة والمستقبلة اقتضى ضرورة كفالة أصالة هذا التعبير ، مما حتم اشتراط حسن القيام به ، ومن ثم ضرورة إيجاد تنظيم خاص يحوى شروطاً خاصة يتوجب توافرها فيمن يتولى القيام بهذا التعبير .

2 - قصر هذا التنظيم عدد الأشخاص الذين يحق لهم التعبير عن الإرادة العامة على من تتوافر فيهم المقدرة للقيام بهذا التعبير ، وذلك تأسيساً على أن التصويت وظيفة تشترط فيمن يمارسه شروطاً خاصة .

3 - ترتب على تكييف التصويت بأنه وظيفة لاحق ، اشتراط الكفاءة والأهلية فيمن يمارسها وبدأ هذا التكييف الأخذ بنظام الاقتراع

---

(1) عبر الأستاذ كابيتان فى مؤلفه « الديمقراطية والمشاركة السياسية » المشار إليه فيما سبق عن هذا التجريد القانونى بالاستدلال التالى : يعد القانون تعبيراً عن الإرادة العامة ، وهو يتولد عن السيادة المرتبطة بالتعبير الشعبى ، والسيادة لا بد أن تصدر عن الشعب وهى كذلك إذا صدرت عن ممثليه ، لأنه بواسطة هؤلاء يقوم الشعب بالتعبير عن إرادته ، وبناءً على هذا التجريد لا يملك الشعب ممارسة أية سلطة بنفسه ، بل يمارس كل سلطاته بواسطة ممثليه ، والأمة لا تعبر عن إرادتها إلا بأفواه ممثليها ، راجع كابيتان ، ص 43 .

(2) المرجع السابق ، ص Ibid. p, 44. .

المقيد ، الذى يحصر دائرة عدد المقترعين فى أضيق نطاق وبما يتلاءم مع الشروط الواجب توافرها فيمن يمارس هذه الوظيفة .

4 ـ يتطلب مبدأ سيادة الأمة تبنى النظام النيابى ، إذ لا تستطيع الأمـة باعتبارها كائنـاً معنويـاً التعبير عن إرادتهـا بدون أشخـاص طبيعيين يمثلونها أو ينوبون عنها ، وهنا تكمن حلقة الوصل بين مبدأ سيادة الأمة ونظرية التمثيل ، وهكذا تنحصر مهمة المجلس النيابى فى ترجمة إرادة الأمة إلى قوانين وأعمال تشريعية ، وتتحول سيادة الأمة إلى سيادة لممثليها .

5 ـ لا يجوز الأخذ بأى أسلوب من أساليب الديمقراطية المباشرة ، تأسيساً على أن الشعب الحقيقى غير كفؤ للقيام بالتعبير عن الإرادة العامة .

6 ـ يمكن الأخذ فى ظل هذا المبدأ بالنظام الملكى أو الجمهورى ، إذ يمكن إيكال ممارسة السيادة كلياً أو جزئياً إلى ملك أو أمبراطور أو قيصر .

7 ـ إن السيادة الوطنية لا تتجزأ ولا يمكن التخلى عنها ، إذ يعنى التخلى عن الذات والسيادة الوطنية لا تباع ولا تشترى[1] .

ثانياً: نظرية السيادة الشعبية:

يرجع الفضل فى تبنى هذا المفهوم إلى جان جاك روسو ، فهو الذى أعلن أن السيد هو الشعب Le Souverain est le Peuple [2] .

مصدر السيادة عند روسو هو العقد الاجتماعى، الذى يعقده أفراد

---

(1) هوريو، أندريه، القانون الدستورى والمؤسسات السياسية، المرجع السابق ص 16 - 317 .

(2) أستاذنا د . نصور أديب . القانون الدستورى والأنظمة السياسية . المرجع السابق ص 72.

الشعب فيما بينهم لغرض إنشاء المجتمع المدنى ، ومن هذه اللحظة يبدأ مفهوم السيادة الشعبية فى الظهور والعمل [1] .

هذا السيد النابع من العقد الاجتماعى هو الشعب فى صورة هيئة واحدة أو جسم سياسى مكون من كل أفراده معبراً عن إرادته العامة فى شكل قوانين ، ومن ثم فإن السيادة سلطة الهيئة السياسية على كل أعضائها ، تتطابق مع الإرادة العامة ، التى تترجم ذاتها فى شكل قوانين عامة مجردة ، وبالنتيجة ما ينطبق على الإرادة العامة ينطبق على السيادة أيضاً[2] . لذا لا يمكن التنازل عنها لأنها مجرد تعبير عن الإرادة العامة ، فلا يمكن تقسيمها إلا إذا أمكن تقسيم الإرادة العامة ، La Volonté Générale وبالطبع إذا أمكن تقسيم الإرادة العامة فإنها تفقد هذه الصفة وتصبح مجرد مجموع إرادات خاصة ، لا بل إنها لا تعود إرادة ، لأن الإرادة بطبيعتها لا تقبل التقسيم ، كما أن الإرادة العامة لا تُمثل لأن « هيئة السيادة التى ليست إلا كائناً مشتركاً على وجه جماعى ، لا تستطيع أن تمثل نفسها إلا بنفسها » [3] ، الإرادة العامة لا يمكن أن تلزم نفسها بقيود تكبلها مستقبلاً فى صورة ممثل أو نائب، هيئة السيادة يمكنها أن تقول : « إنى أريد الآن ما يريده فلان ، أو على الأقل ما يصرح بأنه يريده ، ولكنها لا يمكنها أن تقول : « ما يريده هذا الرجل غداً سأريده أيضاً » [4] .

---

(1) Cobban, Alfred. Rousseau and the Modern State. op - cit. p 72.

بينما لا تظهر السيادة الشعبية ـ عند لوك ـ إلا فى المرحلة الثانية من نظريته التى تنص على وجود عقدين : الأول بين أفراد الشعب لغرض هجر حالة الطبيعة وتكوين مجتمع مدنى ، والعقد الثانى بين الحاكم والمحكومين .

(2) شيفاليه ، جان جاك . المؤلفات السياسية الكبرى من ميكيافيلى إلى أيامنا . نفس المرجع السابق . ص 152 .

(3) روسو ، جان جاك ، العقد الاجتماعى ، المرجع السابق ، ك 2 ، ف 1 ، ص 39

(4) المرجع السابق ، ك 2 ، ف 1 ، ص 39 - 40 .

والإرادة العامة هى خيرة دائماً ومعصومة من الخطأ ، فالسلطات العامة والتأسيسية فى الدولة ، وكل فرد فيها ، يمكن أن يوافق على نمط معين من الإجراءات والأعمال ، ولكنه لن يقبلها كتعبير عن الإرادة العامة ما لم تتحقق الأهداف التى أقرت من أجلها ، وهذه النتيجة تجد أساسها فى المسلمة الديمقراطية القائلة بأن الشعب فى هيئة سياسية يريد دائماً وبالضرورة خير الجميع وخير كل فرد من أفراده ، فمن المستحيل أن يعمد هذا الجسم السياسى إلى الإساءة إلى كل أعضائه ، ولا يمكن أن يسىء إلى أى منهم بشكل خاص[1] . الإرادة العامة لا تتمتع بهذا الوصف بالنظر إلى مداها وطبيعتها فحسب ، وإنما بالنظر إلى غرضها الدائم والأساسى المتمثل فى تحقيق المصلحة العامة الثابتة والدائمة للمجتمع ، فما يجعل الإرادة عامة إذاً ليس هو عدد الأصوات المعبرة عنها ، وإنما المصلحة العامة الموحدة لهذه الأصوات ، والدولة تعد سيدة طالما كانت تسعى إلى تحقيق العدالة الاجتماعية وتجسدها [2] .

إن إيمان روسو بالشعب كسلطة تشريعية عليا فى الدولة مبنى على اعتقاد جازم بأن الشعب ككل يشكل سلطة سيدة وحيدة لا يمكن أن تنحرف إلى غايات ومطالع آنانية وشخصية ، عبر أكتون Acton [3] عن ذلك المفهوم بقوله : « إن الجماهير لا تحكم على الأمور بالنظريات ولكن بالواقع فهى أفضل من الفرد الذى ينقاد إلى تفضيل مصلحته الخاصة على المصلحة العامة، إن العاطفة التلقائية والدائمة للجماهير فيما يتعلق بالأمور التى تهم الجميع، هى بكل تأكيد على صواب».

الإرادة العامة مطلقة ، فالسيادة فى جوهرها سلطة مطلقة ، كتب روسو : « وكما أن الطبيعة تمنح كل إنسان سلطة مطلقة على جميع

---

(1) شيفاليه ، جان جاك ، المرجع السابق ، ص 153 .

(2) COBBAN, op - cit. p 7.

(3) Ibid, pp 93 - 4.

أعضائه فإن الميثاق الاجتماعى يخول الهيئة السياسية سلطاناً مطلقاً على جميع أعضائها أيضاً » [1] .

غير أن روسو لم يقيد الإرادة العامة باى قانون أساسى (دستور)، إلا أن هذه الإرادة تستطيع أن تورد قيودها على نفسها تلك المنبثقة عن طبيعتها ، والتى تفرض عليها عدم تجاوزها والنابعة من الضمير الجماعى الأخلاقى ، وهى تلك القيود الناتجة عن الاتفاقات العامة والنفع العام ، إذاً هناك نوعان من القيود : قيد أخلاقى وآخر إرادى ، فى صورة ماتم الاتفاق عليه من قبل الجميع وبكامل رضاهم [2] .

وحتى لا تمتد حقوق هيئة السيادة بشكل مطلق فى مواجهة الرعاية إلى الحد الذى يهدد حقوقهم المدنية بصفتهم مواطنين ، وحقوقهم الطبيعية بصفتهم بشراً ، فإن روسو قيد سلطان هيئة السيادة بـالغرض الأسـاسى للإرادة العامة وهو ـ كما قلنا ـ الرغبة فى تحقيق الخير العام [3] .

وعلى أى حال ، فإن الرعايا حينما يطيعون هيئة السيادة فإنهم لا يطيعون أحداً سوى إرادتهم الخاصة » [4] .

ولا يمكن القول بأن الإرادة العامة فى أساسها غير عقلانية irrationl بسبب إمكان اكتشافها فى أغلبية تتغلب عليها العاطفة لا العقل ، إذ إن مفهوم الإرادة العامة فى جوهره تصور عقلانى محض [5] ، وقد لا تتجسد الإرادة العامة بأية إرادة فعلية إذا كانت الدولة فى مجملها فاسدة ، وكان كل أعضائها مشغولين بمصالحهم الخاصة ، وهذا ما دفع روسو إلى محاربة

---

(1) روسو ، المرجع السابق ، ك 2 ، ف 4 ، ص 46 .

(2) COBBAN; op - cit. pp 91 - 8.

(3) روسو ، المرجع السابق ، ك 2 ، ف 4 ، ص 46 - 47 .

(4) المرجع السابق ، ك 2 ، ف 4 ، ص 48 .

(5) COBBAN; op - cit. p 94.

كل أشكال الجمعيات الجزئية داخل هيئة السيادة ، وميز أيضاً بين عواطف الجمهور أو هواه وبين صوت الشعب الذى يحكم على الأمور فى ضوء العقل ، وأعطى بالتالى ثقته فى الشعب ووسع من معنى الفضيلة Vertue التى اعتبرها مونتسكيو أهم الصفات التى يجب أن يتحلى بها شعب الجمهورية ، دعا روسو إلى إقامة حكم أساسه الرأى العام المستنير ، قاعدته الجماهير الواسعة (1) .

ويمكن ترتيب نتائج عدة لخصها هوربو فى :

1 ـ يصبح الاقتراع العام حقاً لا وظيفة ، تأسيساً على أن لكل مواطن فى الدولة نصيبه من السيادة وله الحق فى ممارسته بالطريقة التى يتم الاتفاق عليها وهذا يؤدى بالنتيجة إلى تقرير حق الاقتراع لجميع المواطنين .

2 ـ لا تتلاءم نظرية السيادة الشعبية مع نظام الحكم الملكى ، الذى يرتكز على الديمومة فى حين تتمثل السيادة الشعبية فى تعبير آنى عن إرادة المواطنين الموجودين حالياً كما أن الأخذ بمبدأ السيادة الشعبية يفترض الحكم الشعبى المباشر فى حين يقوم النظام الملكى على حكم الملك للشعب .

3 ـ يؤدى الأخذ بهذه النظرية إلى تبنى النظام الديمقراطى المباشر .

4 ـ لا يوجد فصل بين السلطات طبقاً لهذه النظرية ، فالشعب يمارس جميع السلطات التأسيسية فى الدولة (2) .

ونجد فى دساتير الثورة الفرنسية نصوصاً صريحة على هذا المبدأ ، فقد نص دستور سنة 1792 م فى المادتين 25 و 26 منه على أن : « السيادة

---

(1) COBBAN, op - cit. p 95.

(2) هوريو ، المرجع السابق ، ص 319 - 320 .

تكمن فى الشعب وليس لأى قسم من الشعب أن يمارس سلطة الشعب بكامله ، إلا أن كل فئة من الشعب مجتمعة ذات حق بالتعبير عن إرادتها بكامل حريتها »، ونص دستور فركتيدور Fructidor السنة الثالثة فى المادة الثانية منه على: أن جماع الشعب الفرنسى هو السيد «وتم النص على ذات المبدأ فى دستور سنة 1946 م[1]، ولقد وجد هذا المبدأ تكريساً له فى إعلان سلطة الشعب الصادر فى 2 مارس 1977 م، حيث جاء فى البند الثالث منه على أن : « السلطة الشعبية المباشرة هى أساس النظام السياسى فى الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية ، فالسلطة للشعب ولا سلطة لسواه ، ويمارس الشعب سلطته عن طريق المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية والنقابات والاتحادات والروابط المهنية ومؤتمر الشعب العام ويحدد القانون نظام عملها»[2].

ونجد إشارات صريحة إلى المبدأ المذكور فى الفصل الأول من الكتاب الأخضر ، فقد جاء فيه : « إن الديمقراطية تعنى سلطة الشعب » . . ، وإن « الحزب يمثل جزءاً من الشعب وسيادة الشعب لا تتجزأ»[3].

لقد قيل إن روسو ثأر للسيادة فى حين كان مونتسكيو مشدداً على قيم أخرى ولقد حلت سيادة «الدولة نحن» محل «الدولة أنا»[4]، والنتيجة كانت بالطبع ذات طابع ثورى، ذهبت الحقوق الوراثية والتقليدية للقساوسة والنبلاء والملوك مع الريح، كانت فكرة السيادة الشعبية قدراً محتوماً ومشؤوماً لنظام قام على الهيمنة التامة على المجالات الدينية والمدنية[5].

---

(1) المرجع السابق ، ص 318 .

(2) الجريدة الرسمية ، العدد الأول ، السنة 15 ، ص 67 .

(3) القذافى ، معمر ، الكتاب الأخضر ، الفصل الأول ، المرجع السابق ، 16 - 17 .

(4) شيفاليه ، المرجع السابق ، ص 155 .

(5) COBBAN, op - cit. p 97.

إن حق الملوك الإلهى، وتراث القرون الوسطى ، وإمتيازات الأرستقراطية، وبقايا الإقطاع تهاوت جميعها أمام شبح السلطة الشعبية[1].

ومع ذلك ظلت فكرة السيادة الشعبية مجرد فكرة طوباوية فى منظور أدوات الحكم التقليدية بالرغم من دخولها فى صلب دساتير العديد من الدول، فقد حرصت أنظمة الحكم على اختلاف أشكالها ومنذ زمن الثورة الفرنسية على إبعاد الشعب الحقيقى عن الممارسة الفعلية لسيادته، أو ـ كما عبر عنها الأستاذ دوفرجيه ـ: «ثارت الجماهير الشعبية حين دعيت رسمياً للاشتراك فى وليمة الحرية، ثم أدركت عجزها عن الجلوس إلى مائدتها»[2]، وقد تبلور مبدأ السيادة الشعبية ليمسى سيادة انتخابية Electoral Sovereignty وكان أقصى تطبيق له قد تمثل فى نظام الاستفتاء Referendum وقد قيدت ممارسة هذا الحق بشروط إجرائية معينة، وقد ترتب على هذا الأمر تجريد السيادة الشعبية من مضمونها الحقيقى، وأضحت ممارستها العملية حكراً على مجموعة الممثلين أو النواب ولم يسمح للشعب الحقيقى بممارسة سيادته إلا حين انتخاب هؤلاء ويبدو أن ممارسة الشعب لسيادته ـ على حد تعبير كابيتان ـ تمثلت فى حق التصرف فيها للغير مع أن السيادة بحسب طبيعتها غير قابلة للتصرف[3].

إن منطق هذا المبدأ يقتضى أن تتم الممارسة الفعلية والدائمة من قبل صاحب الحق الأصلى « الشعب » ، وأكد روسو على أن هذه الممارسة المباشرة تجعل كل مواطن يشعر بأن القوانين والقرارات الناتجة

---

(1) Ibid.

(2) دوفرجيه ، موريس ، الأنظمة السياسية والقانون الدستورى ، المرجع السابق ص213 ، نقلاً عن اسكندر ، غطاس ، أسس التنظيم السياسى ، المرجع السابق ، ص

(3) CABITANT; op - cit. p 14.

عن هذه المشاركة يمكن أن تطاع باقتناع ، ولا تحتاج إلى إستعمال الجبر لفرضها[1]، ويؤكد أنصار نظرية المواطنة Citizenship Theorists على أن المواطن يكون أكثر قابلية لإطاعة قوانين شارك شخصياً فى صنعها ، لا بل إنه لا يشعر بضيم حينما يطيع قانوناً شارك فى صنعه حتى ولو كان من المعارضين له مبدئياً .

وعلى هذا فإن شرعية النظام الديمقراطى لا تجد تبريرها فى القبول والرضا الشعبيين فحسب ، وإنما تؤدى المشاركة الشعبية المباشرة فى التعبير عن الإرادة العامة إلى تعزيز هذه الشرعية ، وإطالة عمرها ، إذ إن الشرعية الديمقراطية تتطلب ليس الطاعة فحسب ، وإنما الإمرة أيضاً ، كما أكد ارسطو عليهما ، أى : « أن نأمر حين نأمر أحراراً ، وأن نطيع حين نطيع أحراراً »[2] ، ومما يدعم زعمنا هذا ، إن الدراسات السياسية والاجتماعية ، التى أجريت فى العديد من المجتمعات تؤكد على أن الرضا الشعبى عن النظام السياسى القائم مرتبط ارتباطاً طردياً بنسبة المشاركة السياسية المتاحة للمواطنين ، يؤكد الأستاذ تومسون THOMPSOM مثلاً على أن دراسات عديدة أثبتت أن المستويات المرتفعة للمشاركة السياسية مرتبطة بقوة بمستويات مرتفعة من الرضا الشعبى عن السياسات المحلية والقومية ، وأن المستويات المنخفضة ، تعكس حالة من عدم الرضا ، كما أثبتت هذه الدراسات أيضاً أن هذا الرضا العام general satisfaction يعزز شرعية واستقرار النظام القائم من ناحية أخرى[3].

---

(1) دى جوفينيل ، برتراند ، « روسو » ، بحث منشور فى مؤلف الأستاذ موريس كرانستون « أعلام الفكر السياسى » دار النهار للنشر ، بيروت ط 2 ، 1981 م ، ص 74 - 78 .

(2) نصور ، أديب ، « دور الدولة فى خلق المواطن الصالح » ، المرجع السابق ، ص 194 .

(3) THOMPSON, Dennis, the Democratic Citizen. (Cambridge University Press, Cambridge, 1970) p 64.

القسم الأول

أزمة الفكر الديمقراطى المعاصر

المراحل التاريخية التى مرت بها المشاركة السياسية فى النظرية الديمقراطية

تمهيد :

يعد حق المشاركة فى صنع القرارات السياسية فى المجتمع عنصراً مميزاً للحكم الديمقراطى[1] ، وفى الوقت الذى تحصر فيه الملكيات

---

(1) نشير هنا إلى أن فكرة المشاركة ليست مرتبطة بالضرورة بفكرة الديمقراطية، إذ قد تتحقق المشاركة حتى فى ظل الأنظمة الاستبدادية فى شكل إقامة منظمات سياسية شعبية، مثل الأحزاب والنقابات، والمجالس ، والمؤتمرات ، والحلقات الدراسية، والمسابقات، والمظاهرات، والمسيرات، ولا يخفى أن كثيراً من هذه المظاهر لا يقوم على أساس طوعى أو تلقائى ، ولا يقصد منها التأثير على عملية صنع القرارات من قبل الجماهير ، تلك العملية التى تكون عادة حكراً على النخبة الحاكمة، وإنما يقصد بها إضفاء الصبغة الشرعية على النظام، وإظهاره بالمظهر الديمقراطى ، وإخضاع الجماهير لأساليب الدعاية السياسية للنظام ، وحثهم على بناء الدولة وتقويتها التى هى تقوية وتعزيز لسلطة النخبة الحاكمة. راجع فى هذا الصدد هربرت مكلوسكى MCCLOSKY, Herbert «Participation» Internatioı.al En- =

المشاركة السياسية لمواطنيها على أساس مبدأ العدالة والشرف ، نجد أن الديمقراطية توسع من مدى هذا الحق إلى أقصى ما يكون التوسيع ، حتى أنه ليشمل كل المواطنين ، وتسعى الحكومات الديمقراطية إلى توسيع مدى المشاركة السياسية ، وذلك لغرض دعم شرعيتها ، ولفتح المجال أمام المساءلة الشعبية والمعارضة .

وطالما أن البشر أحرار ومتساوون ، فإن المشاركة تعد أداة رئيسية لتجسيد هذه الحرية والمساواة .

ومن زمن أرسطو إلى جون ديوى john DEWEY ، والفلاسفة السياسيون يمجدون المشاركة الشعبية باعتبارها مصدراً للحيوية والنشاط والطاقة الخلاقة ، وكأفضل مانع ضد الطغيان وكوسيلة فعالة لخلق الحكمة الجماعية ، ودعامة أساسية لاستقرار وثبات النظام السياسى ، وبإعطاء كل مواطن الحق فى المشاركة فى التعبير عن مصالحه الخاصة بنفسه ، نضمن فى النهاية تحقيق الخير العام للعدد الأكبر ، ليس هذا فحسب ، بل عن طريق المشاركة يستفيد المجتمع من كافة المهارات والعبقريات الموجودة ، ويضيف البعض إلى أن المشاركة ذات فوائد تعود على أشخاص

= cyclopedia of the Social Sciences, VOL 12, p 253.

ويشير كابيتان CAPITANT إلى أن فكرة المشاركة السياسية ليست مرتبطة بالضرورة بفكرة الاستقلال الذاتى d'autonomie وبالنتيجة ليست مرتبطة بالديمقراطية ، ويضرب مثالاً على ذلك، جامعة تتمتع بقدر من الاستقلال الذاتى ولكنها تمارس هذه الإرادة بواسطة هيئة من الأساتذة فى هذا الفرض يشارك الأساتذة فقط فى ممارسة الإدارة الذاتية للجامعة، مع حرمان الطلبة من هذا الحق، والديمقراطية تتطلب مشاركة الجميع. المرجع السابق، ص 32 .

راجع أيضاً NARKIEWIGZ, Olga «Political participation and the soviet State» Participaiion in Politics, ed by G. parry (Manchester University Press, Manchester, 1972. pp 213 - 6.

المشاركين أنفسهم ، فهى تساهم فى تطوير شخصياتهم ، وتشعرهم بأن لهم قيمة ، وتنمى فيهم حس الشعور بالمسؤولية والواجب ، وبما تؤدى إلى توسيع المدارك وحسن الفهم وعلى العموم فإن المشاركة السياسية تربى المواطنين سياسياً ، وتنمى فيهم الشعور بالمواطنة الحقة[1] .

أن تشارك ، يعنى أن تلعب دورك ، وليس أن تكون مجرد جزء من كل ، إذ إن المشاركة عمل إيجابى ، والمشاركة فى حقل السياسة ، تعنى الاشتراك فى عمل قانونى أو اتخاذ قرار سياسى ، وعلى هذا تعنى المشاركة جزءاً من كل أكبر ، بحيث لا يستطاع تملكه جميعاً ، ولكن يمكن اقتسامه مع الآخرين ، ولذا تستدعى المشاركة وجود جماعة ، وتتبلور نتائجها فى أعمال سياسية وقانونية[2]، ولكن ثار منذ القديم التساؤل التالى : هل يجب أن تكون المشاركة السياسية حقاً للجميع أم هل يجب أن تكون حكراً على من يعرفون كيف يستخدمونها بحكمة ؟ .

تصدى أفلاطون للإجابة بتقسيمه البشر إلى ثلاث طوائف ، كل طائفة بطبيعتها مهيأة للقيام بوظيفة معينة فى مدينته الفاضلة ، وقد حصر حق الحكم على هؤلاء الذين هم من معدن الذهب ، وقد أطلق عليهم الملوك الفلاسفة أو الفلاسفة الملوك[3] .

---

(1)ديوى ، جون ، الديمقراطية والتربية ، ترجمة، د منى عفراوى وزكريا ميخائيل ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة 1954 م ، الطبعة الثانية، ص 96 - 103 وص 89.

(2) كابيتان، المرجع السابق ، ص 31 .

(3) أفلاطون ، الجمهورية ، ت حنا خباز ، مطبعة المقتطف والمقطم ، القاهرة ، 1929 م ، ص 23 . وراجع أيضاً كتاب المحاورات ، أفلاطون ، ت زكى نجيب محمود ، لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة 1966 م ، أنظر على الأخص « حوار سقراط واقريطون » .

ومن بعده أكد أرسطو على أن « بعض الكائنات منذ الولادة مخصص بعضها للطاعة والآخر للآمرة»[1] أى إن كل كائن ميسر لما خلق له .

وعلى كل حال ، اختلفت الآراء حول الإجابة عن التساؤل المذكور، فالبعض رأى أنه يجب التمييز بين الشر بسبب العرق أو الدين أو الفقر أو الطبقة، أو بسبب افتراض فقدان الشعور بالمسؤولية، أو فقدان الحافز الأخلاقى.

ورأى البعض الآخر أن التعليم والملكية هما الأساس فى المشاركة ، ومن يفتقدهما يكون عرضة لتأثيرات الأهواء والعواطف ، ومن ثم فإن أية فرصة تتاح للمشاركة سوف يستخدمها بشكل سيء ، وهى فى الغالب لا نجلب إلا شراً ، وقد كانت هذه التبريرات السبب فى حرمان العبيد والنساء والأجانب من المشاركة فى ديمقراطية أثينا ، وكانت وراء حرمان العامة واليهود وغير الكاثوليك فى القرون الوسطى ووراء حرمان الكاثوليك فى عصر الإصلاح ، ولا زالت هذه الأمور تلعب دورها فى حرمان طوائف معينة من ممارسة هذا الحق[2].

ونحن إذ نتناول هذا الموضوع ، لنطمح في أن يشكل إضافة متواضعة إلى المكتبة السياسية ولا شك أنه يثير كثيراً من الاهتمام ، على المستوى الدولى ولقد شاع استعمال مصطلح « المشاركة السياسية » Political Participation فى دول الشرق الشيوعى مع مطلع هذا القرن ، ثم دخل القاموس السياسى لبعض الأنظمة السياسية فى العديد من الدول ،

---

(1) أرسطو طاليس ، السياسة ، مرجع سبقت الإشارة إليه ، ك 1 ، ب 2 ، ص 101 .

(2) MCCLOSKY, op - cit. p 253.

يشير الأستاذ مكلوسكى MCCLOSKY إلى أن الدستور الأمريكى ذاته فى صيغته الأصلية التى وضعت فى سنة 1774 م ، لم يخل من الاستثناءات من حق المشاركة السياسية المتمثل فى التصويت والترشح للمناصب الحكومية .

وهكذا كانت المشاركة إحدى القضايا الهامة التى تناولها الجنرال ديغول De Gualle فى كثير من أحاديثه وندواته السياسية(1).

كما كان لهذا المصطلح صداه فى الأفق السياسى الأمريكى والبريطانى وكافة دول الغرب الرأسمالى(2).

جرى التساؤل عن هذا المفهوم ، وموقعه من النظرية الديمقراطية المعاصرة ، إذ قامت فى الستين سنة الأخيرة محاولات عدة لاستبدال النظرية الديمقراطية التقليدية The Classical Theory of Democracy ، وهى التى وجدت أساسها فى الحكم الشعبى المباشر ، الذى وجد تطبيقاً له فى الديمقراطية الأثينية ، وإلى حد ما فى اجتماعات المدن الإنجليزية والتى كانت تؤكد على مجموعة من المثل والغايات الأخلاقية ، والتى ترى أن السياسة العامة يجب أن تكون نتاج نقاش وحوار فعال ، رأى بعض الكتاب والمفكرين نسخ هذه النظرية بأخرى تقوم على معايير وأسس مغايرة ، فانصب النقد المعاصر على المفاهيم الأساسية التى تشكل مضمون النظرية التقليدية ، فوصفت بأنها نظرية « وصفية وغير واقعية descriptive and unrealistic » وذلك لأنها :

أولاً : تتخيل صورة طوباوية جداً للطبيعة الإنسانية .

ثانياً : أنها لم تورد تحديداً دقيقاً لمفاهيمها الأساسية .

ويؤكد النقاد على أن نسبة قليلة من المواطنين فى الدول الغربية هى التى تقوم بواجبات المشاركة ، ويؤكدون على أن السياسة العامة ليست انعكاساً للخير العام كما يعتقد أنصار الديمقراطية التقليدية ، ويرون أن

---

(1) PATEMAN, Participation and Democratic Theory, op - cit, p 1. See also ARBLASTER. A. «participation; Context and Conflict» Participation in Politics; ed. by G. PARRY (Manchester University press. Manchester, 1972) p 57.

(2) PATEMAN, op - cit, p 1.

الإيمان بسلامة هذا الطريق ، إنما يعبر عن سذاجة وضيق أفق ، إذ إنه يتجاهل دور القيادة الديماغوجية ، ونفسية الجماهير وأخطار الطغيان الجماعى وتأثير أولئك الذين يسيطرون على أسباب السلطة الاقتصادية[1] .

بناءً على ما ذكر ، تبنى العديد من الكتاب والمفكرين المعاصرين نظرية جديدة تتلاءم مع الأوضاع السياسية الحاضرة ، وكانت أعلى الصيحات الرافضة للقديم تتمثل فى نظرية النخبة الديمقراطية The Elitist Theory ، وكان للنظريات التى صاغها موسكا وباريتو صداها العميق فى الفكر السياسى المعاصر ، فصاغ روبرت ميتشلز MICHLES ، Robert ، قانونه الحديدى للأوليغارشية The Iron Law of Oligarchy على هدى كتابات سلفيه المذكورين[2] ، ثم توالت الكتابات المناصرة لهذا الاتجاه الحديث ، خصوصاً عند علماء السياسة الأمريكيين وأصبح هذا الجانب يغطى جانباً كبيراً من المؤلفات المعاصرة فى الديمقراطية[3] .

---

(1) WALKER, Jack. «Acritique of the Elitist theory of Democracy», The American Political Science Review, june 1966, Vol. LX, N'2. p 285.

(2) MICHLES, Robert. Political Parties, (the Free Press, Glencoe, Illinois 1958) pp 381 - 409.

(3) والمقصود بالمشاركة السياسية ـ عند هؤلاء الكتاب ـ لا يتعدى قيام المواطن بإلقاء ورقة الانتخاب فى الصندوق أثناء فترة الانتخابات ، أو بالتصويت بنعم أو لا على البرامج الحزبية المعروضة عليه والمعدة من قبل أداة الحكم من خلال مؤسسة الاستفتاء أو عبر طريق ما يسمى بالاعتراض أو الرفض الشعبى ، وهذه السبل بقدر ما هى تزييف للمشاركة السياسية الحقة من خلال الحكم الشعبي المباشر ، فإنها لا تطبق إلا فى أضيق نطاق ولا تتيح للمواطن الحق فى ممارسة سلطته بنفسه أو إملاء إرادته ، وليس للتفاعل والحوار الديمقراطى مكان فى ظل الأنظمة السياسية الغربية .

المشاركة السياسية فى الديمقراطية التقليدية (ديمقراطية المشاركة)

ساد الاعتقاد لدى كثير من المفكرين السياسيين بأن النظريات الأولى فى الديمقراطية تتصف بالوصفية descriptive ، وأنها لا تقوم على أسس تجريبية تتماشى مع الحياة السياسية المعاصرة ، وكان هذا الموقف نتيجة لسوء فهم صاحب الديمقراطية التقليدية ، ونتج عن هذا الموقف صورة غامضة ، أو مغلوطة للديمقراطية التقليدية ، ولم يتم تحرى المفهوم الصحيح للنظريات الأولى فى الديمقراطية ، ونقصد بها الديمقراطية الأثينية ، مروراً بنظريات أشهر الفلاسفة السياسيين فى عمر البشرية ، والذين كان لنظرياتهم هذه إسهام ملحوظ فى إثراء الفكر السياسى الإنسانى ، ولعل أشهرهم فى رأينا جان جاك روسو Jean - Jacques Rousseau وجون ستيوارت مل John Stuart Mill ، واليكسى دى توكفيل Alexis de Tocqueville وعلى هذا نكتفى فى بحثنا هذا بمناقشة آراء هؤلاء ، فى المباحث التالية :

المشاركة السياسية فى الديمقراطية الأثينية

كفلت الديمقراطية الأثينية حداً أقصى من المشاركة السياسية لطبقة المواطنين التى كان عدد أفرادها يتراوح ـ حسب تقديرات البعض ـ بين عشرين إلى أربعين ألف مواطن[1] .

الفكرة المركزية فى ديمقراطية أثينا ، كانت تتجسد فى أن الحياة السعيدة للمواطن لا يمكن أن تعاش إلا بمشاركة فعالة فى الشأن العام لمدينته ، لم يكن المواطن يعرف بحسبه أو نسبه أو ثروته أو مكان ولادته ، وإنما كانت السيماء المميزة للمواطن الحقيقى ـ طبقاً لتعريف أرسطو ـ : « إنما هى التمتع بوظائف القاضى والحاكم »[2] أرسطو عرف المواطن بأنه

(1) يقدر بعض الباحثين عدد سكان أتيكا Attica بحوالى 400,000 نسمة فى القرن الخامس ق . م . راجع MAYO, An Introduction to Democratic Theory, op - cit. pp 42 - 3.

(2) أرسطوطاليس ، السياسة ، مرجع سبقت الإشارة إليه ، ك 3 ، ب 1 ، ص 182 .

من كان له حق الاقتراع فى مجالس الدولة ، والاشتراك فى ممارسة السلطة ، ونقيض المواطن عنده هو الساكن أو المقيم[1].

يعكس هذا التعريف ، مدى اهتمام المواطن الأثينى بممارسة حقه السياسى سواء بصفته عضواً فى الجمعية (جمعية المواطنين EKKL ezia) ، أو بمساهمته فى إدارة العدالة من خلال اشتراكه محلفاً أو قاضياً فى المحاكم التى كان النصاب يبلغ فيها أحياناً ستة آلاف محلف[2].

بلغ اعتزاز الأثينى بنظامه السياسى حداً جعله يعتبر المشاركة فى الحياة السياسية لمدينته مبدأ من أهم المبادىء التى يجب الحرص عليها ، جاء على لسان بركليس PERICLES » القائد الأثينى الشهير فى خطبته التأبينية لشهداء حرب البلوبينيز Peloponnesian أن « المواطن الأثينى لا يهمل شؤون الدولة للاهتمام بشؤونه الخاصة ، والذى لا يهتم بالشؤون العامة يعتبر عديم النفع لا خير فيه»[3] لا بل « حتى أولئك المشتغلون بالتجارة والأعمال يتابعون قضايا السياسة»[4].

---

(1) عمون ، فؤاد ، المواطن الصالح ، بعض العوامل التى تحول دون خلقه ، المرجع السابق ، ص 161 .

(2) كان هذا النصاب شرطاً ضرورياً لصحة انعقاد المحكمة حين النظر فى Ostracism قضايا الإبعاد، أنظر مايو ، المرجع السابق ، ص 42 .

ولا يفوتنا هنا أن نؤكد على أن فئات العبيد والنساء والأجانب (الغرباء) كانت محرومة من ممارسة أية حقوق بل لم تكن تتمتع حتى بالشخصية القانونية . بالرغم من أنها كانت تشكل الغالبية العظمى من عدد سكان منطقة أتيكا فى ذلك الوقت .

(3) نصور ، أديب ، وطنيون وأوطان ، دار العلم للملايين ، بيروت 1952 م ، ط1 ، ص 16 ، وانظر أيضاً ، روبنصون ، تشارلز الكسندر ، أثينا فى عهد بركليس ، ت أنيس فريحة ، مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر ، بيروت ، 1966 م ، ص 56 ، كذلك أنظر مايو ، هنرى ، المرجع السابق ، ص 27 ، وساين ، جورج ، تطور الفكر السياسى ، المرجع السابق ، الكتاب الأول ، ص 574 ، وزمرن ، الفرد ، الحياة العامة اليونانية (السياسة والاقتصاد فى أثينا فى القرن الخامس) ت ، د عبد المحسن الخشاب ، لجنة البيان العربى ط 5 ، 1958 م ، ص 184 .

(4) نصور ، أديب ، المرجع السابق ، ص 18 .

معيار المواطنة الأثينية يتنافى مع الموقف السلبى للفرد الذى يتصف به مفهوم المواطنة الحديث ، بل إنه فى منتهى الإيجابية ، والمواطن الخامل بقدر ما يعد عديم النفع ، يعد كذلك خطراً يتهدد كيان الدولة التى أسست أمبراطوريتها ، وقطفت ثمار أمجادها بناءً على جهود أبنائها ، وفعاليتهم ، تلك الفعالية التى لعبت دوراً هاماً فى ازدهار هذه الأمبراطورية ردحاً طويلاً من الزمن ، ولا يقدح فى هذا القول ادعاء البعض أن المواطن الأثينى كان فى حالة فراغ تسمح له بالمشاركة السياسية ، وأن العبيد والغرباء كانوا يقومون نيابة عنهم بالأعمال الضرورية ، ولذا لم يكن أمامه إلا الذهاب إلى اجتماعات الجمعية ، وإلى الأسواق ، والمسارح ، والساحات العامة ، ففكرة أن المواطنين كانوا يشكلون « طبقة عاطلة » مرفوضة للأسباب التالية :

أولاً :تدلنا كتب التراث اليونانى على أن المواطن الأثينى كان حيواناً سياسياً ، لا يمكث فى البيت إلا النزر اليسير من وقته، فقد ورد على لسان رجل عادى قوله «إنى لا أمكث داخل البيت أبداً ، ففى مقدور زوجتى أن تقوم بكل أعمال المنزل وتديره وحدها»[1] ، لذلك فلا حاجة إلى وصف الفراغ الذى كان يتمتع به المواطن الأثينى بأنه « بطالة » ، ذلك أن البطالة كانت غير معروفة عند اليونان كمصطلح ، ولم يكن لها مصطلح خاص ، وإنما كانوا يعنون بالفراغ « عدم العمل scholé»، وبعدم الفراغ «العمل ascholia» هذا الفراغ كان يهىء للأثينى فرصة مناسبة للمشاركة السياسية ، وكان يهىء له الاختلاط الدائم والمستمر بغيره من المواطنين[2]، وفرصة الاختلاط هذه تؤدى إلى نشوء علاقات اجتماعية وشيجة وإلى نوع من المساواة الطبيعية ، التى

(1) زمرن ، الفرد ، المرجع السابق ، ص 18.

(2) نفس المرجع السابق ، ص 58 .

تعـد أساسـاً لنجـاح أى نـظام سيـاسى يقـوم على المسـاواة السياسية[1]، كما أنها تهىء جواً ملائماً لمناقشة الشؤون العامة والخاصة على السواء .

ثانياً :كان من المواطنين المزارعون والتجـار والنجارون والحـدادون والإسكافيون والعمال الدائمون والموسميون[2] .

ثالثاً :كان معظم الأثينيين لا يملكون عبيداً ، وهـذا يدحض بعض الآراء التى تقـول أن حوالى ثلثى المـواطنين كانـوا يملكـون عبيداً[3] ..

رابعاً :لم يكن المواطن حراً فى تجاهل الشأن العام ، وإنما كان عليه الاهتمام بالحياة العامة إلى جانب حياته الخاصة ، وذلك من أجل خير المدينة ، حتى لقد انعكس هذا الأمر أحيانـاً على الجانب الاقتصادى من حياة الأثينى : « لقد كانت درجة التسييس المطلوبة ـ كما يشير الأستاذ سارتـورى SARTORI ـ سبباً فى استغراق معظم الجوانب الأخرى من حياة هذا المواطن ، مما أدى إلى حالة من عدم التوازن العميق»[4] .

ولا يعكس هذا الأمر إلا رغبة صادقة فى تفضيل الشأن العام على ما عداه ، ذلك أن المواطن كان يعتقد أن الشأن العام أهم شؤونه وأحقها

---

(1) باركر ، أرنست ، النظرية السياسية عند اليونان ، مؤسسة سجل العرب ، القاهرة ، 1966 م ، ت ، لويس اسكندر ، ج 1 ، ص 13 ، ويتفق زمرن معه فى هذا الرأى ، يراجع زمرن ، المرجع السابق ، ص 73 .

(2) يشير أحد التقديرات إلى أن 60% من مجموع المواطنين كانوا يكسبون رزقهم من عمل يدهم كعمال مهرة وغير مهرة ، وبقالين ، بمساعدة العبيد أو عمال موسميين ، راجع فى هذا الشأن مايو ، نفس المرجع السابق ، p 43 .

(3) FIELD, Political theory, op - cit, p 76.

(4) SARTORI, Democratic Theory, op - cit, p 254.

بالرعاية ، ولم يكن يكره الحكم المطلق لأنه ليس عادلاً فحسب ، وإنما لكونه يمنعه من المشاركة فى الحياة العامة للمدينة[1].

كان كل مواطن يعد نفسه سياسياً محترفاً، وأهلاً لتقلد جميع المناصب، حتى رئاسة دولة ـ المدينة كانت تشغل دورياً، ولمدة أربع وعشرين ساعة من قبل كل مواطن.

فالعمل السياسى كان شركة بين مواطنين أحرار ، ولم تكن هناك طبقة سياسية محترفة كما هى عليه الحال اليوم ، وترتبت على هذه المشاركة مزيداً من المشاركة مما كان لها أفضل الأثر فى تربية كل المواطنين سياسياً وخلقياً ربت فيهم فضائل الاعتماد على النفس والتروى وضبط النفس وحب الاعتدال وحسن المعاملة والقدرة على الخطابة والقدرة على مواجهة الجمهور وزيادة الشعور بالمسؤولية مع القدرة على تحملها[2].

كانت المشاركة فى الحياة العامة للمدينة هى طعم الحياة عند المواطن الأثينى .

الحرية والمشاركة السياسية فى الديمقراطية الأثينية :

فكرة اليونان عن الحرية تختلف عن تلك السائدة اليوم ، كانت الحرية عند المواطن الأثينى تعنى تماماً المشاركة السياسية ، وحدها المشاركة السياسية هى الفيصل بين الحرية والعبودية تختلف هذه الفكرة جوهرياً عما هو سائد اليوم ، ففى حين تعنى الحرية فى المفهوم الليبرالى موقفاً سلبياً ، يتمثل فى الحرية من المجتمع أو بصورة أدق الحرية من الحكومة fredom from the government [3] ، تلك الفكرة التى تحتم على

---

(1) MAYO, op - cit, p 42.

(2) روبنسون ، تشارلز الكسندر ، نفس المرجع السابق ، ص 56 .

(3) كذلك أنظر سباين ، المرجع السابق ، ص 21 MAYO, op - cit, p 48 .

النظام الحاكم إتاحة الفرص المناسبة لكل الأفراد فى أن يتمتعوا « بحرية » بممارسة كافة النشاطات وبالشكل الذى يريدون وفى إطار القانون السارى جرياً وراء قاعدة دعه يفعل دعه يمر أما الحرية عند قدماء اليونان ، فقد اتسمت بطابع « إيجابى » فعال كان قوامها يتمثل فى حق كل مواطن فى الإقناع والاقتناع[1]، وهذان الحقان لا يتأتيان بالطبع إلا من خلال المشاركة الفاعلة والدائمة ، بحضور الاجتماعات فى الجمعية والترشح للمناصب الإدارية والحكومية وتقلد وظائف القضاء[2].

أضحت المشاركة مثلاً أعلى يطمح إليه وتوجب ألا يحرم مواطن من هذا الحق مهما كان وضعه الاجتماعى والاقتصادى ، يقول بركليس فى ذات الخطبة : « فإذا نبغ مواطن من المواطنين ، فإنّا نقدمه للخدمة العامة لا امتيازاً له ، وإنما تقديراً للنبوغ ، وليس الفقر حائلاً دون الخدمة العامة . وللمرء أن يفيد بلاده مهما كان خمول شأنه»[3].

لقد كانت قدرة الأثينى على التكيف مع الظروف المحيطة عظيمة ، مع القدرة على شغل وظائف عديدة من قبل مواطن واحد . وهذا ما يسمى بـ Happy Versitality أى القدرة أو التعدد فى المواهب ، وسهولة التقلب بين الحالات[4]، عبر بركليس عن ذلك بقوله : « فى شؤون التربية ، بينما يخضع أعداؤنا منذ الصبا الأول لتدريبات شاقة يكتسبون فيها الشجاعة نعيش نحن فى يسر ولكننا لا نقل عنهم استعداداً لمجابهة الأخطار»[5].

لقد أحسنت أثينا صناعة « المواطنة » ، فانعكس ذلك على الحياة المادية والفكرية الخصبة التى عاشتها ، فأقامت مجتمعاً عاش سنيناً طويلة

---

(1) المرجع السابق ، ص 20 .

(2) المرجع السابق ، ص 20 .

(3) نصور ، أديب ، وطنيون وأوطان ، المرجع السابق ، ص 16 .

(4) سباين ، جورج ، تطور الفكر السياسى ، المرجع السابق ، 20 .

(5) نصور ، أديب ، وطنيون وأوطان ، المرجع السابق ، ص 17 .

على مثلها وقيمها ، مجتمعاً كان قوامه مواطن حر فى وطن حر ، أعطاه وقته فى السلم ، ودمه فى الحرب[1] وأعطاه وطنه بالمقابل حقاً أصيلاً فى أن يكون عضواً فاعلاً فى شركة قوامها التعاون والإخاء وحسب الأثينى فخراً أن ديمقراطيته هى الأولى التى حاولت أن ترسى على أرض الواقع مبادىء نبيلة من خلال منظمات سياسية مبتكرة[2] مع أن تلك المؤسسات افتقرت للتطبيق العملى على مستوى القاعدة الشعبية المكونة من الغالبية العظمى من السكان .

---

(1) SARTORY, Democratic theory, op - cit, p 253.

(2) سباين ، جورج ، المرجع السابق ، ص 21 .

المبحث الثانى

المشاركة السياسية عند جان جاك روسو

يعـد جان جـاك روسو ROUSSEAU . J .J من أشهـر المفكرين السياسيين ويعد كذلك من الدعاة اللامعين لديمقراطية المشاركة Participa- tory Democracy أو الحكم الشعبى المباشر ، وقـد أرسى روسو أسس نظريته السياسية فى مؤلفه الشهير « العقد الاجتماعى » Du Contract Social سنة 1758 م .

يأخذ مفهوم المشاركة السياسية ـ عند روسو ـ مدى واسعا ، ولكن قبل الخوض فى التفاصيل يجدر أن نشير إلى الحقائق التالى :

أولاً :لم يكن العصر الذى كتب فيه روسو عصر صناعة ولا ذرة ، ولذا فإن مجتمعه المثالى كان مجتمع دولة ـ المدينة City -State ، الذى كان يقوم على التجارة والزراعة كأساس اقتصادى لحياة المدينة ، أى ذلك المجتمع الريفى البسيط المحدود جغرافيا بمساحة مدينة كمدينة « جنيف » فى القرن الثامن عشر .

ثانياً :لم يكن النظام السياسى الذى تخيله وشرحه فى مؤلفه المذكور « ديمقـراطية » بـالمعنى الـذى قصـده من هـذا المصـطلح ، فالديمقراطية ـ كما تخيلها ـ لا تـلائم بنى الإنسان ، فهى لا تصلح إلا لشعب من الآلهة [1] .

ثالثاً :لم يكن روسو يؤمن بالتمثيل ، وإن كان المقصود من ذلك النقد هو تمثيل القرون الوسطى ، وعلى أى حال تعد انتقاداته هذه أسـاساً لـلانتقادات المعـاصرة ، والإرادة العـامـة La Volonté Générale ، محور نظريته السياسية لا يمكن أن تمثل ، لأنه لا يجوز التصرف فيها ، أو التنازل عنها ، أو نقلها إلى الغير ، والأمير « الحكومة » هو مجرد جهاز تنفيذى [2] .

يـظهر مفهـوم المشاركـة ـ فى فكر روسـو ـ جلياً للعيـان عنـدمـا يقول : « إن كل ما لم يوافق عليه الشعب بنفسه هو لاغ وليس بقانون»[3] ولكن من هـو « الشعب » ؟ ومن هم المواطنـون الذين يكـونـون هـذا « الشعب » ؟ .

إن فكرة روسو عن المواطن شبيهة بتلك الفكرة التي كانت سائدة عنه فى دولة ـ المدينة الإغريقية ، لا يمنح روسو صفة « المواطن » إلا لمن يشارك فى هيئة السيادة ، على وجه جماعى مشترك ، إذاً فالمواطن هو شريك فى« هيئة السيادة »، التى هى الشعب ، الشعب إذاً قوامه مجموع

---

(1) يقول روسو فى هذا المعنى : « والديمقراطية الحقة ، إذا استعملت هذه الكلمة فى أضيق معانيها ، لم توجد قط ، لأنه ، مما يضاد النظام الطبيعى أن يلى الحكم العدد الأكبر وأن يخضع للحكم العدد الأصغر» روسو ، المرجع السابق ، ص 90 ، يراجع أيضاً الفريد كوبان ، المرجع السابق ، ص 95 .

(2) راجع المبحث المتعلق بالشرعية الديمقراطية . ص 37 - 33 .

(3) روسو ، المرجع السابق ، ك 3 ، ف 15 ، ص 127 .

المواطنين ، وليس الرعايا ، المجتمعين فى هيئة سيادة يقررون ما يشاؤون من قوانين وقرارات تجسد الإرادة العامة المشتركة.

المواطن هو الشريك الإيجابى فى ممارسة السلطة ، بينما الرعية هو من تجب عليه الطاعة فقط ، ولا نصيب له فى هذه الممارسة[1] نلاحظ تشبث روسو بهذه التفرقة من إصراره الدائم على أنه « مواطن من جنيف »، لكى يصح أن نطلق وصف « المواطن » على رعايا دولة ما ، يجب أن يكون الشعب سيداً ، كما يجب أن تكون الدولة سيدة ، ولا يكون الشعب سيداً ، ما لم يحكم نفسه بنفسه ديمقراطياً . فالشعب الإنجليزى « لا يكون حراً إلا فى أثناء انتخاب أعضاء البرلمان، فإذا تم انتخابهم فهو عبد»[2].

مناط صلاح الدولة رهن بمدى اهتمام المواطن بالشأن العام ، ظهور فكرة التمثيل السياسى فى حد ذاتها لم تكن إلا انعكاساً لانصراف المواطنين عن الاهتمام بالشأن العام ، وكان ذلك بسبب « فتورحب الوطن ، ونشاط المنفعة الخاصة ، واتساع الدول ، والفتوح وسوء استعمال الحكومة لسلطتها » [3] ،مع الكسل والتراخى ، كل هذه الأمور تؤدى فى آخر الأمر بالمواطنين إلى بذل مالهم دون أنفسهم [4] ، إن المشاركة السياسية والتمثيل ضدان لا يلتقيان ، حضور أحدهما مرهون بغياب الثانى ، روسو ، النصير اللامع للديمقراطية المباشرة ، كان فى ذات الوقت الخصم التقليدى للتمثيل . كان الشعب الإغريقى ـ كما ـ يقول

---

(1) المرجع السابق ، ك 1 ، ف 6 ، ص 27 .

المواطن فى الإنجليزية Citizen ، والفرنسية Citoyen الرعية فى الإنجليزية Subject ، والفرنسية Sujet .

(2) نفس المرجع السابق ، ك 3 ، ف 15 ، ص 127 .

(3) نفس المرجع السابق ، ك 3 ، ف 15 ، ص 127 .

(4) نفس المرجع السابق ، ك 3 ، ف 15 ، ص 126 .

روسو: « يعمل بنفسه كل ما كان يجب عليه أن يعمله » [1] ولم يكن يعرف التمثيل، لذا استحق أن يوصف بأنه شعب حر.

لم يكن حلم روسو محصوراً في تحقيق نوع من المشاركة السياسية القائمة على مساواة سياسية مجردة، لقد تجاوز حلمه ذلك، دعا إلى كفالة نوع من المساواة الاقتصادية النسبية فلم يسمح بالثراء الفاحش، ولا بالفقر المدقع، الثراء يمكن المواطن من شراء غيره، والفقر يدفعه إلى بيع نفسه، وفي كلا الحالتين تنعدم الحرية التي هي أساس كل اجتماع مدني. طالب روسو المشرع بتقريب الفروق ما أمكن، فالمساواة السياسية يجب أن تجد جذورها في الاقتصاد، فالاستقلال الاقتصادي للفرد مرغوب بقدر ما يحول دون خضوع مواطن لآخر[2]، حرية المواطن إذاً لا تكتمل إلا بزوال القيود الخارجية التي قد تؤثر على إرادته [3]، ولكن يظل المواطن مع ذلك تابعاً لدولته مطيعاً لقوانيها، وهذه التبعية لا تنفي كونه حراً، إذ لا تعدو هذه التبعية، تبعية لقوانين الدولة التي هي تعبير عن الإرادة العامة لهيئة السيادة « الشعب »، فالحرية - عند روسو - لا تعدو « الطاعة للقانون الذي فرضناه على أنفسنا. » [4]، طاعتنا للقانون هي طاعة لأنفسنا، رابطة المواطن بقانون نابع من الضمير الجماعي للجماعة، أسمى من ارتباطه بملك أو امبراطور، أو زعيم[5]، يتخلص المواطن بهذه التبعية السامية من كل ولاء شخص أو فئوي، اجبار المواطن على أن

---

(1) نفس المرجع السابق، ك 3، ف 15، ص 129.

(2) نفس المرجع السابق، ك 3، ف 13، ص 72.

(3) PARRY, G. «the Idea of political participation» Participation in politics, Ed'by G. PARRY (Manchester University press, 1972) p 14.

(4) روسو، نفس المرجع السابق، ك 1، ف 8، ص 32.

(5) EVANS, M. «KARL MARX and Political Participation» participation in politics, ed'by G. BARRY. (Manchester Univ'press. 1972) p 128.

يكون حراً ، لا يجافى مفهوم الحرية [1] بقدر ما يخدم أغراض المجتمع القائم على المشاركة الجماعية فى تقرير الشأن العام ، وإذا لم يجد المواطن التشجيع اللازم - من خلال العملية التشاركية - على القيام بمسؤولياته الاجتماعية الجماعية ، فإنه من الممكن أن تتمخض النتيجة فى خلو المجتمع من قانون يضمن حرية كل مواطن [2] ، فالمشاركة كما هى حق للمواطن ، هى واجب يقع عليه القيام به أيضاً [3] ،وقد فطن روسو إلى احتمال نشوء جمعيات صغيرة أو جماعات جزئية Les Petites Sociétés كنتيجة محتملة للعملية ذاتها، الأمر الذى قد يحول دون المواطن وقيامة بممارسة حقه مباشرة ، وخشية من أن تغلب هذه الكائنات مصالحها الخاصة على الصالح العام.

وظائف المشاركة عند روسو :

أولاً : ذات وظيفة تربوية، فهى تنمى فضيلة حب الوطن فى قلب كل مواطن والتفانى فى خدمته، وتنمى معرفته وتوسع من مداركه وأفقه السياسى وتساعد على زيادة حنكته وتجاربه فى شؤون الحكم، أضمن وسيلة لتعليم الشعب كيفية الحكم المباشر هى أن ندعه يفعل ذلك، إن نوعية المواطن الذى تنتجه المشاركة هو خير تبرير لها .

ثانياً : المساعدة على الاندماج والتكافل الاجتماعى، تخلق المشاركة

---

(1) BERLIN, I. Four Essays on liberty (Oxford University press; Oxford (1969) p 164,
يرى الأستاذ أشعيا برلين ، أن السيادة الشعبية ، فى نظر روسو ، لا تظلم أحداً من أفرادها ، حينما تقرران « تسليم نفسى للجميع يعنى أننى لا أسلمها لأحد » .

(2) PATEMAN. Participation and Democratic theory. op - cit. p 26.

(3) PARRY. op - cit. p 29.

علاقات اجتماعية وطيدة [1] ، كتلك التى كانت سـائدة بين الأثينيين، ويمكن اعتبارها أساس ناجح لأية مساواة سياسية، من خلال هذه المساواة الطبيعية، كما تنفتح آفاق التكافل الاجتماعى والإلفة بين جميع أفراد المجتمع .

ثالثاً : تنمى المشاركة لدى المواطن الإحساس بضرورة إطاعة القانون ، فالشخص عادة أكثر تقبلاً للإذعان لقوانين ناتجة عن مشاركته المباشرة فى صنعها أكثر من تلك التى يشعر أنها غريبة عنه وأنه مجبر على إطاعتها[2] .

رابعاً : المشاركة أكثر كفالة من غيرها لحماية المصلحة الشخصية لكل مواطن على حدة وتكفل فى نفس الوقت تحقيق الصالح العام على اعتبار أن هناك نوعاً من الترابط العضوى بينهما .

خامساً : تكفل مساواة سياسية فعلية ، تجد دعـامتها فى واقـع يومى معاش .

سادساً : لها تأثير نفسى على المشاركين يضمن وجود علاقات تفاعليـة مستمرة بين المنظمـات السياسيـة والاقتصاديـة والاجتماعيـة ، والمواقف والقيم الفردية[3] .

سابعاً : كما أن المشاركة تجعل المواطن سيد نفسه ، ولكنها تضمن بقاء نوع من الارتباط والاعتماد المتبادل بين أفراد الجماعة بحيث لا يوجد مواطن خاضع لآخر ، ولكن هناك اعتماداً متسـاوياً بين الجميع يكفل تحقيق مقاصد الجماعة ، ويحفظ فى ذات الوقت

---

(1) PATEMAN. op - cit. p 27.

(2) THOMPSON. The Democratic Citizen. op - cit. p 62.

(3) PATEMAN. op - cit. p 26.

لكل فرد حريته الشخصية والجميع خاضعون على قدم المساواة لحكم القانون[1].

ثامناً :للمشاركة وظيفة رقابية ، ولهذه الرقابة مظهران : المظهر الشخصى : يتمثل فى أن كل مواطن مطالب بأن يساهم شخصياً فى ممارسة نوع من الرقابة الذاتية حين ممارسته لحقه السياسى ، وتنبع هذه الرقابة من ضمير وإحساس كل مواطن على تصرفاته ومواقفه . المظهر الجماعى : يتمثل فى ممارسة هيئة السيادة لرقابة جماعية على أعضائها وتصرفاتهم ويتم ذلك عن طريق النقد الذاتى وتصحيح الأخطاء . كما تمارس هيئة السيادة رقابة على الجهاز التنفيذى « الأمير » فى أدائها لوظيفتها التنفيذية ، إذ إن إرادة الأمير تدأب على العمل لمضادة الإرادة العامة[2] .

يجدر أن نشير أخيراً إلى أن المؤسسات القائمة على المشاركة لا يمكن أن تشكل تهديداً لحريات الأفراد ، لسبب منطقى : وهو أن الفرد لا يرضى أن يقيد حريته بنفسه إلا برضاه ، إضافة إلى أن ديناميكية « حركية » التفاعل الدائم بين هذه المؤسسات وأعضائها، من خلال عمليات المشاركة ذاتها هى خير ضامن لحرية هؤلاء ، الخشية تأتى حينما تأتى من المؤسسات التى لا تقوم على هذا المبدأ ، وذلك نظراً لا نفصالها العضوى والوظيفى عن المواطنين .

تاسعاً :تعلم المشاركة المواطن الحرص على المصلحة العامة ، والقدرة على الموازنة بين مصلحته والصالح العام ، وتنعكس هذه القدرة

(1) Ibid. p 27

(2) روسو ، العقد الاجتماعى ، المرجع السابق ، ك 3 ، ف 10 ، ص 114 .

حينما يتقدم باقتراح أو رأى ، إذ إن الاقتراح الذى يمكن أن يحظى بالقبول هو ذلك الذى يحقق أكبر قدر ممكن من العدالة والمساواة فى توزيع المغانم والمغارم ، وبالتالى لن يتقدم المواطن باقتراح لا يرى أنه يعكس المصلحة العامة ، لأن اقتراحه فى غير هذه الحالة لن يلقى التأييد الكافى من قبل المجتمعين دليلنا على ذلك أن المواطن الأثينى لم يكن يتقدم باقتراح إلا بعد أن يكون واثقاً من أنه سوف لن يتعرض لسخرية زملائه ، إذ كان الناس يسكتون بعض المتكلمين بالصياح والصفير المعادى فى حالة عدم الرضا (1) .

لم تطق ديمقراطية أثينا الديماغوجيين والمهرجين ، بل كان كل مواطن مسؤولاً أمام زملائه المجتمعين ، وكان من الممكن اتهامه بالتقصير أو إساءة استعمال السلطة من أى منهم ، وفى أى وقت (2) ، هناك إذاً تفاعل مستمر ، وهناك تعاضد متبادل بين كل مواطن وآخر ، وبين كل مواطن والجميع ، وبين الجميع وكل مواطن ، هكذا تظهر العلاقة التى أرساها روسو .

يحتم منطق المشاركة أن يساس المجتمع بقواعد أملتها مشاركتهم هذه ، ومن استبعاد كل احتمال للتسلط الفردى أو الفئوى ، وهذا ما كان يطمع روسو وغيره من الفلاسفة فى تحقيقه ، « تحرير الإنسان من القيود والأغلال التى رآه مكبلا بها فى كل مكان» هذه الجملة التى افتتح بها روسو « عقده الاجتماعى » تنبىء عن سمو الغرض الذى يبتغيه الرجل ولن يتم هذا التحرر بالطبع ، ما لم يتحرر الإنسان من داخله ، ومن أنانيته ، وإذا

---

(1) JONES, A. H. M. Athenian Democracy. (Basil Blackwell & Mott ltd, 1975. 6 th imp') p 132; & pp 46 - 7.

(2) Ibid. p 123.

لم يتحرر من كل القيود الخارجية ، سياسية كانت أم اقتصادية أم اجتماعية فردية كانت أم جماعية .

يرى روسو أن حلمه هذا لن يكتب له التحقيق إلا من خلال نظام حكم موضوعى ومجرد ، حكم القانون لا حكم الرجال .

المشاركة السياسية عند جون ستيورات مل

ينتقل بنا مل نقلة تاريخية لها دلالتها [1] ، فبعد ان كان مجتمع روسو المثالى ـ كما رأينا ـ هو مجتمع دولة ـ المدينة ، وبعد ان كانت نظريته السياسية لم تتعد الحدود الجغرافية والحياتية لمجتمع ريفى بسيط وصغير ، نجد أن مل يكتب عن مشاركة سياسية ، بل واقتصادية فى إطار أرحب وأكثر تعقيداً ، لقد كانت كتابات مل السياسية وليدة ظروف عصره الصناعى ، وبالتالى جاءت متسمة بسيمائه ، ومن ثم يمكن القول إن إطار نظريته السياسية كان الدولة ـ الأمة Nation - State ، أو

(1) تأثر مل بآراء والده جيمس مل James Mill ، وصديق والده جيرمى بنثام الملقب «بأبى النفعية» ، كما تأثر إلى حد كبير بكتاب «الديمقراطية فى أمريكا» لتوكفيل Tocqueville ، وكان للآراء التى أبداها توكفيل أثرها البارز على نظرية مل السياسية . عاش جون ستيورات مل فى القرن التاسع عشر وهو من أبرز مفكريه السياسيين .

الدولة ـ القارة Continent - State ، وما صاحب ذلك من مؤسسات سياسية واقتصادية واجتماعية متميزة .

تعد هذه النقلة التاريخية ذات مغزى عميق ، فهى تعطى لنظريته أهمية خاصة باعتبارها أقرب إلى واقع الحياة المعاصرة ، وأكثر تلاؤماً مع ظروف القرن العشرين .

جاء فى مؤلفه « فى الحرية On Liberty »[1] إن الحكم الوحيد الذى يستطيع توفير جميع مقتضيات الوضع الاجتماعى هو الحكم الذى يشارك فيه الشعب كله ، وإن أية مشاركة مهما كانت صغيرة فى الوظائف العامة مفيدة ، وإن المشاركة يجب أن تكون فى كل مكان وعلى أوسع نطاق تسمح به درجة التقدم العام فى المجتمع ، وإن الهدف النهائى لا يمكن أن يكون أقل من إشراك الجميع فى السلطة العليا للدولة .

يتضح إن الحكم الشعبى المباشر ، هو النمط المثالى من وجهة نظر مل ، وينطلق مل فى تفضيله للديمقراطية المباشرة جرياً وراء فكرته عن الحكم الصالح ، ويرى مل إن مناط « الحكم الصالح » يتألف من شقين اثنين :

أولهما : ويتعلق بغرض الدولة ذاتها ، فالحكم الصالح هو ذلك الذى يسعى وراء : « تنمية فضيلة الشعب وذكائه »[2]، إن صلاح الحكم منوط بالدرجة الأولى بتحقيقه لهذا المطلب الأسمى، « إذ إن العنصر

---

(1) مل ، جون ستيورات ، فى الحرية On Liberty ، ت ، عبد الكريم أحمد مؤسسة سجل العرب ، 1966 م . ص 242 . ويرى مل استحالة تطبيق الديمقراطية المباشرة عملياً ، ولذا فقد قنع بالنظام النيابى كنمط عملى .

(2) مل ، جون ستيورات ، الحكومات البرلمانية Representative Govern ، ت اميل الغورى ، دار اليقظة العربية للتأليف والترجمة والنشر ، دمشق ص 50 ، ويتفق مل مع روسو حول الوظيفة التربوية للمشاركة السياسية إلى حد كبير .

الأول للحكومة الصالحة هو فضيلة وذكاء المخلوقات الإنسانية التى يتألف منها المجتمع » « فسعادة الشعب لا تتحقق إلا بزيادة الصفات الحميدة فيه ، جماعياً وإفرادياً[1]، زيادة الصفات الحميدة فى كل مواطن تعكس جهداً مبذولاً من قبل المؤسسات وذلك من أجل رفع درجة الخير العام Common Wealty وذاك المطمح النهائى لكل حكومة صالحة[2]، ونتيجة هذا الجهد هى ازدياد القوة الدافعة للعمل .

ثانيهما : ويتعلق بصفة الأداة الحكومية ذاتها ، وهل تتلاءم طبيعة هذه الأداة مع الاستفادة من مقدار المزايا والخصائص الحميدة فى مواطنيها فى أى وقت من الاوقات مع القدرة على توجيه هذه القدرات والمواهب نحو الهدف السليم ، وبالطريقة التى تعود على جميع أفراد الجماعة بأكبر قدر ممكن من الخير والرفاهية ، فجودة أداة الحكم رهن بمدى قدرتها على إدارة الاشخاص والأشياء[3].

كلما كانت أداة الحكم ومؤسساته سليمة عضوياً ، كلما كانت أقدر على تحقيق الهدف الوارد فى الشق الأول ، كما يحكم على كمالها وصلاحها من خلال مستوى « الكمال فى تنظيم وتطوير القيم الأدبية والعقلية والعملية الموجودة فى المجتمع »[4].

يرتبط الشقان اللذان تم استعراضهما الآن ببعضهما ارتباط السبب بالمسبب ، كما أنه توجد بينهما علاقة تفاعلية دائمة ومستمرة : « فإذا ما كانت هناك اداة حكومية صالحة فإن ذلك يساعد على تطوير مصلحة

---

(1) نفس المرجع السابق ، ص 50 .

(2) PATEMAN, op - cit. p 28

(3) مل ، نفس المرجع السابق ، ص 53 .

(4) KAVANAGH, Dennis, «Political Behaviour and Participation» participation in poli- tics. (ed'by G. PARRY, Manchester University Press, Manchester, 1972) p 117.

الشعب وتنميتها ، أما إذا كانت الأداة رديئة فإنها تؤدى بألف طريقة إلى انحطاط أخلاق الشعب وانقاص ذكائه »[1] .

إن الوظيفة التربوية Educative Function للحكومة - فى نظر مل - هى سبب وجودها ، وغرضها الأساسى[2] ، نلاحظ تركيز مل على الوظيفة « المعنوية » للحكومة ولكن هذا لا يقلل من وجوب اهتمام الحكومة بتحقيق وظيفتها « المادية » السعى وراء تحقيق « الخير العام » .

إذا استرشدنا بمعيار الحكم الصالح ، لوجدناه ينطبق فى شقيه على شروط الحكم الشعبى : « الحكومة الشعبية الكاملة هى نظام الحكم الوحيد الذى يستطيع ادعاء تلك الميزة لنفسه ، فهى تكون أكثر بروزاً فى الفرعين اللذين تنقسم إليهما جودة الدستور السياسى وأكثر مؤاتاة لتوفير الحكومة الصالحة ، وتنمى المميزات الوطنية بنوع حسن عال أكثر مما يستطيع تنميتها أى نظام آخر من أنظمة الحكم كلها »[3] .

يرتكز مل فى تفضيله للديمقراطية المباشرة على مجموعة من المبررات ، نفسية ومادية :

المبررات النفسية :

تدور حول مبدأ : « إن الفرد هو الحارس لحقوقه ومصالحه »[4] فلا

---

(1) مل ، نفس المرجع السابق ، ص 12 .

(2) SINGER, Peter. Democracy and Disobedience. (Oxford University press Oxford, 1973) p 60.

ويرى الأستاذ سنجر أنه : « إذا كانت المشاركة تؤدى إلى رفع مستوى ذكاء الشعب وتنمية قدراته العقلية فى المجتمع الديمقراطى ، فإن هذا أدعى للطاعة (أنظر نفس الصفحة) .

(3) مل ، نفس المرجع السابق ، ص 70 .

(4) نفس المرجع السابق ، ص 71 .

يمكن أن تصان حقوق الأفراد ومصالحهم من اللامبالاة وعدم الاكتراث ما لم يقم الفرد بنفسه على رعاية هذه الحقوق والمصالح ، فالفرد بطبيعته ميال إلى تحقيق مصالحه ما يشعر أنه اقدر من غيره على القيام به ، ثم إن قيامه بهذه الوظيفة يسبغ عليه فضائل آخرى ، كالاعتماد على النفس ، والقدرة على تحمل المسؤولية، والقدرة على المفاضلة بين المصلحتين الخاصة والعامة .

المبررات المادية :

تقوم على أن « الرفاهية والخير العام فى أى مجتمع تزداد إزدياداً طردياً بالنسبة إلى حجم ونوع الطاقات والمواهب البشرية التى تتآزر لأجل تحقيقها وتطويرها »[1] انطلاقاً من هذين المبدأين ، يدافع مل عن الديمقراطية المباشرة ، مؤمناً بأن نوعية الشخصية الممتلئة بالروح الوطنية لا يمكن تحقيقها إلا من خلال مؤسسات المشاركة فهو يشير إلى تلك العلاقة التفاعلية والمستمرة بين الأفراد المشاركين المتولدة عن ارتباط مادى وروحى ، كذلك أشار إلى تلك العلاقة التى تربط هذه المؤسسات بأعضائها عضوياً هذا فإن نجاح تلك المؤسسات وفعاليتها يستندان إلى حد كبير على نوعية الأفراد الذين يشكلون البنيان العضوى لها ، يتفق مل فى هذه النقطة مع أفلاطون الذى رأى أن « نوعية الحكومة تتوقف على نوعية رعاياها »[2] ، إن غاية « إشراك الجميع فى تسيير دفة الحكم » لا تأتى بدون توافر الرغبة الصادقة فى العمل الجماعى المشترك ، إذ إن حكومة الجميع تحبذ ذلك النوع النشط والفاعل ، أما حكومة الفرد فإنها لا تطيق مثل هؤلاء ، ولذا فإنها تحبذ ذلك النوع الخامل والمستسلم ، وهذا ما دعا مل إلى معارضة الالتجاء إلى الاستبداد حتى ولو كان خيراً benevolent إن طبيعة الاستبداد تفترض حالة من النشاط العقلى الخارق متركزة فى شخص

---

(1) نفس المرجع السابق ، ص 70 .

(2) PARRY, op - cit. p 28.

واحد ، مع استكانة عقلية لدى باقى أفراد الشعب[1] ، إن تركز السلطة فى يد واحدة تجعل هيمنة المستبد على كافة مجالات النشاط الإنسانى ثقيلة الوطأة ، إن هذه الاستكانة تعوق مسيرة التطوير الأخلاقى ، وتقود إلى التواكل والسلبية ، ما هو مصير شعب - يتساءل مل - على هذا الحال ؟ وما هو نوع المخلوقات البشرية التى يمكن أن تنشأ فى ظل نظام كهذا ؟ ، الجواب بالطبع سلبى للغاية ، فماذا نتوقع من نظام يعامل شعبه « كقطيع من الغنم » ، إن المستبد فى هذه الحالة لا يهمه إلا عظمة شخصه ، وتأكيد سلطانه ، على عقول المواطنين ، لن يوجد فى هذا الفرض إلا وطنى patriot واحد ، هو « الحاكم المطلق نفسه »[2] .

إن صيغة الحكم المطلق - عند مل - غير مقبولة حتى ولو تظاهر الحاكم بتعليم الشعب لأن نتيجة التعليم ستكون خدمة أغراض الحاكم ، إن التعليم « التربية » الشعبى سيمنى بالفشل إذا لم تهىء النفوس للرغبة فى الحرية ، وطلب المزيد منها ، وهذا ما يتعارض قطعاً مع طبيعة الاستبداد[3] .

يرى مل أنه يمكن قبول الاستبداد « على سبيل الاحتماء به من شرور يتوقع احتمال قيامها » أو « لفترة انتقالية لتحقيق هدف آخر » ، وأحسب أن مل بتبريره الاستبداد فى الحالتين المذكورتين نزع إلى تبرير الهيمنة الاستعمارية التى كانت تمارسها بلاده على بعض الأمم فى ذلك الوقت ، فمتى قرر أن الحرية هى الأساس فى الرفع من مستوى الشعوب ، وأن مدى ارتفاع طاقة العقل والوطنية إلا ثمار للحرية[4] . فكيف يستساغ أن تحكم هذه الشعوب استبدادياً حتى على سبيل التوقيت ، أو لدفع شر أعظم ؟ .

---

(1) مل ، نفس المرجع السابق ، ص 63 .
(2) مل ، نفس المرجع السابق ، ص 65 .
(3) مل ، نفس المرجع السابق ، ص 69 .
(4) نفس المرجع السابق ، ص 66 .

إن الحكم الشعبى يغرس فى المواطن حب التعاون ، ويدربه على تقديرمصالح ليست مصالحه ، فيتحلى بصفة النزاهة والموضوعية فى اصداره لأحكامه على القضايا المطروحة .

كما أنه يرى أن الحرية والمشاركة تؤديان إلى تشجيع (التعدد وتطوير الكفاءات) وهو يتلاقى فى هذه النقطة مع ذى توكفيل ، الذى يرى أن الحرية فى جانبها (السلبى) بمعنى (غياب القيود) تعد ضرورة لا مناص منها لنجاح المؤسسات القائمة على المشاركة فمن وجهة نظر سياسية ، لا يتأتى للفرد التحلى بالمظهر الاخلاقى ، أى باعتباره كائناً بشرياً حقيقياً إلا من خلال مشاركته الفعلية فى اتخاذ القرارات التى تؤثر على حياته بطريق مباشر أو غير مباشر فالإنسان لا يستطيع أن يطور شخصيته بالمواقف السلبية ، كما أنه لا يستطيع أن يمارس مسؤولياته هذه إلا من خلال قنوات سياسية أهمها (حرية الحركة السياسية) و (إمكانية الاتصال بالآخرين) و (القدرة على مناقشة القضايا التى تهم المجتمع فى جو ديمقراطى) حتى تستطيع أن تنتج المشاركة أفضل مالديها[1] .

الحرية ـ عند مل ـ ليست فى ذاتها خيراً مطلقاً ، بقدر ما هى شرط ضرورى لتطوير إمكانات البشر المتعددة ، النتيجة بالطبع ستكون مجتمعاً تعددياً pluralistic غنياً بالمواهب والكفاءات[2] .

أيضاً من النقاط التى اتفق فيها مل مع دى توكفيل ، ضرورة أن تكون الحكومة دائمة القرب من الشعب ، وعلى هذا رأيا بأن تبدأ المشاركة على المستوى المحلى[3] ، يشير مل إلى أن « الدستور الديمقراطى » إذا لم يجد أساسه فى مؤسسات ديمقراطية بل حصر فى

---

(1) .PARRY, op - cit. p 29

(2) Ibid. p 27

(3) BULPITT, I. G. «Participation and Local Government» Participation in Politics. ed. by G. PARRY. (Manchester University press, Manchester 1972) p 298.

حكم مركزى ، لا يعدم الحرية فحسب بل غالباً ما يخلق روحاً عكسية تماماً[1] ، فلا معنى للانتخاب والمشاركة على المستوى المركزى ، إذا لم يعد المواطن للمشاركة على المستوى المحلى[2] ، يتعلم المواطن على هذا المستوى كيفية الحكم الذاتى ، نظراً لأن أمور القرية أو البلدة أقرب إلى فهم المواطن من الأمور والقضايا الوطنية العامة ، لما للقضايا الأولى من تأثير على حياته ، نحن لا نتعلم كيف نقرأ أو نكتب أو نسبح بمجرد أن يقال لنا كيف نفعل ذلك ، وإنما نتعلم هذه الأشياء بممارستها فعلاً[3] ، ممارسة فنون الإدارة والحكم على هذا المستوى المحدود تهيء لإمكانيات ممارستها على مستوى أرحب[4] .

المؤسسات القائمة على مبدأ المشاركة هى الخطوة الأولى للتربية السياسية ، وهى « المدرسة الابتدائية لتعليم فن الحكم »[5] ، أو بحسب تعبير دى توكفيل : « إن المؤسسات المحلية هى للحرية بمثابة المدارس الابتدائية للمعرفة »[6] .

إن ممارسة الحقوق السياسية أهم من ملكيتها الإسمية، لم يقصر مل نظريته على جانب دون آخر ، بل نجده فى أعماله الفكرية الأخيرة[7]

---

(1) غارودى ، روجيه ، البديل ، ترجمة جورج طرابيشى ، دار الآداب ، الطبعة الثانية ، 1978 م ، ص 85 ، يراجع كذلك .

PATEMAN, op - cit. p 30.

(2) Ibid.

(3) PARRY, op - cit. p 30. See Also: LANE, Robert. Political Life. (the Free Press, New York, 1959) p 339.

(4) PATEMAN, op - cit. p 31.

(5) PARRY, op - cit. p 30.

(6) Ibid.

(7) منها «فصول في الاشتراكية» Chapters on Socialism، «الاقتصاد السياسي» Political Economy.

يحاول أن يشمل التأثير التربوى للمشاركة جانب المؤسسات الصناعية ، لاحظ مل إن الصناعة أمست مجالاً جديداً يمكن أن تلعب المشاركة فيه دوراً فعالاً على المستوى القومى ، إلى جانب المؤسسات السياسية المحلية ، وذلك عن طريق تعليم العامل كيفية « الحكم الذاتى » ، ولقد استساغ مل مبدأ المشاركة العمالية فى المنظمات التطوعية التى تقوم على المبدأ الاشتراكى ، والذى نادى به بعض المفكرين المعاصرين له[1] ، ويبرر تأييده بأن المنظمات التعاونية تقود إلى تنافس أخوى، من أجل جلب الخير العام ، كما تؤدى إلى الرفع من كرامة العامل ، بمعنى إيجاد معنى جديد للإنسان واستقلالية للطبقة العاملة وتحيل الوظيفة اليومية للإنسان إلى مدرسة للتعاطف الاجتماعى ، وتنمية الذكاء العملى[2] .

طالب مل بإلغاء علاقة التبعية والخضوع subordination التى تربط العامل برب عمله ، وإحلال علاقة من نوع جديد تقوم على التعاون co-opration والإخاء بغية تحرير علاقات العمل وجعلها أكثر ديمقراطية ، ويتحقق هذا المطلب عملياً بخلق منظمات تشتمل على العمال أنفسهم ، يملكون جماعياً رأسمالها وعلى قدم المساواة ويعملون تحت إشراف مدراء ينتخبونهم قابلين للعزل من قبلهم[3] .

تأخذ المشاركة من خلال هذين المجالين أفقاً رحباً جداً يلبى حاجات المجتمع الصناعى المعاصر ، لم يمل مل من التأكيد على ضرورة مشاركة أفراد الشعب فى الوظائف الإدارية والقضائية فى صورة محلفين ، والاشتراك فى إدارة الوظائف البلدية مع كفالة العلانية والنقاش الحر[4] .

---

(1) مثل روبرت أوين (1771 - 1858) م ، وبرودون (1809 - 1865) م ، فرانسوا فورير (1772 - 1827) م .

(2) PATEMAN, op - cit. p 34.

(3) Ibid, pp 34 - 5.

(4) مل ، الحكومات البرلمانية ، مرجع سلف ذكره ، ص 70 .

من هذا المنطلق يرى مل إن السلبية السياسية خطرة لأنها تؤدى إلى الطغيان وإلى اختفاء المواطن « الحر والمسؤول » من غير المشاركة يصبح المواطن مجرد شخص « مُستعمر » بفتح الميم ، colonized person فى وطنه ، غريباً عن مجتمعه ، يخضع لقوانين لم يشارك فيها ، يعد هذا الوضع فى نظر توكفيل « منتهى اللامسؤولية » the very image of irresponsibility [1] .

(1) PARRY, op - cit. p 29.

الفصل الثاني

المشاركة السياسية فى الديمقراطية المعاصرة «ديمقراطية النخبة»

تمهيد :

نتناول فى هذا الفصل معنى المشاركة السياسية فى النظرية الديمقراطية المعاصرة Contemporary Democratic Theory، وقد أشرنا - في مستهل هذا القسم - إلى أن كثيراً من الكتاب والمفكرين المعاصرين حملوا لواء نظرية سياسية جديدة فى الديمقراطية ، أرادوا بها نسخ المفهوم الأول ، والذى أطلق عليه « التقليدى » Clasical بالمقارنة بالمفهوم « المعاصر » وكانت أعلى الصيحات الرافضة للقديم تتمثل فى نظرية النخبة الديمقراطية The Elitist Theory of Democracy تلك النظرية التى شارك فى صياغتها عدد من المفكرين والمنظرين السياسيين المعروفين عالمياً ، ظهرت الخطوط الأولى لنظرية شبه متكاملة فى التقديم الذى كتبه سيمور لبست S .M . LIPSET لطبعة كولير بوكس Collier Books لكتاب روبرت ميتشل « الأحزاب السياسية The Political Parties , 1,962» [1] .

= MOSCA, Gaetano. The Ruling Class, elementi di seienza politica. 1896. (1)

ومنذ ذلك الحين أصبح هذا الجانب محل اهتمام واسع ، وترجع بدايات هذه النظرية إلى كتابات موسكا G . MOSA الذى زعم أنه فى كل مجتمع لابد وأن توجد « نخبة » من الناس تحكم فعلاً ويزعم أن هذا الأمر شائع فى المجتمعات منذ القديم ، ويلاحظ أيضاً أن النخبة الحاكمة تعد ضرورة لكل مجتمع ، وأن السمة المميزة للديمقراطية هى سماحها بالتكون الحر للنخب ، وقدرتها على تنظيم التنافس السلمى بينها من أجل الوصول إلى السلطة وذلك من خلال الآلة الانتخابية ، وهذا النظر يستدعى بالطبع أن تكون النخب « مفتوحة » accessable ،نسبياً ، وأن تقوم على أساس مبدأ الجدارة ، وهذا يعنى أن تكون هناك سلسلة من النخب ، دائمة التغير والتكيف مع ظروف المجتمع .

أما مفهوم المشاركة السياسية الشعبية ـ حسب رأى أنصار النظرية الجديدة فقد انحصر فى حق الجماهير Masses فى اختيار من يقوم بحكمها فحسب .

حصر كارل مناحيم K . MANNHEIM مثلاً وظيفة « المواطن العادى » The Average Citizen فى إمكانية قيامه بهذا الاختيار ، حتى يتأتى سماع صوته فى مرحلة ما من مراحل حكم النخبة ، ولم ير أية مناسبة لمشاركة المواطن مباشرة فى ممارسة السلطة ، ولم يبتعد باريتو PARETO

=

PARETO, Vilfredo. The Mind and Society. 4 vols, 1935.

MICHELS, Robert. Political parties, 1915.

SCHUMPETER, joseph, Capitalism, Socialism, and Democracy; 1943.

LASWELL, Harold. Power and Society, 1950.

BERELSON, B. R. Democratic theory and public Opinion, 1952.

DAHL, Robert. preface to Democratic theory; 1956.

LIPSET, S. M. political Man, 1960.

SARTORI, G. Democratic theory, 1962.

MILBRATH, L. W: Political participation, 1965.

كثيراً عن هذه الفكرة [1] ، بل أكد على أن السلطة تقع مسؤولية ممارستها على عاتق أقليات « نخب » وسار متشل R .MICHELS تقريباً على نفس الخط أكد على حتمية الاتجاه نحو الأوليغارشية فى «التنظيمات الحزبية»[2].

ولم يكن ماكس فبير Max , WEBER مخطئاً حينما أكد على حتمية تحول التنظيم السياسى إلى « اوليغارشية »، واعتبر أن البيروقراطية هى نتاج هذا التنظيم وصاغ بناء على هذا الاستنتاج نظرية فى البيروقراطية [3] .

وما يهمنا التأكيد عليه هنا أن القضية الأساسية فى الفكر الديمقراطى الكلاسيكى فيما يتعلق بدور المواطن العادى فى المجال السياسى أضحت على يد منظرى النخبة قضية ثانوية لا تستحق الاهتمام . وبناء عليه تحول مركز الاهتمام من المواطن العادى إلى « القيادة » Leadership والمناخ الصالح لنشوء هذه القيادة مع ضمان فعاليتها فى ظل نظام حكم ، مستقر ومسؤول ومستجيب ومرن .

وبناء على هذه الفرضية ثار التساؤل التالى : ما المتطلبات السياسية والاجتماعية لحكومة فعّالة ومستجيبة ومستقرة؟ وصار ينظر ـ بناءً على هذه الفرضية ـ إلى المستوى المتدنى من المشاركة فى الأنظمة السياسية المعاصرة ، لا على أنه مرض مزمن وعيب جوهرى ملازم لها ، وإنما علامة من علامات صلاح تلك الأنظمة ، وأنه دليل إيجابى على مدى الثقة الغالية التى أودعتها الجماهير فى النظام القائم ، ورضى وقبول عام على الوضع الحالى .

---

(1) BOTTOMORE, T. B. Elites and Society. (penguin Books, 1964) pp 112 - 3.

(2) أنظر على وجه الخصوص « الفصل السادس » .

MICHELS, R. Political parties, op - cit. See part six; pp 381 - 409.

(3) غارودى ، روجيه ، البديل ، مرجع سبقت الإشارة إليه ، ص 84 .

كتب لستر ملبراث MILBRATH : «هناك شك فى أن المجتمع عموماً سيستفيد إذا ما اتسع نطاق الاهتمام السياسى من قبل السكان، وأضحى أكثر فعالية ....» [1] ، نستنتج من ذلك ، أنه بعدما كان ينظر إلى المشاركة الفعالة ، والواسعة النطاق - فى الديمقراطية التقليدية - على أنها مؤشر على نجاح النظام السياسى واستقراره أمست الآن - وعلى يد هؤلاء المنظرين - دليلاً على عدم استقراره بل وفشله.

ولذا انحصر المطلب الحيوى لدى أنصار النخبة فى :

أولاً : تحقيق المجتمع التعددى Pluralistic Society الذى يكفل وجوده.

ثانياً : نخب، متعددة ومتنافسة سلمياً ومرتبطة ببعض ومفتوحة نسبياً للدخول إليها وللخروج منها.

ثالثاً : اتفاق أساسى - على الأقل بين النخب - على قواعد المنافسة من أجل الوصول إلى السلطة.

رابعاً : انتخابات تضمن فرصاً مناسبة للمواطنين للمشاركة دورياً فى اختيار « الحكام » [2] .

ويورد جوزيف شومبيتر J. SCHUMPETER بدوره شروطاً رآها ضرورية لعمل الآلة الديمقراطية، واعتبرها من عوامل نجاح «الطريقة الديمقراطية Democratic Method».

أولاً : يجب أن تكون المادة البشرية السياسية « النخب » من نوعية جيدة.

ثانياً : يجب ألا يوسع المدى الفعال للقرار السياسى أكثر من اللازم.

(1) COBB, R. W; & ELDER, C. D. Participation in American Politics (Allyn and Bacon, Inc, Boston, 1972) p 3.

(2) Ibid .

ثالثاً : يجب أن تكون الحكومة قادرة على السيطرة وعلى توجيه خدمات البيروقراطية ذات التدريب الجيد وذات التقاليد والمراكز الاجتماعية المرموقة .

رابعاً : يجب أن يكون هناك ضبط نفس ديمقراطى - Democratic Self Control بمعنى أن يسود« التسامح » بين النخب ، وأن يتم التغاضى عن أخطاء النخبة الحاكمة وأن تكون هناك قدرة على مقاومة إغراءات الطامعين فى حين يجب منع « الهيئة الناخبة - حالما تقوم بمهمة اختيار الحكام - من التدخل فى العمل السياسى لممثليها بأى نوع من أنواع التدخلات حرصاً على استقرار النظام »[1] .

---

(1) ويورد رايموند أرون Raymond ARON ، بدوره ثلاثة شروط لنجاح ما أسماه « بالديمقراطيات التعددية المعاصرة «Contemporary pluralistic Democracies»

أولاً - يجب على السلطة الحاكمة أن تكون قادرة على فض المنازعات التى قد تحدث بين النخب ، وأن تكون قادرة على فرض وتنفيذ القرارات الضرورية لتحقيق المصلحة العامة المشتركة .

ثانياً - مع إدارة اقتصادية فعالة .

ثالثاً - إقامة كوابح تهدف إلى تقييد نشاط هؤلاء الذين يريدون تغيير البنية الأساسية للمجتمع . يراجع BOTTOMORE, op - cit, pp 119 - 20 كما أفاض الأستاذ داونس «A. DOWNS» الاقتصادى الأمريكى فى مؤلفه « النظرية الاقتصادية للديمقراطية An Economic theory of Democracy فى تعداد الشروط الواجب توافرها لنجاح الحكم الديمقراطى الغربى ، ولذا فإنه يرى أن الديمقراطية تسود فى المجتمع إذا توافرت الشروط التالية :

1 - حزب واحد أو ائتلاف أحزاب « نخب » يختار بالانتخاب الشعبى لتسيير جهاز الحكم .

2 - يتم إجراء الانتخابات على فترات دورية ، مع عدم قدرة الحزب القابع فى السلطة على تعديل أمد حكمه لوحده .

3 - يكون لكل البالغين القاطنين بصورة دائمة فى المجتمع ، والعاقلين والخاضعين لقوانين الدولة الحق فى التصويت . =

وهناك جانب آخر فى الفكر السياسى المعاصر يحاول التوفيق بين مفهوم النخبة ومفهوم الحكم الديمقراطى، ويمكن إرجاع هذا التحول إلى ازدياد أهمية مؤسسة القيادة أو «الزعامة»، ولعل السبب الرئيس وراء ذلك الاهتمام يرجع إلى الحاجة إلى أفراد أكفاء لإدارة التنافس الاقتصادى بين هذه الدول، خصوصاً التكالب على كسب أسواق جديدة فى محيط البلدان النامية وذلك نتيجة للتطور الاقتصادى الهائل الذى شهدته القارة الأوربية وأمريكا الشمالية مع مطلع القرن العشرين، كل هذه الأمور لفتت انتباه هؤلاء المفكرين - كما يرى الأستاذ بوتومور - عن مخاطر حكم النخبة والتضحية بالديمقراطية على مذبح المكاسب الاقتصادية، كما يمكن ذكر عامل إضافى ساعد على انتشار ونمو النموذج التنافسى، وهو ذلك التضاد القائم بين أنظمة الحزب الواحد وأنظمة تعدد الأحزاب، ونزوع هذه الأنظمة إلى خلق نوع من التنافس المغلق بينها من أجل الوصول إلى السلطة كما أن للتنافس الاقتصادى الدائر طبقاً لنظام الاقتصاد الحر دوراً ملموساً في إذكاء هذا الاتجاه، ويعد الأستاذان شومبيتر وداونس أشهر من قاموا باعتماد هذا القياس، ونتج عن ذلك ربط مفهوم الديمقراطية المعاصرة بالنظام الاقتصادى الرأسمالى، وجعل العلاقة بينهما علاقة السبب بالمسبب[1]. ولعل خير دليل على ذلك، وجهة نظر داونس DOWNS التى

= 4 - لكل ناخب الحق في الإدلاء بصوت واحد لا غير فى كل انتخاب.

5 - لكل حزب أو ائتلاف أحزاب حاز على تأييد الأغلبية التى أسفرت عنها نتيجة الانتخاب الحق فى ممارسة السلطة حتى حلول موعد الانتخابات القادمة.

6 - ليس فى مستطاع الحزب أو الأحزاب الخاسرة منع الحزب أو الأحزاب الفائزة من ممارسة السلطة بالقوة أو بأى وسيلة تتنافى مع مبدأ الشرعية.

7 - ليس للحزب الحاكم الحق فى تقييد أو منع النشاط السياسى لأى مواطن أو حزب، طالما لم تظهر من هذا أو ذاك أية نية لإزاحة الحكومة بالقوة.

8 - ضرورة وجود حزبين أو أكثر تتنافس على السلطة فى كل انتخاب.

cited in: THORSON, T. The Logic of Democracy, op - cit. p. 17.

(1) وردت هذه الفكرة فى ذات المرجع المشار إليه عاليه «النظرية الاقتصادية للديمقراطية». ص 50 - 269.

لخصها فى الكلمات التالية: «تشبه الأحزاب» النخب «فى السياسة الديمقراطية» مدراء العمليات والأسواق التجارية فى اقتصاد البحث عن الربح. لذا، فلكى تتحقق لهم مآربهم الخاصة يصيغون ما يعتقدون من سياسات همها الأول كسب أكبر عدد من الأصوات، تماماً كما يتنافس السماسرة والتجار من أجل إنتاج سلع يعتقدون أنها تجلب أكبر ربح ممكن[1].

كما عبر شومبيتر عن ذات الفكرة حينما كتب أن: «ما لا يفهمه رجال الأعمال هو أنهم حينما يتعاملون بالنفط يشبهون بالضبط من يتعامل مع الأصوات»[2]، ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل قام البعض بتطبيق نظريات الألعاب الرياضية على السلوك السياسى، وقواعد الرياضيات كذلك[3].

كما يلاحظ آخرون أن النظرية الجديدة لم تكتف بالتأكيد على ظاهرة المنافسة بين النخب كمطلب حيوى لنجاح وديمومة النظام السياسى القائم، وإنما حاولوا صبغ تلك المنافسة بالصبغة الديمقراطية، وذلك بابتداع ظاهرة جديدة أشبه بتلك التى أخذ بها مؤسسو الدستور الأمريكى والتى تجسدت فى مبدأ الفصل بين السلطات The System of Checks and Balances[4]، جرياً وراء نظرية مونتسكيو فى توازن السلطات أطلقوا عليها ظاهرة تعددية النخب The Plurality of Elites واعتبروها سمة مميزة للمجتمعات

---

(1) BOTTOMORE, Op - Cit. p. 114.

(2) SCHUMPETER, OP. « CIT. PP 284 - 5

(3) يراجع رايموند آرون ـ «Paix et Guerre entre les nations» cited in BOTTOMORE, op - cit. p 114. See also MAYO, op - cit. pp 33 - 4.

(4) قام روبرت داهل R. DAHL بابتداع فكرة القيود على الأغلبية وذلك فى صورة (1) قيود داخلية فى المقام الأول على سلوك الفرد، كقيد الضمير، وباقى القيود الناجمة عن المفاهيم الاجتماعية. و(2) نظام التدقيق والموازنة و(3) كوابح دستورية محددة مقدمة للنظرية الديمقراطية، المرجع السابق، ص 36.

الديمقراطية، إذا انتفت امتنع إطلاق الصفة الديمقراطية على نظام سياسى معين، يشير رايموند آرون إلى أن الفارق الجوهرى بين مجتمع من النمط السوفيتى وآخر من النمط الغربى، هو أن للأول نخبة موحدة Unified Elite بينما للثانى نخبة قسمة Divided Elite [(1)].

رأينا إذاً أن نظرية النخبة تقوم على فرضية أساسية مفادها عدم قدرة المواطن العادى على أداء دور فعال فى الحقل السياسى ، يرى والترلبيمان Walter , LIPPMANN أن هذه الظاهرة تجد أساسها فى مظهرين يتسم بهما سلوك المواطن العادى :

1 ـ طالما أن الصورة المعتملة فى ذهنية المواطن العادى لا تتطابق مع ما هو موجود بالخارج فإن رأيه أو حكمه على الأشياء لن يكون صائباً ، فالأفراد يتجهون غالباً إلى التفكير على وتيرة واحدة.

2 ـ ظاهرة عدم القدرة التى يتصف بها المواطن العادى وذلك لاختفاء ذلك المجتمع القروى البسيط الذى كانت فيه المسائل السياسية فى متناول الجميع وبناء عليه لا توجد إلا قلة من البشر فى كل مجتمع يتوفر لديها الوقت الكافى والقدرة اللازمة لملاءمة قدراتها العقلية وفقاً لظروف وواقع المجتمعات المعاصرة . وتلك القلة بالطبع تمثل « نخبة » المجتمع [(2)] .

وانطلق أنصار النخبة من هذه الفرضية فى نقد الديمقراطية التقليدية، وتم استبدال المفاهيم القديمة بأخرى جديدة، تتماشى مع روح العصر، فانصب الاهتمام على قضايا الاستقرار السياسى، والصفات التى يجب أن يتحلى بها أفراد النخبة، وكيفية صنع القرارات السياسية الحكيمة، أما

---

(1) BACHRACH, Peter. The theory of Democratic Elitism, Aoritique. (University of London press Ltd, 1969) p 24, ARON, R, «Social structure and the Ruling Class», British Journal of Sociology (n° 1, march, 1950) p 10.

(2) THOMPSON, op - cit, p 22 - 3.

قضايا توزيع التأثير على مراكز اتخاذ القرارات وقضايا العدالة والمساواة، فلم تعد فى محيط الاهتمام السياسى والسبب فى ذلك يرجع إلى أن محور الاهتمام انتقل من هدف تقريب الواقع السياسى من المثل والقيم الديمقراطية التى كانت تعد مركز اهتمام الديمقراطية التقليدية إلى محاولة تحوير النظرية الديمقراطية فى حد ذاتها بجعلها تتماشى مع هذا الواقع، ولعل هذه الآراء تعكس خيبة أمل متزايدة فى الأنظمة السياسية المعاصرة، وهذا الأمر ـ كما نرى ـ قد يكون السبب فى دفع هؤلاء إلى القول بحتمية وجود حكام ومحكومين فى كل جماعة بشرية[1]،ونتج عن خيبة الأمل هذه كراهية مستحكمة لجميع أنماط الحكم الشعبى المباشر وحتى غير المباشر[2].

يجب أن تعتمد الأنظمة السياسية إذاً على حكمة وإخلاص القادة «النخبة أو المقاولون السياسيون Political entrepreneurs، التى تملك سر الإيديولوجية السياسية للمجتمع، والتى تحوز المهارات والاستعدادات اللازمة للقيام بمسؤولية الحكم أما المجموعة الثانية فتتجسد فى تلك الجماهير العريضة Masses at large أو كما يسمونها الطين السياسى Political clay، تلك الشريحة الكسولة السلبية passive التابعة، الجاهلة، القليلة

---

(1) يكتب موسكا بكل وضوح فى مؤلفه «الطبقة الحاكمة «the Ruling Class» «in all societies.... two classes of people appear - aclass that rules and aclass that ruled» BACHRACH, op - cit. p 11.

(2) قام موسكا فى مؤلفه المذكور عاليه بالسخرية من الأنظمة النيابية حينما كتب «The Worst type of Political Organization and ananymous tyranny of those who win in the elections and speak in the name of the people».

Ibid كما هاجم ميتشل MICHLES التمثيل فى «الأحزاب السياسية»، مرجع سبقت الإشارة إليه فكتب فى الصفحة 45 «But permanent representation will always be tantamount to the exercise of dominion by the representatives over the representes»

إلا أن هذا الاستبعاد لم يكن لصالح الديمقراطية المباشرة، وإنما كان لصالح حكم النخبة .

الاكتراث بالشأن العام، والتى ليس لديها الاهتمام اللازم للقيام بها، ولا تحمل أعباءها[1].

كما أن لظهور بوادر البيروقراطية والمركزية والنزعات الاوليغارشية ضمن التنظيمات الحزبية دوراً فى تعزيز خيبة الأمل المذكورة، وكانت النتيجة سيادة الاعتقاد بوجود قانون حديدى للاوليغارشية The Iron Law of Oligarchy يحكم التنظيمات السياسية التى تعد العمود الفقرى للأنظمة السياسية المعاصرة، وأن هذا القانون يسعى إلى تحطيم الديمقراطية، وقلبها إلى أوليغارشية، كتب ميتشل MICHELES فى هذا الصدد[2]: «إذا قلنا تنظيم فكأنما نقول نزعة نحو الأوليغارشية، أن آلية التنظيم تقلب بالكامل وضع القائد بالنسبة للجماهير. وحيث يكون التنظيم أقوى نلاحظ درجة أقل من الديمقراطية المطبقة».

نعرض فى الصفحات التالية لأفكار مفكرين من أنصار حكم النخبة: هما جوزيف شومبيتر Joseph SHUMPETER ، وجيوفاني سارتورى Giovanni SARTORI كنموذجين حيين على وجهة نظر أنصار النخبة.

---

(1) توصل الأستاذان روث وولسون ROTH & WILSON فى بحث لهما حول ظاهرة السلبية إلى أن « معظم المواطنين فى الديمقراطيات الليبرالية لا يظهرون اهتماماً كبيراً بحكم أنفسهم ، وعلى العموم . فالرجل العادى فى الشارع لا يهتم بالسياسة كثيراً ويكون غير مطلع بما فيه الكفاية على التطورات الحكومية والسياسية ، وغير منخرط فى النشاطات السياسية » . وإن قرابة ثلث المواطنين البريطانيين الذين جرى استفتاؤهم لا يبدون أدنى اهتمام بالسياسة ، وأن 23% فقط هم الذين يتابعون قضايا السياسة بانتظام ، وتصل النسبة فى فرنسا إلى 41% من الذين لا يعيرون السياسة أى اهتمام » نقلاً عن د . حبيب ، هنرى : السلطة والحرية و (الكتاب الأخضر) بحث مقدم إلى الندوة العالمية حول فكر معمر القذافى ، الجامعة المركزية بكراكاس ، 12 - 15 ، نوفمبر 1981 م ، منشورات المركز العالمى لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر ، الجزء الأول ، ص 86 - 287 .

(2) SARTORI, Democratic theory. op - cit. p 121.

جوزيف شومبيتر والمشاركة السياسية

كان لظهور كتابه « الرأسمالية ، الاشتراكية والديمقراطية » Capital-ism Socialism and Democracy ، سنة 1942 م ، صدى كبير فى المناخ السياسى السائد فى الولايات المتحدة آنذاك[1]، ولعل ذلك يرجع كما رأينا إلى الخشية من شبح الشمولية المتمثل آنذاك فى الأنظمة الشيوعية، وما جرته تجربة جمهورية فيمر Weimer Republic التى قامت فى ألمانيا بعيد الحرب العالمية الأولى من نتائج كان لها وقع سيء لدى كثير من المفكرين والكتاب ، ولقد كانت محصلتها الرئيسية هى ربط مفهوم المشاركة

(1) يعد شومبيتر من أكثر الكتاب حماساً لمذهب النخبة وأكثرهم مغالاة فى تبريره ، شغل منصب وزير المالية فى عهد حكم الديمقراطيين الاجتماعيين بالنمسا بعد الحرب الأولى ، وتحصل على درجة الأستاذية فى جامعة برلين ، وأرسل إلى الولايات المتحدة من قبل جامعة برلين كأستاذ فى جامعاتها فى أعقاب تثبيت النازية لأقدامها فى ألمانيا . SINGER, op - cit. p 113 .

السياسية الشعبية بالشمولية Totalitarianism ، والفاشية Fascism ، نظراً لما انتهت إليه هذه التجربة من نتائج فاشية[1] .

صاغ شومبيتر أفكاره فى قالب نظرى أطلق عليه « المذهب التقليدى للديمقراطية » Classical Doctrine of Democrqcy [2] ، صب فيه جام غضبه على القيم والمثل التقليدية كالخير العام Common Good ، وإرادة الشعب Will of the People أو الإرادة العامة التى نادى روسو بها ، واعتبرها مجرد خرافات myths بحكم أنها تدعو إلى الاعتقاد بقدرة الشعب على النظر العقلى للقضايا العامة ، وإن وظيفة ممثليه تنحصر فى التعبير عن وجهات نظره فى المجالس النيابية ، وعلى هذا اقترح مفاهيم جديدة ناسخة للقديمة ، فبدلاً من مفهوم « حكم الشعب Gov'by the people » اقترح مفهوم جديد يتماشى مع الاوضاع السياسية الراهنة ، ولذا كان مفهوم « حكم معتمد من الشعب «Government approved by the people» [3] ، أو « حكم لصالح الشعب «Government for the people»[4] .

لم تزد الديمقراطية - من وجهة نظر شومبيتر - أو بصورة أدق، الطريقة الديمقراطية عن كونها « تنظيم تأسيسى القصد منه التوصل إلى قرارات سياسية ، حيث يحرز الأفراد من خلاله سلطة التقرير بواسطة التنافس

---

(1) اختلفت الآراء حول هذا الموضوع ، يؤكد ليرنر LEARNER مثلاً أن سبب سقوط جمهورية فيمر كان بسبب الورطة السياسية التى تمثلت فى عدم قدرة الحكومة على العمل بفعالية من أجل تحقيق مصالح الأغلبية ، ولم يكن بسبب نشاط الأغلبية ذات الحماس المفرط overzealous majority .

(2) راجع مؤلف شومبيتر المشار إليه عاليه ص من (250 إلى 269)

BACHRAC H, op - cit. p 29.

(3) SCHUMPETER, op - cit. p 246.

(4) Ibid, p 256.

على ، أو الصراع من أجل الظفر بصوت الشعب » [1] ، لم ترتبط الديمقراطية ـ عند شومبيتر ـ بغايات أو مثل معينة يجب الكفاح من أجلها ، فهى مجرد طريقة من الطرق ، أو آلة من الآلات ، أى نمط من التنظيم القائم على مؤسسات تهدف إلى الوصول إلى قرارات سياسية « تشريعية وإدارية »[2] أو لنقل مع غارودى « هى تقنية للحكم خاضعة لمعيار الفعالية وحده »[3] .

نخلص إلى أن الديمقراطية هى مذهب غايات ووسائل ends and means ولكنها غايات غير محددة ، وإنما تتكيف بحسب الوضع السياسى القائم ، وكما يشاء الحاكم ضيق شومبيتر من المفهوم إلى أقصى حد وأراد أن ينقل ولاء المواطن للديمقراطية من ولاء للمبادىء والمثل ، إلى ولاء للطريقة أو الأسلوب ، ومن ثم إذا جاءت نتائج التطبيق مخيبة للآمال وجاءت الديمقراطية بنتائج مخالفة للمثل والقيم الأصيلة ، فعلى المواطن الا ييئس، فلم تعد الديمقراطية ذلك المثال الذى يطمح إليه .

يمكن التأكيد على إن السمة المميزة لموقف شومبيتر هى عدم الثقة الشديدة بالمواطن العادى ، حينما يدخل الميدان السياسى ، فهو يتصف بالقصور المزمن بوجه عام ، وغير قادر على القيام بدور ما خلال العملية السياسية ، ويبدو أن هذا القصور مستمر ، ولذا فإن أية نصائح تسدى لغرض القضاء على ذلك القصور غير ذات جدوى ، ولا يخفى شومبيتر شكوكه تلك فقد كتب بأن « المواطن العادى يتدنى إلى أقل مستوى من الأداء التفكرى حالما يدخل ميدان السياسة ، ويجادل بطريقة صبيانية فيما

---

(1) «The Democratic Method is that institutional arrangement for arriving at political decisions in which individuals acquire the power to decide by means of competitive struggle for the people's vote» Ibid, p. 269.

(2) PATEMAN, op - cit. p 3.

(3) غارودى، روجيه، البديل، مرجع سبقت الإشارة إليه، ص 84.

يخص مصالحه الحقيقية ، وإنه يعود إلى بدائيته من جديد »[1] ، وترتب على هذه النظرة إن الوسائل السياسية التى أتاحها شومبيتر للمواطن لم تتعد حقه « فى قبول أو رفض من سيحكمه من خلال العملية الانتخابية »[2] .

وكانت النتيجة المنطقية هى حصر حق المواطن السياسى فى انتخاب القادة والحكام ، والحق فى النقاش ، ولا يطلب من المواطن إلا العمل على جعل الآلة الانتخابية تعمل بنجاح ، وأن يتحلى بضبط النفس الديمقراطى democratic self-control وذلك بالامتناع عن التدخل فى المجال السياسى[3] ، وكان الأمر الطبيعى هو أن انصرف اهتمام شومبيتر إلى مطلب آخر رآه ضرورياً لفعالية ونجاح الآلة السياسية ، ومن ثم كان التركيز على مؤسسة « القيادة » Leadership ، رأى شومبيتر إن القيادة السياسية تعد ذات أهمية بالغة فى المجتمعات المعاصرة ، متفقاً فى هذا النظر مع من سبقوه ، وإذا أريد لهذه القيادة أن تكون فعالة ، فعلى الشعب أن يمتنع عن القيام بكل ما من شأنه أن يعيق عمل القيادة ، ولذلك اعتبر شومبيتر إن مجرد إمطار الممثلين أو الحكام بوابل من الرسائل والاحتجاجات وما شابه ، يعد أمراً مقلقاً للسلطات يحسن تجنبه[4]، فالجماهير الناخبة غير

---

(1) SCHUMPETER, op - cit. p. 262.

(2) «Democracy means only that the people have the opportunity of accepting or refusing the men who are to rule them».

Ibid, pp 284 - 5.

(3) «As for citizens, they need only exercise democratic selfcontrol by not getting very involved in politics».

Cited in THOMPSON, the Democratic Citizen, op - cit, p. 24.

(4) يتجاوز شومبيتر فى هذه النقطة سلفه أدموند بيرك E. BURKE فيما يتعلق باستقلالية المرشح حالما يتم انتخابه، إذ أن بيرك يعطى للناخب خياراً حقيقياً وغير محدود بصدد اختيار المرشح الذى سيقوم بتمثيل وجهة نظره، بينما يرى شومبيتر أن المبادرة تقبع فى المرشح، لا فى الناخب وليس أمام الناخب إلا الاختيار من بين مجموعة من العروض المحددة المعدة من قبل الأحزاب سلفاً. bids SINGER, op - cit.p. 113.

قادرة على العمل بسبب تشتتها، وعلى هذا الأساس تكمن المبادرة ، وسلطة التقرير فى القادة ، والتنافس بين هؤلاء على أصوات الناخبين هو السمة المميزة لخط شومبيتر السياسى[1] ، ولم يدخر وسعاً فى التأكيد على محدودية الدخول إلى صفوف النخبة الحاكمة ، بل يجب أن يؤسس هذا الدخول على معتقدات وقيم شبه ارستقراطية ، ويرى أن المجتمع الإنجليزى فيما بين الحربين كان يمثل ما قصده من هذه النقطة[2] ، وأوصى بتشجيع أولئك الذين يخضعون جل وقتهم للشؤون السياسية لتقلد مناصب المسؤولية[3] .

حصر شومبيتر حق المشاركة السياسية فى ممارسة حق الانتخاب ، ولكن هذا الحق لم يسلم من التضييق والتحديد ، إذ أنه لم ير مانعاً من حصر هذا الحق ، إذاً لم يكن ذلك التضييق والتحديد منافياً للعقل ، ولم يكن بقصد الرياء ، ولم ير فى تمايز أفراد الأمة بسبب الملكية ، أو العرق ، أو الجنس ، أو الدين أية مجافاة للعقل ، أو مظاهر للرياء ، ولذا لا يحمل ذلك التمايز فى طياته أية منافاة للمبادىء الديمقراطية[4] .

---

(1) PATEMANE, op - cit, p 5.

(2) THOMPSON, op - cit, p 23.

(3) Ibid, p 24.

(4) BACHRACH, op - cit, p 20.

المبحث الثاني

جيوفاني سارتوري والمشاركة السياسية

من مطالعة مؤلفه « نظرية ديمقراطية Democratic Theory» [1] يتضح لنا إن المؤلف خطا في صياغته لنظريته السياسية خطوات قريبة الشبه بتلك التي خطاها شومبيتر ، وروبرت داهل ، حيث بنى سارتوري نقده للديمقراطية التقليدية استناداً على ذلك النموذج الذي صاغه سلفه شومبيتر ، كما أن البديل الذي عرضه يشبه إلى حد كبير ذلك الذي أتى به داهل في مؤلفه «مقدمة في النظرية الديمقراطية Preface to DEmocratic Theory ، والذي خرج فيه بنظرية في حكم الأقليات المتعددة [2]

(1) جيوفاني سارتوري G. SARTORI ، أستاذ في جامعة فلورنسا بإيطاليا ويعد من أعمق الباحثين العالميين في قضايا العلم السياسي ، وضع نظرية في الديمقراطية سنة 1962 م .

(2) DAHL, Robert. Further Reflections on « the Elitist theory of Democracy» (the American Political Science Review, Vol, LX, n°) pp301 - 3.

The وأضاف إليه سارتورى ما دعاه « بحكم نخب متنافسة ، Polyarchies
. [1] Rule of Competing Elites

لم يخرج سارتورى تقريباً عن الإطار الذى رسمه شومبيتر ، فهو يكيل المديح لما أسماه بالديمقراطية المعاصرة ، ويحذر فى ذات الوقت من أن عدم الثقة فى حكم النخب يمكن أن يقود إلى الفوضى السياسية POLITICAL ANARCHY ، التى قد تعمى أبصارنا عن تفحص مشاكل المستقبل ، فالأرستقراطية لم تعد هى العدو التقليدى للديمقراطية وإنما « المتوسطية » mediocrity من التوسط ـ هى الآن عدو الديمقراطية الأول ، لذا فإن أخشى ما يخشاه الديمقراطى هو إمكانية أن تقوم الديمقراطية بتحطيم قادتها بيدها ، ويتم ذلك بخلق ظروف صالحة لإحلال نخب ذات نزعات مضادة للديمقراطية anti-democratic محل الصفوة الديمقراطية[2] .

The Oppo- الخوف على الديمقراطية إذاً يأتى من الخطر المعاكس site Danger أى من الأغلبية التى قد تحول بين الصفوة وممارسة حقها الطبيعى فى الحكم وذلك بحكم تسلح الأغلبية بقانون العدد[3] .

The يخلص سارتورى إلى المناداة ببقاء السلطة بيد النخبة الحاكمة Ruling Elite ، التى تملك كل أسباب الامتياز المعترف بها من قبل الجميع . فطالما وجدت هذه النخبة فى المجتمع ، سواء كان ديمقراطياً أم استبدادياً ، فإنها يجب أن تحكم[4] ، استبعادها عن الحكم يعنى التضحية بقانون امتياز القلة The Law of Superiorityf of Few ، لم يحدد سارتورى

---

(1) PATEMAN op - cit. p 10.

(2) BACHRACH, op - cit. pp 39 - 40.

(3) SARTORI, Democratic theory. op - cit. p 119.

(4) SARTORI, Democratic theory, op - cit. p112.

«If the existence in every society of a leading or ruling elite is a fact, then such a fact can be neither pro - nor anti - democracy».

وللأسف ما قصده بالامتياز superiority ويتساءل بـاتشراش BACHRACH بحق : هل يعد تفضيل الناخبين الأمريكيين لايزنهاور على ستيفنسون ، ذى الموهبة سنة 52 م تقديراً للامتياز ؟ أم هل أن تفضيل الناخب البريطانى لا تلى ATLEE ، على تشرشل CHURCHILL ، بما عرف عن الأخير من دهاء سياسى ، وخبرة سياسية طويلة تفضيل للامتيـاز [1] ؟ ، إن نتائـج الانتخابات فى الدول الغربية تتوقف إلى حد كبير على عوامل أخرى غير الامتياز الشخصى ، منها البراعة فى إدارة الحملات الإعلامية ، وقوة النفوذ المالى ، ودعم المؤسسات الاقتصادية الكبرى ، ونفوذ القوى والتكتلات السياسية الضاغطة والمؤثرة على الرأى العام ، والتلاعب بـالرأى العـام عموماً .

يدافع سارتورى عن مذهب النخبة دفاعاً مجيداً بناء على المعطيات المذكورة ويعتبر أن دور النخبة فى كل مجتمع هو كبح جماح الأغلبية ، خشية الوقوع فى شرك الغوغائية التى تودى باستقرار الـوضع السيـاسى الراهن ، ذلك أن وضع الديمقراطية المعاصرة فى غاية الصعوبة نـظراً لافتقارها للحماية من الإفراط فى طلب الكمال perfectionism ، وهذا ما يجعل دور القيادة فى هذه المجتمعات بالغ الأهمية ، وتزداد تلك الأهمية حينما يبلغ الضغط من أسفل « المقصـود القاعـدة الجماهيـرية » أقصى مداه ، حينما تبرز الحاجة إلى قيادة بارزة أكثر من أى وقت مضى ، لأنه عند هذه النقطة تستطيع الكمالية من جهة ، والتلاعب بالجماهير من جهة أخرى ، الإطاحة بتوازن النظام[2] .

إذاً الديمقراطية ـ كما حددها سارتورى ـ تعنى عمودياً : عملية اتخاذ قـرارات يستجيب فيهـا القـادة « الحكـام » لتفضيـلات الـمقـوديـن « المحكومين »[3] .

---

(1) BACHRACH, op - cit. p 40.

(2) SARTORI, op - cit. pp 118 - 9.

(3) Ibid, p 119.

وكان التركيز على نوعية أفراد النخبة شديداً ، كتب سارتورى مثلاً : « إن الديمقراطيات ـ كما لاحظ معظم الفقهاء ـ تعتمد على نوعية قادتها »[1] ، وإن النخب الديمقراطية لا تعد عامل نقص ، بل إنها ضمانة جوهرية للنظام السياسى وعامل مقرر فيه[2] .

ويرى سارتورى من جهة أخرى ، إن دور الجماهير فى المجتمعات الغربية المعاصرة مجرد خرافة متفقاً فى هذا مع شومبيتر وداهل ، ليس للجماهير أى دور أساسى ، ينحصر دورها فى كفالة عمل الآلية الانتخابية Electoral Mechanism بفعالية .

ليس للجماهير إلا دور سلبى محض فى المجال السياسى ، لا يتعدى دورها القيام برد فعل سياسى Political Reaction ، بينما يقتصر الفعل السياسى Political Action على النخبة المقررة والفاعلة ، « إن الناخب العادى لا يقوم بفعل . بل برد فعل . إن التوصل للقرارات السياسية لا يتم من قبل الشعب « السيد » . إنما تقدم هذه القرارات إليه . إذ إن عمليات تكوين الآراء لا تبدأ من الشعب ، بل تمرر من خلاله »[3] ، أما أسباب الاغتراب السياسى ، والسلبية التى تتسم الجماهير بها فقد تصدى سارتورى لمناقشتها على ضوء التجارب العلمية ، فهو يرى إن الفقر والافتقار إلى ممارسة العمل السياسى والأمية، كلها أمور لا تحول بين الفرد وإيجابيته سياسياً لأننا ـ كما يقول ـ نعلم أن الشخص لا يتعلم كيفية التصويت إلاّ بممارسته فعلاً[4] .

الفرق فى الحقيقة ، شاسع بين ممارسة حق التصويت ، وبين التدخل المباشر فى العملية السياسية عن طريق المشاركة الجماعية فى

---

(1) Ibid, p 118 .

(2) Ibid.

(3) Ibid, p 77 .

(4) Ibid, p 88 .

اتخاذ القرارات ، أما الأمية فيرى الكاتب إنها لا تحول أيضاً بين الفرد والجهل السياسى : إذ إن الفرد يظل جاهلاً سياسياً حتى ولو كان على علم بمبادىء القراءة والكتابة ، الفقر - كما يرى الكاتب - لا يحول بين المواطن وفعاليته سياسياً ، لأن واقع دولة الرفاهية القائمة حالياً فى المجتمعات الغربية يتنافى مع هذه الفرضية ، ويدلل على رأيه أيضاً بأن نسبة زيادة المشاركة السياسية لا تزيد مع نسبة زيادة الثروة ، إذ إن نسبة الغياب بين أعضاء الأحزاب البرجوازية أكثر منها بين أعضاء الأحزاب العمالية[1] . وإذا كان هذا التبرير يصدق على بعض المجتمعات فليس بالضرورة أن نسحب هذا الحكم عليها جميعاً ، إن الطبقات الفقيرة وذات المستوى المعيشى المنخفض لا يتوافر لديها فى الواقع الوقت الكافى للمشاركة الفعلية : إذ أن معظم يوم العامل يمضى فى مكان العمل ، فكـيف يتوافر لديه الوقت اللازم لهذه المشاركة ؟ تبنى البعض فكرة المشاركة على مستوى المنشآت الصناعية كنوع من التعويض عن العامل للنقص فى المشاركة فى الميدان السياسى[2] ، ثم كيف نفترض إن هذه الفئات لا تتوافر لديها الرغبة فى المشاركة الفعلية ، وهى لم تمنح تلك الفرصة بعد ؟، إن المشاركة من خلال ممارسة حق التصويت ليست ذات معنى كبير ، إذا ساد الشعور بوجود تحيز سياسى من أجهزة النظام الحاكم .

يرى الكاتب أيضاً إن عدم كفاية المعلومات لا يحول دون المشاركة نظراً لتوافـر هذه المعلومـات لدى الجميـع[3] ، ويرى أخيـراً إن ارتفاع مستويات المعيشة فى المجتمعات الغربية لم يصحبه ارتفاع مماثل فى نسبة المشاركة ، فالأغلبية ظلت تقريباً على حالها من السلبية السياسية ، ليس لأنها لا تعرف القراءة والكتابة ، بل بسبب ما تقرأه ، ليس بسبب عدم

---

(1) Ibid.

(2) هذا ما نادى به جون . س . مل ، وكول ، وغيرهما كما رأينا .

(3) SARTORI; op - cit. p 88 .

قدرتها على فهم الأمور السياسية ، بل لأنها لا تأبه بالسياسة أصلاً ، ليست هذه غلطة أحد على وجه الخصوص ، وقد حان الوقت للتوقف عن تقديم أكباش الفداء[1] .

والعلاج عنده ينحصر فى حلين لا ثالث لهما :

أولهما : إما بإجبار الجماهير على المشاركة ، وهذا ما يتنافى بالقطع مع المبادىء الديمقراطية .

ثانيهما : أو بمعاقبة الأقلية الفاعلة سياسياً ، وهذا لا يجوز لمنافاته للديمقراطية أيضاً . وتبقى القضية بدون حل ، ونصل إلى وضع ليس علينا فيه إلا أن « نركن إلى أقليات لها وزنها ، ويحسب لها حسابها ، وتقود، وإلى أكثريات ليس لها وزن ، ولا يحسب لها حساب وتقاد »[2] ، هذا هو مصير الديمقراطية المحتوم : ديمقراطية محكومة ، لا حاكمة . « فمع أننا محكومون ، إلا أننا محكومون ديمقراطياً»[3]، قناعة سارتورى بأن الأنظمة السياسية المعاصرة تعد ديمقراطيات نابعة من أن الواقع « ديمقراطية محكومة Governed Democracy ، صيغ فى قالب المثال « ديمقراطية حاكمة Governing Democracy ، ومع أن الواقع يشير إلى النمط الأول من الديمقراطية ، إلا أنه لا زال ديمقراطية طبقاً للمعايير الواقعية التى اعتمدها فى تحديده للمفهوم بصرف النظر عن المعايير الأخلاقية والمثل العليا التى لم تعد بناءة constructive يمكن الركون إليها فى خلق مجتمع ديمقراطى

---

(1) Ibid, p 98 .

(2) «We have to reckon with minorities who count for much and lead, and with majorities who de not count for much and follow» Ibid, p 119.

(3) Ibid, p 85 .

معاصر ، فقد كُتب على هذه المثل ألا تنجح فى امتحان الوقائع السياسية ، ولذا فهى غير قابلة لأن تتحول إلى واقع[1] .

نخلص إلى أن مقتضيات الواقع السياسى عند سارتورى تتمثل فى :

أولاً كفالة الاستقرار السياسى ، أو تثبيت الوضع السيـاسى الراهن . Stability .

ثانياً : ضمان أمن الأقليات الحاكمة من طغيان الأغلبية ، أو ما يسمى بالخطر المقابل The Opposite Danger .

ثالثاً : كفالة قدرة النخبة على ردع الطغيان الشعبى . .

رابعاً : المرونة فى الوضع السياسى القائم ، ودوام التوازن Flexibility

خامساً : توفير الوقت والجهد على معظم المواطنين ، بإراحتهم من عناء الانشغال بالقضايا السياسية[2] .

وبهذا تكون قد انتهينا من عـرض أهم النظريـات التى قيلت فى موضوع المشاركة السياسية وعلاقتها بالديمقراطية . وننتقل فى الصفحات التالية إلى تقييم ونقد تلك النظريات .

---

(1) Ibid, pp 64 - 5.

(2) SINGER, op - cit. p 115.

تقييم ونقد حجج أنصار النخبة

يلخص أنصار النخبة حججهم فى :

أولاً : قد لا نجنى إلا القليل من وراء تشجيع الرجال والنساء على المشاركة فى أمر قد لا يثير الاهتمام ، ولا يعرفون عنه إلا القليل ، وحتى إذا ما أتيحت الفرصة لهؤلاء ، فقد لا يحسنون إدراك ما هو أفضل لهم ولمجتمعهم ، وإنهم سريعو الانقياد للدعاية السياسية ، والتأثير الغوغائى من قبل زعماء شعبيين قد لا يمتازون بالكفاءة السياسية المطلوبة .

ثانياً : إن التأكيد على ضرورة المشاركة يؤدى إلى استبدال الطاعة والولاء بالاجتهاد وإعمال الرأى . ولا جدوى من زيادة عدد المصوتين لأن الإيجابية السياسية قد تؤدى إلى غايات مرغوبة ، وأخرى غير مرغوبة ، فمن الممكن استعمال الصوت الانتخابى لانتخاب هتلر وموسولينى ، كما يمكن استعماله لانتخاب

روزفلت وتشرشل ، كذلك يمكن للمواطن فى الديمقراطية أن يزدرى صناعة السياسة إذا رغب فى ذلك ، ونصل إلى نتيجة هامة ، فالأفضل دوام اللامبالاة عن مشاركة طائشة better apathy than heedlessparticipation .

ثالثاً : وحتى فى أفضل الظروف فإن الجماهير تفتقر إلى الإحساس بالحاجة إلى قرارات سياسية معقدة فى وقت معين . ولذا فالأفضل أن تترك صناعة السياسة إلى تلك القلة النشطة ، التى بفضل ما لديها من نشاط وفعالية وعلم ودراية ومصلحة بالشؤون العامة ، وحرصاً على عدم تحول الديمقراطية إلى أوليغارشية يفضل أن تنبثق النخبة الحاكمة من كل قطاعات المجتمع ، يتنافس أفرادها على السلطة ، ويكونون مسؤولين أمام الهيئة الناخبة .

رابعاً : قد يترتب على المشاركة على نطاق واسع إعاقة نشاط هؤلاء القادرين على إصدار قرارات مفيدة للمجتمع . فالشعب المسيس بدرجة عالية قد يقوده نشاطه هذا إلى النزاع الحاد ، وإلى التجزئة القومية ، وإلى المساس بالاستقرار السياسى لذا فإن وجود عدد كبير من المواطنين السلبيين يتيح المرونة المطلوبة ويسمح بانتقال السلطة من حزب « نخبة » إلى آخر دون إثارة حالات شغب أو مشاعر غضب ، ومن ثم يسهل تقبل الحكام الجدد[1] .

وللإنصاف نذكر أن أنصار النخبة يؤكدون على ضرورة تحقيق المجتمع التعددى[2] والمنظمات التطوعية ، مع سيادة الأمن النفسى لدى

---

(1) MCCLOSKY, Participation. op - cit. pp 262 - 3.

(2) ولكن يقصد بالمجتمع التعددى ـ من وجهة نظر أنصار النخبة ـ التعددية النخبية Elites Pluralism ـ إن صحت الترجمة ـ وعلى رأى بلامنتز PLAMENTAZ طالما وجدت =

الجماعة ، وتوسيع قاعدة التعليم ، والتقليل من حالات عدم المساواة ، وضرورة التقليل من القيود الكيفية على المشاركة الشعبية الواسعة لأنه كما كتب ملبراث L. MILBRATH « من المهم الاستمرار فى حث المواطنين أخلاقياً على أن يصبحوا إيجابيين سياسياً ، ليس لأننا « نريد » أو « نتوقع » من الجماهير العريضة أن تصبح فعالة ، ولكن لأن هذا التحريض يساعد على حفظ النظام السياسى مفتوحاً ويعزز الاعتقاد فى حق الجميع فى المشاركة ، هذا الاعتقاد الذى يعد قاعدة هامة تحكم السلوك السياسى للنخب »[1] ، أو كما كتب داهل R. DAHL حول ضرورة أن يساهم عدد كافٍ من المواطنين فى أعمال السلطة حتى يستطيع القادة السياسيون التنافس من أجل تأييد قسم واسع من الجمهور الانتخابى وهنا يتحول المثال الديمقراطى الرامى إلى إقامة حكم شعبى مباشر إلى مجرد كذبة نبيلة noble lie على يد منظرى النخبة ، وأضحى الإجماع على مبادىء وأهداف النظام الديمقراطى هو ما أجمع عليه أفراد النخبة لا المجتمع ككل ، وعلى هذا الأساس دعا دافيد ترومان David TRUMAN سنة 1959 م ، إلى نبذ المبدأ التقليدى للإجماع فى الديمقراطية التقليدية ، واقترح أن يحل محله مبدأ « إجماع النخب » Consensus of Elites ، وقد قصد به ذلك الإجماع المستمد من اتفاق قادة الأحزاب ، والنقابات العمالية ، والمؤسسات التجارية ، والمنظمات التطوعية الأخرى لغرض الدفاع عن أسس النظام السياسى القائم لغرض حماية مراكزهم الخاصة their own positions، من خطر الغوغائية اللامسؤولة من قبل الشعب Irris-ponsible demagogue ، ويستنتج الأستاذ كى V. O. KEY أيضاً أن العنصر الجوهرى لسلامة النظام الديمقراطى يكمن فى المعتقدات والتوافق بين

= هذه التعددية ، فإن الديمقراطية بخير ، لأنها تكفل حالة من المنافسة الحرة بين أفراد النخب ، وهذا الوضع يكفل حماية فعالة لحريات وحقوق المواطن العادى .
BACHRACH. op - cit. pp 35 - 6 ·

(1) COBB & ELDER. Participation in American Politics. op - cit. pp 3 - 4.

هؤلاء الذين يشكلون طائفة المؤثرين Influentials ، وقادة الرأى Opinion leaders والفاعلين سياسياً، ويستنتج داهـل أيضاً أن أصحـاب الشرعيـة الديمقراطية هم أولئك القادة أصحاب النفوذ، طالمـا أن قواعـد النظام الديمقراطى تعمل على تسوية منازعاتهم فيما بينهم، وتعمل على حماية مراكزهـم المتميزة privilged positions ، فهؤلاء لا يمكن أن يكونـوا إلا مدافعين عن العقيدة الديمقراطية Democratic Creed حتى ولو كانت أغلبية الناخبين تفضل مجموعة أخرى من الإجراءات[1].

الاتفاق على القيم الديمقراطية ضمن إطار النخبة هو صمام أمان النظام الديمقراطى وهو الحصن المنيع لحمايـة المؤسسات الـدستوريـة للبلد .

وانطلاقاً من هذه الفرضيات تم إفراغ النظرية التقليدية من محتواها ، وأفقدت مبرراتها التى تقوم أساساً على المشاركة الواسعة فى الشأن العام جرياً وراء الواقعية realism والاستقرار stability ، والفعالية efficiency ، وليس بالمستطاع بالطبع تحوير نظرية طوباوية وجعلها متماشية مع الواقع السياسى الراهن إلا بالقيام بعملية تغيير الأسس المعيارية لها ، وإحلال أسس أخـرى محلها ، وبـدا لهؤلاء أن هذه النقلة سـوف تضمن نقـل الديمقراطية من الجانب المتطرف « الراديكالى » إلى الجانب المحافظ[2] .

والآن يحق لنا أن نناقش المبررات التى تقوم عليها نظرية النخبة ، لنرى إن كان لأنصارها حق أو بعض الحق فيما يدعون .

أولاً : نأتى لقضية أساسية تعد حجر الزاوية فى هذه النظرية ، يعتقد أنصار النخبة أن حكم الفرد أو القلة يعد مسألة مبدأ نهائى أو أقصى -Amat

(1) WALKER, J. op - cit. pp 286 - 7.

(2) Ibid, p 289.

ter of ultimate principle . يقدم الأستاذ لبسون[1] L. LIPSON القضية فى الشكل التالى : الجنس البشرى مقسم إلى :

1 ـ العرق Race هؤلاء المختارون بحكم فضيلة السمو والتفوق .

2 ـ النسب anesstry القلة The Chosen .

3 ـ العمر age المختارة Few .

4 ـ الجنس sex .

5 ـ الدين religion .

6 ـ القوة العسكرية military strenth .

7 ـ الثقافة oulture هؤلاء المنبوذون بفضيلة الدنو .

8 ـ الثروة wealth والوضاعة The Subjected .

9 ـ المعرفة Knowledge الجماهير الخاضعة Masses .

من غير المنطقى تصنيف الناس من حيث مدى صلاحيتهم للحكم بسبب أعراقهم أو أنسابهم أو أجناسهم أو أعمارهم أو أديانهم أو بفضل ما لديهم من قوة عسكرية أو عضلية أو بسبب ثقافاتهم أو ثرواتهم ، بيد أن النقطة الأخيرة محل نقاش ، كما يشير الأستاذ تورسون T. Thorson ، إذ أنه يرى أن معيار المعرفة يعد سنداً صالحاً ومقبولاً لتصنيف الناس من حيث مدى قدرتهم على المشاركة فى إدارة الشؤون العامة ، وإصدار قرارات سياسية حكيمة ، إلا أنه تجب ملاحظة أن المعرفة فيما يتعلق بالشؤون السياسية ليست قاعدة عامة ، إذ من المتعذر البرهنة على أن أصحاب العلم والمعرفة هم ، فى جميع الأحوال وطبقاً لكل الظروف ،

(1) THORSON, T. The Logic of Democracy. op - cit. p 135.

على صواب فيما يتعلق بإصدار أحكام سياسية رشيدة ، البشر دائماً عرضة للخطأ ، وهذا هو ناموس الطبيعة .

معيار المعرفة هو المبرر الأساسى لحكم النخبة فى الإيديولوجية الشيوعية «الأرثوذكسية» وحدها زعامة الحزب الشيوعى التى تملك سر الإيديولوجية السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الروسى ، وحدها زعامة الحزب الشيوعى القادرة على معرفة هذه الأهداف[1].

إذا كان هناك من يدعى أن بعض البشر خلقوا لكى يحكموا ، وأن البعض الآخر خلقوا لكى يُحكموا ، فعليه وحده يقع عبء الإثبات [2] . Onus Prbandi

إذا كانت عملية صنع القرارات السياسية فى حقيقتها عملية مفاضلة بين بدائل وخيارات ، فما هو إذاً التبرير العقلانى لوصف أحكام البعض بالسمو والتفوق ، ووصم أحكام الآخرين بالحطة والرعونة ؟ ، أن مجرد الشروع فى مناقشة مثل هذه الأمور يعد ضرباً من الجدل اللغوى العقيم .

ثم يحق لنا أن نتساءل عن المبرر فى وزن خيارات البعض بمكيال أثقل من خيارات الآخرين ؟ ، هذا بالطبع لا ينفى حقيقة وجود الحكيم والأبلة فى كل مجتمع ولكن هناك فرق بين أن نحترم ونقدر آراء الحكماء والخبراء فى الشؤون العامة ، وبين أن نمنح هؤلاء سلطة تقرير تفوق ما لدى غيرهم ، بحكم أنهم أعلم وأعرف وأكثر خبرة .

إن المسلك الأول يبدو معقولاً ، ويتماشى مع المنطق الديمقراطى ، ولقد أخذت به الديمقراطيات القديمة ، أما المسلك الثانى فإنه لا يقف أمام حجة العقل والمنطق إذ من المستحيل ـ على الأقل من وجهة

---

(1) Thoroon Ibid, p 136.

(2) Thoroon Ibid, p 137.

نظرنا ـ إثبات أن بعض البشر سيكونون حكماء فى معالجة كل القضايا المعروضة ، وأن قراراتهم السياسية بشأنها ستكون بالقطع حكيمة ، كذلك يستعصى إثبات أن الآخرين سيكونون حتماً مخطئين بصدد معالجتهم لكل القضايا ، إذا استطاع امرؤ إثبات صحة القضية الأولى أو الأخيرة ، فإننا نعلن اعترافنا بأننا نعيش فى عالم آخر[1] .

ثانياً : تتجاهل هذه النظرية قصداً أى أمل فى توسيع القاعدة الديمقراطية فى المجتمع ، لا لسبب إلا لأن ذلك يتنافى مع الأساس الذى انطلقت منه ، والذى ادعت أنه أساس ديمقراطى ، فهى تدعى الديمقراطية ، ولكنها تصل فى نهاية الأمر إلى النقيض ، فهى تؤكد على وجوب حكم القلة ، وعلى حتمية وجود حكام ومحكومين فى كل المجتمعات ، ومنذ قديم الزمان ، وتؤكد أيضاً على استحالة الأخذ بأسلوب الديمقراطية المباشرة ، بل وحتى النظام التمثيلى الذى يعد إدراكاً ناقصاً للديمقراطية[2] .

يكمن العيب الأساسى فى هذه النظرية ـ كما يشير الأستاذان كوب COOBB وألدير[3] ELDER ـ فى أنه بينما كانت نظرية النخبة تهدف إلى إيجاد حل للمعضلة الأساسية المتمثلة فى المواءمة بين النظرية والواقع، نجدها قد وقعت فى ورطة ثلاثية المظهر:

المظهر الأول :

ويتمثل فى الأزمة المعيارية Normative Crisis ، إذ كانت النظرية التقليدية تسعى إلى خدمة أغراض وصفية ومعيارية : فهى كنظرية معيارية وضعت لنفسها هدفاً معيارياً محدداً تمثل فى مجموعة المثل والقيم الأخلاقية التى يجب على كل مجتمع أن يكافح من أجل الوصول إليها .

---

(1) Ibid, p 141.

(2) BOTTOMORE, Elites and Society. op - cit. pp 115 - 6.

(3) COBB & ELDER, op - cit. p 6.

فى حين لا يستطيع أنصار النخبة إثبات أن نظريتهم لا تزيد عن كونها نظرية وصفية تصف ما هو كائن فعلاً على أرص الواقع السياسى المعاش ، ولا يخفى ما فى هذا الوضع من خطورة إذ ترتب عليه تجريد النظرية التقليدية من فعاليتها السياسية بدعوى نقلها من المثالية والتطرف إلى الواقعية ، وهذا ما دفع الكثيرين إلى القول بعدم صلاحية النظرية المعاصرة كمجموعة من المثل التى يسعى كل مجتمع للكفاح من أجلها .

كما أنها بنقل مركز اهتمامها من الفرد والمشاركة الشعبية إلى مجموعة من الإجراءات السياسية ، تكون قد أوجدت معياراً جديداً يرتكز على أهداف جديدة هى الاستقرار السياسى والفعالية والمرونة وغيرها[1] .

ونكون بهذا الاستبدال قد صادرنا عن المطلوب ، وجئنا بما هو أدهى وأمر ، ونقع فى نفس الحيرة التى وقع فيها هوبسون HOBSON ، فيكون علينا أن نختار بين نظرية تبدو معيارياً صالحة ولكنها غير واقعية أو نظرية تتسم بالواقعية ولكنها تميل إلى الانحراف الشديد نحو مذهب النخبة[2] .

المظهر الثانى :

ويتمثل فى عجز النظرية عن مواكبة التغيرات الاجتماعية الدائمة ، كما أنها لا تصلح كدليل يمكن الاسترشاد به فى عملية صنع القرارات التى تهم المجتمع ، وهذا المظهر مرتبط بالمظهر الأول ، إذ إنه ناشىء عن السمة الوصفية للنظرية المعاصرة . فالتركيز على حفظ الاستقرار السياسى ، وكفالة الفعالية السياسية والاهتمام بخلق الآلية القادرة على إيجاد إدارة فعالة ، كل ذلك يؤدى إلى النظر إلى التغيرات الاجتماعية وغيرها من أنماط الصراع الاجتماعى الدائمة الحدوث على أنها انحراف

---

(1) PATEMAN, op - cit. p 15.

(2) BACHRACH, op - cit. p 99. & COBB & ELDER, op - cit. p 7.

عن الطريق السوى ، وليست مجرد حدث طبيعى فى الحياة السياسية للمجتمع[1] .

إن هذا المسلك يقف عاجزاً عن تقديم العون اللازم للعلم السياسى بقصد إيجاد الحلول الناجعة لمعضلات الجنس البشرى فى أوقات الأزمات ، فلا يخلو نظام سياسى من أوقات حرجة ، وأزمات ناتجة عن التقلبات الاجتماعية والسياسية المستمرة ، وغالباً ما تتجسد هذه الأزمات فى أعمال الشغب والعنف وإثارة القلاقل تبحث عن حل لها ، وتقف النظرية المعاصرة حيرى أمام هذه الظاهرة ، ونجد فى التاريخ المأسوى لبعض الطبقات المضطهدة فى أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية دليلاً على صعوبة التوصل إلى ترضية كافة المطالب فى تلك المجتمعات ، فماذا تعطى النظرية المعاصرة لأولئك الذين يناضلون من أجل إسماع مطالبهم . والاعتراف لهم بكافة الحقوق السياسية والمدنية الممنوحة لكل البشر بدون استثناء ؟ ، وبماذا تجيب هذه النظرية على أولئك الذين يناهضون تركيز السلطة ، ويطالبون بحد أدنى من المشاركة السياسية العادلة[2] ؟

قد يتم استعمال وسائل التمويه ، والترضيات المؤقتة ، أو الالتجاء إلى أسلوب مواجهة العنف بالعنف ، إن منظرى النخبة يلومون النظرية التقليدية على أنها لعنة على الاستقرار السياسى ، ولكننا نعتقد أن الأنظمة السياسية المعاصرة قد تكون أولى بهذه اللعنة .

المظهر الثالث :

تركيز الاهتمام على أجهزة النظام السياسى ذاته ، وبيان شروط عمله ، والوظائف التى يؤديها ، ففى حين ينصب الاهتمام على دراسة طبيعة النخبة الحاكمة أو الخصائص المميزة لها ، والوظائف السياسة التى

---

(1) WALKER, op - cit. pp 293 - 5.

(2) COBB & ELDER, op - cit. p 8.

تؤديها ودورها الحساس فى توجيه السياسة العامة ، نجدها تتجاهل فى الغالب التعرض للشروط التى يمكن للجماهير أن تشارك فى ظلها فى حكم نفسها بنفسها[1] . كما أن هذه النظرية تفتح الطريق أمام التحيز لطبقة دون أخرى فيما يتعلق بترتيب الأفضليات للقضايا والمسائل المطروحة يؤكد ذلك بعض الكتاب الأمريكيين حيث أثبتوا أن النظام السياسى القائم فى الولايات المتحدة ينطوى على تحيز واضح لصالح جماعات دون أخرى[2] . وإن هذا التحيز كامن فى صلب النظام ، وطالما أنه يسبغ الصفة الشرعية على التوازن السياسى القائم بين الجماعات السياسية المنظمة فى أحزاب وجماعات ضغط وجماعات مصلحية ونقابات واتحادات ، فإن القضايا والبدائل المطروحة سوف تميل إلى التعبير عن مصالح هذه القوى المتمتعة بالصفة الشرعية ، وهذا يؤدى بالطبع إلى تسخير قوة الدولة والشرعية ـ كما يؤكد الأستاذ نبرغ NIEBURG للحفاظ على المكتسبات والامتيازات التى تعكس أوضاع اللامساواة بين الجماعات[3] ويظهر ذلك واضحاً حينما تبرز إلى السطح مصالح جديدة نشطة كمنافس للمصالح الشرعية القائمة .

وهنا قد تلجأ الجماعات المستفيدة من الوضع الراهن إلى رداء الشرعية والقانون مستعملة الرغبة فى حفظ الأمن الاجتماعى كقناع لمقاومة هذا الوافد الجديد غير المرغوب فيه ، وهى تهدف فى الواقع إلى حماية امتيازاتها المذكورة ، والنتيجة المتوقعة هى إما شل نشاط الجماعات المحرومة من حق التعبير عن مصالحها وآرائها ، أو أن تكفل النخبة الحاكمة من خلال توقع رد الفعل العام نوعاً من التأثير الشعبى غير المباشر على عملية صنع القرارات بدون أن تلزم نفسها بإيجاد مؤسسات سياسية

---

(1) Ibid, p 9.

(2) Ibid, pp 10 - 11.

(3) Ibid, p 11.

رسمية يتم من خلالها التعبير عن المطالب الشعبية مباشرة ، ليس أمام المواطن إلا التعبير عن رأيه من خلال وسائل الإعلام المختلفة بصفة دائمة أو من خلال الانتخابات بصفة دورية[1] ولكن لا يوجد ما يمنع من التلاعب بتلك الوسائل عن طريق تزييف الحقائق والمعلومات .

ثالثاً : التأكيد على أن الديمقراطية هى مجرد طريقة سياسية Political Method أو آلية سياسية political Macninary قد يقود إلى اعتبار أن الأنظمة السياسية القائمة حالياً فى المجتمعات الغربية هى الديمقراطية بعينها ، وهنا قد لا يجد الباحث أمامه أساساً واضحاً يمكن الاستناد إليه بصدد الحكم على نظام سياسى ما بأنه أكثر ديمقراطية أو أرستقراطية بالمقارنة مع غيره ، ليس أمامنا والحالة هذه إلا اللجوء إلى المعيار الذى نادى به ريموند آرون ورويرت داهل ، والذى يقوم على أن الأنظمة السياسية الغربية ذات نخبة مقسومة Divided Elite بينما يحكم الأنظمة السياسية من النمط السوفييتى نخبة موحدة Unified èlite [2] .

كما أن هذا الاتجاه يؤدى إلى تقديس هذه الطريقة السياسية فى حد ذاتها . والتى لا تزيد عن كونها مجموعة من المبادىء الإجرائية المعمول بها فى ظل النظام السياسى القائم مثل : حرية النقاش ، وحق المعارضة ، وحق انتخاب النواب ، وإمكانية محاسبة الحكام أمام الهيئة الناخبة ، وغيرها من المبادىء الخاضعة لمختلف التفسيرات ، فكيف يستطيع الباحث فى غياب معيار ديمقراطى عام يعكس أغراض النظام السياسى ومثله ، أن يفسر هذه المبادىء بدون اللجوء إلى تلك المعايير الواقعية القابلة للتغيير بين لحظة وأخرى[3] .

---

(1) WALKER, op - cit. p 286.

(2) BACHRACH, op - cit. p 24. see also R. DAHL, Preface to Democratic theory. op- cit. p 133. SINGER, op - cit. p 121.

(3) BACHRACH, op - cit. p 25.

إن الادعاء بأن الديمقراطية أدت دورها وانتهت إلى أقصى غاياتها يتعارض مع تأكيد جون ستيورات مل على العمل غير الكامل للديمقراطية Unfinished Business وأنه يوجد دائماً ما يمكن الكفاح من أجله فى ظل النظام الديمقراطى بحكم طبيعته الدائمة التغير ، إذ أن المشاركة السياسية تعتمد فى فاعليتها وجدواها على طبيعة النظام السياسى القائم ، وعلى حركية وفاعلية المعنيين بالمشاركة أنفسهم .

لذلك فإن التركيز على المظاهر السلبية للمشاركة وإعاقة أية نزعة جماعية لها لا يضفى على النظام السياسى القائم إلا شرعية ناقصة ويعفيه فى ذات الوقت من التطلع إلى تطبيق ديمقراطية أكثر كمالاً ، إن الإيحاء للجماهير بأن مجرد استجابة وقابلية الحكام للحساب الشعبى - إذا تحقق فعلاً - هو عين الديمقراطية ، يوهم المواطن بأوضاع لا تتطابق مع النهج الديمقراطى السليم(1) .

كما أن القول بأن النخبة فى الأنظمة السياسية المعاصرة هى المدافع الحقيقى عن القيم الديمقراطية محل تساؤل واسع ، علينا ألا نتوقع قيام النخبة بهذا الدور بل لقد عبر الأستاذ باتشراش BACHRACH عن مخاوفه من أن تتسلح النخب بقناع الشرعية الديمقراطية لمقاومة وعرقلة التطلعات الشعبية من جهة ولحماية مصالحها وامتيازاتها من جهة أخرى(2) ، ولذا ليس غريباً أن يصف أنصار النخبة أية محاولة لإدخال الجماهير فى اللعبة السياسية على أنها دعوة للشمولية(3) .

فلا ندرى - للأسف الشديد - أيهما أحق بهذا الوصف : أنظمة النخبة المتحدة United elite القائمة فى المجتمعات الشيوعية ، أم الدعوة

---

(1) KAVANAGH, D. Political Behaviour and Participation. op - cit. pp 121 - 2.

(2) Ibid, p 123.

(3) KORNHAUSER, W. The politcs of Mass Society. op - cit. p 33.

إلى المشاركة السياسية الواسعة ؟ تقف الديمقراطية المعاصرة حيرى أمام هذا الوضع .

إذا كان مكمن الخطر فى توسيع نطاق المشاركة السياسية، ألا يعنى هذا أن أية محاولة لإصلاح الوضع السياسى الراهن سوف تودى بالاستقرار السياسى .

ألا تعنى التربية السياسية ووعى الجماهير سياسياً تهديد المصالح والامتيازات المكتسبة للنخبة الحاكمة ؟ . ومن جهة أخرى : ألا يعنى إبعاد الجماهير سياسياً إعاقة تطور ونمو النظام الديمقراطى ؟ .

الفصل الثالث

المشاركة السياسية فى النظرية العالمية الثالثة

تمهيد :

تبين لنا من خلال دراستنا لمفهوم المشاركة السياسية فى الفصلين السابقين ذلك التبدل الجوهرى الذى طرأ عليه ، ففى حين كانت المشاركة فى ديمقراطية أثينا هى حجر الزاوية ، بل هى الحرية بكل ما تعنيه هذه الكلمة من معنى ، لم تتعد مظاهر المشاركة فى الديمقراطية الليبرالية حق الاقتراع العام مع الأخذ ببعض وسائل الديمقراطية شبه المباشرة كالاستفتاء ، والاعتراض الشعبى والرفض الشعبى ، والحق فى تكوين المنظمات والجمعيات السياسية كالأحزاب وكتل الضغط ، وبذا اقتصر دور المبادرة السياسية للفرد فى القيام بنشاط سياسى دفاعى تمثل فى ممارسة حق الانتخاب بصفة دورية ، ودفاعى ، لأن المقصد النهائى من العملية الانتخابية هو حماية الأفراد من عسف السلطة الكيفية للحكام - ولذا ترك المواطنون ليحكموا على نظام لم يساهموا فى صنعه، وليصبحوا جانباً مضاداً ووديعاً من السلبيين على حد تعبير الأستاذ دافيز، تلك الطبقة التى

ساعدت بشكل فعال على إسقاط حكومات أوربا الأرستقراطية فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر[1]

وقبل الخوض فى تبين مظاهر المشاركة السياسية فى النظرية العالمية الثالثة نود أن نشير إلى أن أسلوب الاستفتاء باعتباره وسيلة من وسائل الديمقراطية المباشرة يعد إدراكاً ناقصاً للمثال الديمقراطى وإن كان يفضل الأسلوب التمثيلى إلى حد بعيد وكثيراً ما اقترن استعماله بتحقيق مآرب شخصية للحكام ، والتاريخ السياسى لفرنسا المعاصرة يبرهن على ذلك ، كما تم استعمال نفس السلاح من قبل طغاة معاصرين أمثال هتلر سنة 1934 م للوصول إلى منصب المستشارية ورئاسة الرايخ ، كما استعمله موسولينى للمصادقة على لائحة المرشحين الذين اقترحهم هو كأعضاء للمجلس النيابى كذلك استعمله فرانكو FRANCO للمصادقة على القانون المنظم للدولة ، والذى يحدد طرق خلافته[2] .

والعيب الجوهرى الذى يلزم مؤسسة الاستفتاء هو أنها تضفى قناعاً براقاً على مبدأ السيادة الشعبية ، فى حين أنها تتمخض فى الواقع عن تقييد هذه السيادة ومنعها من التعبير عن ذاتها بحرية كاملة وقصرها على قول كلمة نعم أو لا .

وقد أتاحت النظرية العالمية الثالثة مجالاً واسعاً للمشاركة الشعبية المباشرة فى ممارسة السلطة . وتعدت المشاركة فى الواقع المجال السياسى إلى كافة مجالات الحياة الأخرى فى المجتمع الجماهيرى الجديد . ويعكس هذا المظهر الفلسفة السياسية التى تتجسد فى النظام

---

(1) WALKER, J. Acritique of the Elitist theory of Democracy, op - cit p 288.

(2) شانتيبو ، برنارد ، الاستفتاء والديمقراطية ، بحث مقدم إلى الندوة العالمية حول فكر معمر القذافى ، جامعة مدريد المستقلة ، ديسمبر 1980 م ، منشورات المركز العالمى لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر . الجزء الأول ، ص 130 .

الديمقراطى المباشر الذى تم تبنيه بموجب إعلان سلطة الشعب مريخ 1977 م بسبها ،حيث نصت الفقرة الثالثة منه على أن : « السلطة الشعبية المباشرة هى أساس النظام السياسى فى الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية ، ويمارس الشعب سلطته عن طريق المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية والنقابات والاتحادات والروابط المهنية ومؤتمر الشعب العام ، ويحدد القانون نظام عملها »[1] .

إن الهدف من هذا التنظيم السياسى الأفقى هو كفالة أقصى حد من المشاركة السياسية لجميع المواطنين من خلال المؤتمرات الشعبية الأساسية التى تقوم بصنع القرارات السياسية جماعياً، ومن خلال اللجان الشعبية الإدارية التى تصعد من بين أعضاء المؤتمرات والتى تقوم بتنفيذ الإرادة الشعبية المتجسدة فى تلك القرارات والقوانين (الأعمال التشريعية) ، وتكون فى ذات الوقت خاضعة عضوياً ووظيفياً لرقابة أعضاء المؤتمرات الشعبية الجماعية والفردية .

ويمكن القول أن مفهوم المشاركة فى النظرية العالمية الثالثة يرتكز على فكرة مركزية تتمثل فى « أن الفرد هو أقدر من غيره على إشباع حاجاته وتخطيط حياته الخاصة فى وضع مناسب وبكيفية راقية »[2] .

وتجد هذه الفكرة أساسها فى النظريات الديمقراطية القائمة على مبدأ المشاركة السياسية، وتسمى بديمقراطية المشاركة Participatory Democracy ، وتقوم هذه المسلمة على الإيمان بقدرة المواطن فى النظام الديمقراطى على تحمل جميع أعباء المسؤولية السياسية عن جدارة ، إذ بتبنى الديمقراطية المباشرة يكون قد تحقق الإطار السياسى المنشود الذى

---

(1) الجريدة الرسمية . العدد (1) ، السنة (15) ، ص 67 .

(2) سلسلة الشروح، الصراع على السلطة، ك 8، منشورات المركز العالمى لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر ص 20 .

من خلاله يمارس كل مواطن حقه السياسى بنفسه . وقد كفل هذا النظام لكل مواطن ممارسة هذا الحق بمجرد قيد اسمه فى سجلات أقرب مؤتمر شعبى لمحل سكناه دون حاجة لدفع رسوم، أو تكبد مشاق أخرى من أى نوع كان، كما شمل التنظيم الجديد الرجال والنساء، لأن « الحرية ـ كما وصفها العقيد معمر القذافى ـ ليست قاصرة على الرجال دون النساء، كل مواطن ومواطنة لا بد أن يمر كل منهما على المؤتمر. . . . وعليه كل مواطن لا بد أن يكون فى مؤتمر شعبى أساسى ، ولا مواطن خارج المؤتمرات الشعبية الأساسية»[1] .

نجد هنا حرصاً واضحاً على ضرورة مشاركة كل مواطن سياسياً عن طريق تسجيل اسمه ، ليصبح بمجرد هذا التسجيل عضواً تام العضوية فى المؤتمر الشعبى الأساسى وعلى هذا الأساس نتناول ملامح هذه المشاركة فى مبحث أول ، ووظائفها فى مبحث ثانٍ ، ثم نقوم بتقييم ونقد هذا التنظيم فى مبحث ثالث .

---

(1) السجل القومى ، منشورات المركز العالمى لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر ، المجلد الثامن ، ص 244 - 245 .

ملامح المشاركة السياسية في النظرية العالمية الثالثة

يستدعى تطبيق الديمقراطية المباشرة بالضرورة مشاركة شعبية سياسية ، إذ بدونها ينتفى هذا الوصف ، وتستدعى المشاركة الشعبية الواسعة بدورها وجود شعب حاضرٍ واعٍ ومستعد لتحمل أعباء هذه المشاركة ، إذا أريد تحقيق الحرية فعلياً وإذا أريد تحقيق مفهوم المواطنة الصالحة :

أولاً : لذلك فإن أولى ملامح هذه النظرية تتجسد فى الحرص على صنع المواطن الصالح ، ونقصد به ذلك المواطن الواعى الإيجابى ، والذى يشعر أنه مسؤول شخصياً عن صلاح مجتمعه ، وأنه الحارس الأمين على حريته وقيمه ، فالمشاركة كما هى حق ثابت هى واجب أيضاً ، ونجد أن هناك ربطاً محكماً بين العضوية فى المؤتمرات الشعبية الأساسية وبين استحقاق صفة المواطنة ، فلا « مواطن خارج المؤتمرات الشعبية »[1] .

---

(1) السجل القومى ، م 8 ، ص 245 .

ونلاحظ ذلك أيضاً فى قول المفكر معمر القذافى « من واجبك أن تبنى بلدك بهذا الشكل ، ومن حقك أن تسهم فى صنع مستقبل بلدك كفرد ، وبالتالى لا بد أن تكون عضواً فى المؤتمر الشعبى الأساسى ، والمسألة ليست اختيارية ، هذه مثل حق المواطنة وحق الجنسية »[1] .

إن الفرق شاسع بين مواطن فى دولة ديمقراطية ، ورعية فى دولة استبدادية إن عماد النظام الديمقراطى المباشر هو المواطن ، أو نوعية هذا المواطن ، ولذلك تنحصر مهمة الدولة الفاضلة فى إنماء المواطنين نمواً متصلاً فى الخلق والحكمة والشخصية وتعزيز الولاء المتبادل وحب الخير العام[2] .

ثانياً : قرنت النظرية العالمية الثالثة فكرة المشاركة بقضية الحرية ، فالديمقراطية المباشرة هى نظام الحرية ، وتؤخذ الحرية هنا بمعناها الإيجابى ، أى المشاركة السياسية المباشرة ولقد رأينا أن أهل أثينا كانوا يسمون نظامهم السياسى « نظام الحرية » . لأنهم كانوا بالفعل أحراراً ، يمارسون حريتهم بدون عائق ، يقول المفكر معمر القذافى « عضوية المؤتمرات الشعبية للرجال والنساء كل سكان الفرع البلدى وكل سكان البلدية لا بد أن يكونوا أعضاء فى المؤتمر الشعبى الأساسى لبلديتهم أو للفرع البلدى الذى يتبعونه»[3] . فالمؤتمرات الشعبية الأساسية هى القنوات الطبيعية للمشاركة ، وبهذا تكون النظرية العالمية الثالثة قد تجاوزت المظهر السلبى للحرية الذى تتبناه الديمقراطية الليبرالية، والذى يتمثل فى كفالة حريات الأفراد من عسف السلطة الكيفية للحكام، بيد أن« الحرية بكافة مظاهرها لا تكتمل بل تظل «ناقصة أو مسلوبة ما لم تكن السلطة والثروة والسلاح بيد الجماهير الشعبية فلا تكون حكراً فى يد طبقة أو فئة أو

---

(1) السجل القومى ، م 7 ، ص 162 .

(2) نصور ، أديب ، دور الدولة فى خلق المواطن الصالح ، مرجع سبقت الإشارة إليه ، ص 184 .

(3) السجل القومى ، المرجع السابق ، م 8 ، ص 244 - 245.

فرد »[1] ، فالحرية لا تكتمل إذا لم تتحقق بمظاهرها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتتحقق الحرية السياسية بتطبيق الديمقراطية المباشرة والتى هى فى جوهرها مشاركة شعبية مباشرة فى صنع القرارات التى تمس حياة المجتمع وكل مواطن ، ولكن هل يصبح المواطن حراً بمجرد حصوله على حقه السياسى ؟ أم هل للتمايز فى الثروة والمكانة الاجتماعية دور فى إنقاص هذه الحرية، وجعلها مجرد إطار باهت يخفى وراءه فروقاً اقتصادية واجتماعية شاسعة؟

نادى روسو ـ كما رأينا ـ بتحقيق المساواة الاقتصادية النسبية إذا أريد تحقيق مساواة سياسية فعلية ، ومن ثم ديمقراطية أكثر كمالاً « بقيام سلطة الشعب يصبح كل الناس أعضاء بالمؤتمرات الشعبية كما يصبحون متساوين ، يقعدون سوياً جنباً إلى جنب على نفس الكراسى »[2] ، تلك هى المساواة السياسية ، ولكن هل تكفى هذه المساواة لتحقيق نظام الحرية الحقة ؟ تجيب النظرية العالمية الثالثة على ذلك بالقول إن سلطة الشعب لا تكتمل حتى « يتحرر الجميع من كل القيود ويتساوون قيمياً ومادياً ، فالمساواة لا تكون حقيقية ، كما لا تستقيم الديمقراطية فى وضعها الأمثل دون تساوى الوضع الاجتماعى لجميع أفراد المجتمع »[3] .

« وإذ يتساوى جميع الناس ، فإن المجتمع الجماهيرى يكون قد أصبح واقعاً معاشاً بالنسبة لأفراده »[4] فحياة الديمقراطية وبقاؤها يعتمدان بالدرجة الأولى على تصحيح أوضاع اللامساواة فى المراكز والفرص ، أى بالقضاء على الظلم الاجتماعى . وهذا ما دفع كاتباً مثل ليرنر LEARNER إلى الدعوة إلى ديمقراطية مناضلة . Militant Democracy تقف فى وجه أرستقراطية الثروة ، وغطرسة السلطة «Aristocracy of Wealth and Inso-

---

(1) سلسلة الشروح ، المرجع السابق ، العدد الثامن ، ص 35 .

(2) المرجع السابق ، ص 31 .

(3) المرجع السابق ، ص 57 .

(4) نفس المرجع السابق ، ص 58 .

lence of Power »[1] ، إن التركيز على الحرية والمساواة القانونيتين قد لا يفى بالغرض ما لم تقترن هذه المظاهر السياسية بمساواة اقتصادية نسبية فى المراكز والفرص ونقط الانطلاق ، نادى الأستاذ كول G. D. H. COLE فى مطلع هذا القرن بتحقيق مساواة اقتصادية إذا ما أريد تحقيق مساواة سياسية فعلية ، ولذلك نجده قد طالب بالقضاء على مظاهر عدم المساواة فى الثروة والمراكز الاجتماعية ، وأكد بأن حالات عدم المساواة الشاسعة فى الثروات والمراكز الاجتماعية تنعكس فى لا مساواة شاسعة فى التعليم والسلطة والقدرة على السيطرة على البيئة[2] ، لأن حرية الاختيار الحقيقية لم تتوافر لدى الناخب ـ طبقاً للمؤسسات النيابية القائمة فى الأنظمة السياسية الغربية ـ فى اختيار من يمثله ، ولا فى القدرة على توجيهه ومراقبته ، فهذه الأنظمة تنكر على المواطن حقه فى المشاركة المباشرة فى صنع القرار السياسى ، ولذلك ما أن يقوم بانتخاب من يمثله ، لم يبق أمامه طبقاً لمنطق النظام النيابى إلا أن يدع غيره يحكمه[3] .

ثالثاً : لم تقتصر المشاركة فى النظرية العالمية الثالثة على الجانب السياسى فحسب ، بل شملت جوانب أخر عديدة فى حياة المجتمع ومشاركة بهذا الشكل لا بد أن تنعكس آثارها على خلق مجتمع يقوم على المشاركة يتحمل أعضاؤه مهمة تطوير الحياة العامة وجلب المنفعة المشتركة على أساس تعاونى وتكاتفى ، إن الفرد فى النظام الديمقراطى يجب أن يتحلى بقدرة معقولة على المشاركة فى جميع النشاطات الجماعية ، وألا تقتصر هذه المشاركة على الجانب السياسى فقط ، إذ إن الوضع سيكون « مضحكاً وسخيفاً معاً ، أن يدّعى فرد أو جماعة قدرتهم على تحقيق هذه المهمة أكثر من أصحاب الشأن أنفسهم ، إن هذا الادّعاء السخيف هو

---

(1) BACHRACH, op - cit. p 29.

(2) PATEMAN, op - cit. p 39.

(3) Ibid, p 37.

الذى جعل البشرية ترتكس عصور طويلة فى ظلام التخلف والصراع على السلطة »[1] .

تعلن النظرية العالمية الثالثة عن إيمانها بقيمة الإنسان ، وضرورة تطويره عقلياً وخلقياً من خلال مجتمع يقوم على المشاركة السياسية والاقتصادية والاجتماعية حتى يتسنى تحقيق العدالة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، لم تقيد المشاركة بقيد الملكية أو الثروة أو الحسب أو النسب ، ليس هناك من قيود عدا قيد السن أو التسجيل ، وهى مجرد قيود تنظيمية إدارية .

إن النظرية العالمية الثالثة تفسح المجال واسعاً لتطبيق مبدأ تطابق الشعب الحاكم مع الشعب المحكوم عبر المؤتمرات الشعبية فهى « الوسيلة الوحيدة للديمقراطية الشعبية إن أى نظام للحكم خلافاً لهذا الأسلوب ، أسلوب المؤتمرات الشعبية نظام حكم غير ديمقراطى »[2] والمشاركة المثلى فى جميع شؤون المجتمع من سلطة وثروة وسلاح لا تتحقق إلا عبر هذه المؤسسات السياسية المبتكرة . ومن هنا جاء تكامل الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية للنظرية العالمية الثالثة من أجل بناء مجتمع جماهيرى سعيد لأنه حر .

---

(1) سلسلة الشروح ، العدد الثامن ، ص 20 - 21.

(2) معمر القذافى . الكتاب الأخضر ، الفصل الأول . ص 45 .

* أنظر القانون الجديد المتعلق بالمؤتمرات الشعبية رقم 9 لسنة 84 م .

المبحث الثانى

وظائف المشاركة السياسية فى النظرية العالمية الثالثة

يمكن حصر هذه الوظائف فى النقاط التالية :

أولاً : إنها أصدق طريقة لتجسيد أمانى وأحاسيس الجماهير من قبل الجماهير نفسها . « فالجماهير تعبر بنفسها عن أمانيها وتحس بإحساسها وتحلم بأحلامها وتحكم نفسها دون قيود ودون وصاية أو هيمنة من أحد »(1) وبهذا تهىء المشاركة الوسيلة الفعالة للتعبير عن مصالح الجماهير مباشرة ، ويتم فى ذات الوقت تفادى خطر طغيان المصالح السيئة Sinsiter Interests للحكام على المصلحة العامة ، ويتم تفادى خطر إساءة استعمال السلطة من قبل فرد أو أقلية ويقع هذا المحظور عادة حينما ينعدم التفريق بين المصلحة الخاصة للحكام وبين المصلحة العامة ، وذلك حينما يعتبر الحكام أن ما هو خير بالنسبة لهم هو بالطبيعة خير للجميع(2) ، ومن ثم

---

(1) نفس المرجع السابق ، العدد الرابع ، ص 23 .

(2) THOMPSON, The Democratic Citizen. op - cit. pp 55 - 6.

جاء التأكيد على إمكانية قيام كل فرد بتحقيق مصالحه بنفسه ، وكلما ازدادت ثقة الجماهير الواعية بنفسها وفى قدرتها على تحقيق مصالحها ، كلما ساعد ذلك على ازدياد قدرتها على تبصر مصالحها المستقبلية ، وكلما أدى ذلك أيضاً إلى ترسيخ جذور الديمقراطية المباشرة .

إن قيام الغير بتحقيق المصالح الجماعية مهما كان هذا الغير خبيراً وحكيماً يحرم المواطن من فرص معرفته بمصالحه بنفسه وتحقيقها بنفسه أيضاً ، وفى هذا دليل على مدى الارتباط بين ازدياد المعرفة السياسية للمواطن وبين قيامه بممارسة حقه السياسى بنفسه ، إن المواطن فى نظرنا يعد أفضل من يحكم بوجود مصالحه من عدمها ، فلا يحتاج إلى أى نمط من التمثيل الرمزى الذى يوهمه بأنه يقوم بتحقيق مصالحه نيابة عنه وهو لا يقوم فى بعض الأحيان إلا بالعكس .

ثانياً : التأكيد على القيمة الاجتماعية للإنسان واحترام آدميته ، فبينما تتجه نظرية النخبة إلى التركيز على مؤسسة القيادة ، وبيان الشروط التى تتيح لها ممارسة السلطة بفعالية ، نجد أن النظرية العالمية الثالثة تسعى إلى تحقيق آدمية الإنسان[1] ، لأن قيمة الإنسان تتحقق فعلياً باعتماد كافة المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية على الإسهام المادى والمعنوى لكل مواطن ، وبذا تتلون هذه المؤسسات بلون هذا الإنسان وتعتمد فى بقائها ونجاحها على مدى إيجابية وفاعلية هذا الإنسان ، ومدى قدرته على تحمل المسؤولية ، فالمجتمع الجديد لا يمكن أن يوصف بالحرية ، ما لم تكن نواته « الإنسان » محترمة ومصانة فى المقام الأول ، ولا تتبين قيمة الإنسان فى المنظور الجديد إلا بمقارنة قيمته فى المجتمعات التى تطغى فيها النظرة المادية للإنسان ، فأين هى القيمة الروحية للإنسان التى أكدتها الأديان السماوية ونواميس الأخلاق ؟ . « إن قيمة الإنسان فى العالم المعاصر تقاس بما يملك . . . . أى أن قيمة

(1) سلسلة الشروح ، نفس المرجع السابق ، العدد الخامس ، ص 8 .

الإنسان فى العالم المعاصر تقاس بما لديه من مال فمن يملك مالاً وفيراً ارتفعت قيمته ومن كان فقيراً فقد أية قيمة »[1] فالقيمة الفعلية للإنسان تتحقق بتحرره من كل القيود التى تطمس وجوده الفعال[2] . وتجد تلك الحرية الفعلية تعبيرها السليم من خلال تطبيق الديمقراطية المباشرة ، التى تكفل أقصى تعبير عن الطاقات الكامنة والإبداعات الخلاقة ، وتنمى فى الإنسان روح التضحية والمثابرة والإيثار والشجاعة الأدبية ، وحب التعاون الجماعى . وأهم من كل ذلك تنمى فيه الشعور بأنه لم يعد آلة خالياً من الروح ، وإنما هو مخلوق كرمه الله جل وعلى ، وأسبغ عليه نعمة العقل والتفكير ليستخدمها فى جلب الخير لنفسه ولمجتمعه .

ثالثاً : التأكيد على الوظيفة التربوية للمشاركة ، وتعد هذه الوظيفة ذات أهمية بالغة ، يعلق الأستاذ دافيس DAVIS على ذلك بقوله إن « الديمقراطية التقليدية » ديمقراطية المشاركة » ذات أهداف طموحة لأنها تسعى إلى تربية كافة أفراد الشعب إلى النقطة التى تصل فيها طاقاتهم الأخلاقية والعاطفية والعقلية إلى مداها الكامل ، وحيث يؤسسون بحرية وبفعالية مجتمعاً أصيلاً ، والاستراتيجية التى يتم من خلالها الوصول إلى ذلك الهدف تتجسد فى استخدام النشاط السياسى الجماعى لغرض تحقيق التربية العامة ، وأن المقصود بالعمل غير الكامل «unfinished business» فى ديمقراطية المشاركة هو تطوير خطط العمل والمتطلبات المحددة التى تخلق الأمل فى التقدم تجاه سياسة ديمقراطية أصيلة »[3] .

إن الفكرة المركزية فى نظرية روسو ـ كما رأينا ـ هى الوظيفة التربوية للمشاركة ، فوظيفة الدولة المثالية تتمثل فى تطوير الإنسان المسؤول سياسياً واجتماعياً إذ بالمشاركة يتعلم المواطن كيفية معالجة أمور

---

(1) نفس المرجع السابق ، ص 3 .

(2) نفس المرجع السابق ، ص 39 .

(3) PATEMAN, op - cit. p 21.

لا تخصه هو فحسب ، وإنما تخص الجماعة ككل ، وأن يقدر المصلحة العامة التى تتجاوز مصالحه الآنية الشخصية ، ويتعلم أيضاً أن تحقيق مصلحته الخاصة رهين بتحقيق المصلحة العامة للارتباط القائم والدائم بينهما ، ويؤكد مل على ذات المطلب كما رأينا فى الفصول السابقة ، ونجد أن جون ديوى يعبر عن هذا الهدف بتأكيده على أن كل معرفة أصيلة بما فيها المعرفة السياسية لا يمكن إحرازها إلا بالحركية والإيجابية «acting upon the world» فلا يمكن إحراز هذه المعرفة باتخاذ المواقف السلبية ، يجب على البشر إذاً أن يعملوا ويجب عليهم السعى وراء تغيير ظروف حياتهم ، إذ لو وقف الإنسان دون حراك ودون القيام بالتأثير على محيطه السياسى لن يتأتى له معرفة مصالحه السياسية. إن هذه المعرفة لا تتأتى بمجرد الإدراك بأن للإنسان مصالح ورغبات فحسب ، وإنما تتحقق المعرفة الكاملة بترجمة هذه مصالحاً والرغبات المعيشية فى مشاركة مباشرة فى صنع القرارات السياسية التى تمس حياته ، ويتم عن طريق هذه المشاركة التعرف على مطالب ورغبات جديدة تترجم أيضاً فى أعمال سياسية جديدة . ولقد أثبتت الدراسات السياسية أن من يمارسون حق التصويت هم عادة أكثر معرفة سياسية ، وإلمام بقضايا السياسة من أولئك الذين يمتنعون عن هذه الممارسة .

الثابت على أى حال أن المشاركة السياسية تعزز المعرفة السياسية وتعزز القدرة والاستعداد على تحصيلها . كما أن المعرفة السياسية بدورها تؤدى إلى تعزيز نسبة المشاركة ، توجد علاقة تبادلية إذاً ، فكلما زادت نسبة المشاركة ، كلما كان المواطن أكثر تقبلاً للأفكار السياسية الجديدة ، وكلما أدى ذلك إلى تنمية خبرته وقدراته(1) ، بهذه المشاركة ننتقل إلى مجال فسيح يسمح لعقل الإنسان بالعمل ، ولطموحه بالامتداد ، الأمر الذى لا مجال للوصول إليه عبر الثورة الشعبية التى تصل الجماهير عن

---

(1) THOMPSON, op — cit. pp 60 - 62.

طريقها إلى السلطة ، فتلغى بذلك الوصاية على الشعب إلى الأبد ويكون بإمكان كل إنسان أن يصبح مسؤولاً عن نفسه ديناً ودنيا »[1] .

نخلص إلى أن تربية المواطن الصالح هى أسمى وظيفة للدولة[2] الصالحة « ومهمة الدولة لا تقتصر على تربية الحيوان السياسى ، وإنما مهمتها هى خلق الإنسان المواطن الصالح القادر على حكم نفسه بنفسه والقادر على صياغة القوانين »[3] وتتيح وسيلة المشاركة للمواطن المناخ الكامل والمهيأ للعمل ، وتستطيع الدولة من خلال وسائل التربية الحديثة ووسائل الإعلام المتاحة أن تساهم فى صناعة المواطن بالطريقة التى تشاء ، وتتوقف جودة المصنوع على مهارة الصانع ، وصناعة المواطنة الصالحة ليست بالأمر الهين ، وإنما تحتاج إلى المثابرة والصبر من قبل أجهزة الدولة المختصة ، ويعتقد أستاذنا د . أديب نصور أن صناعة المواطنة لا تتم إلا بتوافر الشروط التالية :

1 ـ علم الواجبات : وذلك بتعريف الناشئين بواجبات الوطن وكيفية القيام بها عن طريق الوسائل التربوية المتاحة من دروس وكتب التربية الوطنية .

2 ـ توفر الرؤيا عن الهدف المنشود من الدولة الفاضلة وعما يجب أن تكون عليه الدولة .

2 ـ حب الوطن والاعتزاز به ، ولا يتوفر هذا الحب إلا بحب كل مواطن لأخيه المواطن ، دولة ساد فيها الكره والبغض والحقد بين أبناء الوطن

---

(1) سلسلة الشروح ، نفس المرجع السابق ، العدد الرابع ، ص 5 .

(2) والدولة بمفهومها الجديد فى النظرية العالمية الثالثة تتجاوز المفهوم التقليدى للدولة ، فالمقصود هنا دولة الجماهير أو بتعبير آخر النظام الجماهيرى الذى تمتلك فيه الجماهير العريضة السلطة والثروة والسلاح .

(3) نصور ، أديب ، دور الدولة فى خلق المواطن الصالح ، مرجع سبقت الإشارة إليه ، ص 184 .

الواحد ليست جديرة بهذا الوصف ، وفى الحديث الشريف : « لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخية ما يحب لنفسه » .

4 ـ الممـارسة : المواطنة شيء عملى لا نظرى ، فن ، طريقة فى الحياة ، عيش فى المجتمع ، وممارسـة لفضائـل الاجتماع فى البيت وفى المدرسة والكشافة والنقابة وحلقة الأصدقاء ، كتب مـازينى أن الطفل يتلقى أول دروسه فى المواطنة بين قبلة أمه وتدليل أبيه [1] .

ونعتقد أن نسبة المشاركة التى يتيحها النظام الديمقراطى المباشر المطبق فى ليبيا إذا ما استغلت على الوجه الأكمل فإنها ستتيح فرصاً نادرة لتأدية هذه الوظيفة ، إذ من خلال الديمقراطية المباشرة يتعلم كل مواطن معنى المواطنة الصالحة فالمؤتمر الشعبى الأساسى الخلية السياسية فى النظام الجماهيرى ، هو بمثابة مدرسة سياسية حية لتعليم فن المواطنـة بشكل فاعل ومستمر ، كما أن توافر وسائـل الإعلام الجمـاهيرى تتيـح إمكانات تقنية هائلة لم تكن متاحة فى الزمن الغابر ، إن مجرد اجتماع جمع كبير من المواطنين فى قاعات المؤتمرات فى مكان واحد وزمن واحد يكون له أبلغ الأثر فى إشعارهم بمسؤولياتهم ، والهدف الذى اجتمعوا من أجله . وقد كان للإكليزيا والأكروبول فى أثينا دور تربوى كبير ، وكان للفورم FORUM ، الميدان العام ولمجلس الشيوخ فى رومـا على أيام الرومان نفس الدور تقريباً [2] .

رابعاً : تعد المشاركة السيـاسية وسيلة فعـالة للتكـاتف والتعاطف الاجتماعى و « هكذا المؤتمر الشعبى الأساسى هو عائلة كبيرة مثلما تفكر لعائلتك تفكر فى المؤتمر الشعبى ،لأن المؤتمر الشعبى عائلة كبيرة فيها معاش الناس » [3] ، الحياة الاجتماعية شركة اعضاؤها المواطنون أنفسهم ،

---

(1) نصور . نفس المرجع السابق ، ص 197 .

(2) نصور . نفس المرجع السابق ، ص 197 .

(3) السجل القومى ، المجلد الثامن ، ص 261 .

وإن مجرد قيام المواطن بالمفاضلة بين مصالحة الشخصية والمصلحة العامة يولد عنده إحساساً بأنه لا يعيش لوحده ، وإنما هو عضو فى جماعة مترابطة ، وإذا أريد لهذه الشركة الاجتماعية أن تستمر وتبقى ، فلا بد أن يحرص كل شريك على تحقيق أغراض هذه الشركة ، ومن ثم عليه أن يتعاون مع باقى الأعضاء لتحقيق هذه الأغراض ، وإخلال أى عضو بشروط هذا « العقد الاجتماعى » سوف يؤدى إلى فسحه ، ومن ثم زوال الجماعة ذاتها ، كما أن فرصة المخالطة الدائمة تتيح مجال التعاون وتخلق وشيجة وتعاطف اجتماعى مثمر ، ويؤدى كما يرى الأستاذ باركر Barker إلى قيام نوع من المساواة الطبيعية التى تعد شرطاً جوهرياً لنجاح أى نظام سياسى يقوم على المساواة السياسية[1].

خامساً الوقاية من خطر البيروقراطية والتسيب فى الجهاز الإدارى يتم من خلال تصعيد اللجان الشعبية الإدارية دورياً القضاء على مظاهر الانحراف والتبقرط والتسيب ، وذلك من خلال التجديد الدورى لأعضاء هذه اللجان ، ويفترض أن يتم محاسبة اللجنة الشعبية الأولى مع كل تجديد جماعياً وفردياً ، ووظيفياً وذلك بخضوع اللجنة فى أثناء وبعد تأديتها لوظائفها لرقابة شعبية تمارس من خلال المؤتمرات الشعبية المختصة « لما تتجدد اللجان الشعبية دورياً يتم تجديد الجهاز الإدارى كذلك . . . . كلما نقوم بتشكيل لجان شعبية جديدة كلما نعيد النظر بواسطة اللجان الشعبية فى الجهاز الإدارى الموجود من أجل أن يبقى الجهاز الإدارى باستمرار فى خدمة الجماهير ولا يبقى فيه إلا الشخص الكفء النشيط الذى يستحق أن يقدم خدمة عامة »[2] . إذ إنه « لما يحكم الشعب نفسه فى الطريقة التى نقول بها لا يبقى هناك تسيب ولا يحصل تسيب ، لأن التسيب لما الحكومة لا تستطيع أن تسيطر ، لكن لما تلغى الحكومة وتقام سلطة

---

(1) باركر ، أرنست ، النظرية السياسية عند اليونان ، مرجع سبقت الإشارة إليه ، ص 13 .

(2) السجل القومى ، المجلد العاشر ، ص 36 .

الشعب فإن الشعب سيتحمل مسؤولياته كلها » [1] ، فشعبية الإدارة التى تأخذ على عاتقها مهمة تنفيذ الإرادة الشعبية فى صورة قوانين وقرارات وغيرها من الأعمال التشريعية تحول دون التسيب وانحراف السلطة ونشوء البيروقراطية التى تعد سمة بارزة فى الإرادة التقليدية والتى حذر منها ماكس فيبر M . WEBER المجتمعات الغربية ، كما أن شعبية الإرادة تبعد عن انكفائها على نفسها وابتعادها عن أفراد الشعب وتبعدها عن النظرة إلى الوظيفة على أنها تخدم من يشغلها وأهله وأقاربه وأصدقاءه .

سادساً الوقاية من انحراف السلطة « إن السلطة عرضة للانحراف حتى تمسك بها كل الناس ، والسلطة عرضه للانقراض حتى يمسكها الشعب » [2] .

إن طبيعة القوة الاعتساف، وأن السلطة المطلقة تفسد على الإطلاق[3].

وقد قال اللورد أكتون [4] ACTON فى القرن الماضى « إن السلطة المطلقة مفسدة مطلقة » إن تركيز السلطة يجر إلى سيطرة عدد محدود من الأشخاص على آلة الحكم وتسخيرها لخدمة مصالحهم الخاصة على حساب المصلحة العامة ، ولقد قام روبرت متشل R .MICHLES بالتحذير من تركز السلطة فى الزعامات الحزبية ، بعدما اتضح له من الدراسات التى قام بها على الأحزاب الديمقراطية الاجتماعية فى المانيا فى أوائل هذا القرن ، أن هذه الزعامات تتجه إلى تركيز السلطة السياسية فى يد فرد أو قلة من الأفراد الذين يقبعون فى قمة الهرم التنظيمى للحزب مما أدى إلى

---

(1) السجل القومى ، المجلد التاسع ، ص 663 .

(2) نفس المرجع السابق ، المجلد العاشر ، ص 36 .

(3) نصور، أديب، النكسة والخطأ، دار الكاتب العربى، بيروت، 1968 م. ص 171 .

(4) ACTON, First Budon. Letter in life of Mandell creighton, (Collins Gem Dictionary of Quotations Collins, London è Glasgow, 1972). p 13.

ظهور بوادر نزعة أوليغارشية أدت إلى انفصال القمة عن القاعدة الحزبية rank and file مما يجعل الكلام عن إمكانية تأثير هؤلاء على القمة فيما يتعلق بصنع السياسة الحزينة أمراً مستبعداً ، ومما يؤدى إلى فصل القادة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً عن المحكومين ، ولذا فإن الضمانه الوحيدة لتحقيق الخير العام هى إسناد ممارسة السلطة لأبناء الوطن أنفسهم ، فلا يتوقع أن يساء استعمالها من قبل الجميع أو معظمهم على الأقل ، لأنه ليس من المنطقى أن يظلم هؤلاء أنفسهم بأنفسهم .

سابعاً ـ تأكيد الشرعية وطاعة القانون : رأينا أن روسو لفت الإنتباه إلى هذه النقطة واعتبرها من أهم وظائف المشاركة السياسية المباشرة وبين كيف أن المواطنين يشعرون بأن ما يصدرونه من أعمال تشريعية بأنها تعكس مصالحهم الحقيقية وإرادتهم الصحيحة وفى هذا تشجيع لهم على احترامها والرضوخ لأحكامها حتى ولو كان بعضها لم يحظ بالموافقة من قبل البعض ، فالشعور بأن هذا القانون أو ذاك إنما يعكس الإرادة العامة الحقيقية للجماعة هو خير ضمانة لاحترامه ، لأن الأقلية الرافضة فى هذه الحالة تكون عادة مستعدة للخضوع لإرادة الأغلبية باعتبارها إرادة عامة .

ويؤدى هذا القبول الإرادي بالنتيجة إلى ترسيخ شرعية النظام « وحين يصوغ الإنسان القانون بنفسه ولنفسه ، فإنه لا يجد مبرراً لعدم طاعته ، لأنه سيكون فى نفس الوقت قادراً على تعديله ، وإلغائه أيضاً فلا شيء يجره على اتباعه سوى رغبته فى تطبيق القانون ذاته » [1] ، فـ « هذا هو القانون العام الذى سيطيعه الناس لأنهم صنعوه لأنفسهم برغبتهم فلا يعارضونه ولا يتمردون عليه »[2] .

ويمكن القول إن القرارات والقوانين التى نصنعها بأنفسنا تكون عادة أكثر قيمة من تلك التى تصاغ لنا ، والتى نجبر على الإذعان لأحكامها

---

(1) سلسلة الشروح، العدد الرابع، ص 38.

(2) نفس المرجع السابق، ص 39.

حتى ولوكانت الأخيرة أكثر حكمة ، لأنه ينشأ فى الحالة الأولى نوع من التطابق الذاتى بين القانون والأفراد الذين صنعوه ، وهذا الوضع يؤدى إلى قيام نوع من الطاقة الذاتية عبر عنها روسو بأنها طاعة لأنفسنا لم تأت من الخارج ، يقول لندساى A. D. LINDSAY « إن محاولة إرغام الشعب على قبول شىء يعتقد أنه صالح وحيوى ولكنه لا يريده فعلاً ولو كان يتوقع أنه سيستجيب له حينما يجرب نتائجه هو السمة البارزة فى العقيدة المضادة للعقيدة الديمقراطية » [1] ويمكن للمرء أن يتقبل الرأى القائل - مع بقاء الأشياء الأخرى على حالها - إنه من الأفضل إرغام عدد أقل من الشعب على التقيد الطوعى أحسن من فرض الطاعة فرضاً لقوانين الدولة ، فالتدريب على الفضيلة أفضل بكثير من التدريب على العبودية[2].

ثامناً : التخلص من عقدة الخوف من ممارسة السلطة : حيث تتخلص الجماهير من عقدة الخوف من السلطة وتستطيع أن تتغلب على التردد [3] . ولا زال هذا التردد يفعل فعله فى الواقع العملى ، ولا زالت نظرة العداء والشك الموروث للدولة ومؤسساتها تطغى أو تسيطر على أذهان وعقول المواطنين ونحن نعتقد أن الظروف التاريخية ساعدت كثيراً على سيادة هذه المظاهر ، فلم يكن المواطن ينتظر من الدولة إلا الأوامر والأحكام المستبدة والظالمة ، ولا زالت نظرته إلى الدولة على أنها ذلك الجهاز المنفصل عن المجتمع ، مهمته الأولى هى القمع وجباية الضرائب ، وأضحت الدولة - فى أعين المواطنين - هى الشرطة والمحاكم والإدارة المركزية ، فلم يظهر من وظائف الدولة إلا جانبها السلبى والقمعى ، ولم تمر ليبيا على مدى أربعمائة سنة خلت بحكم ليبى أصيل فمن الحكم التركى المستبد إلى الحكم الإيطالى الاستعمارى إلى عهد

---

(1) MAYO, An Introduction to Democratic theory. op - cit. pp 223 - 4.

(2) Ibid, p. 224.

(3) السجل القومي، المجلد الثامن، ص 176.

الإدارة الاستعمارية ثم إلى الحكم الرجعى المتواطىء مع الاستعمار ، ولم يتعلم المواطن الليبى فى ظل هذه العهود إلا فن الرضوخ والطاعة ، يعامل معاملة الرعية ، فأصبح أجنبياً عن الدولة وأصبحت الدولة أجنبية عنه واختفت صفة المواطن فيه . لأن طبيعة أنظمة الحكم تلك لا تريد له أن يكون مواطناً ، ولذا لم تعلمه فضائل المواطنه ، لأنه ليس من مصلحتها فعل ذلك ، وعلى هذا لا نستغرب استمرارية نظرة العداء هذه ، وليس من السهل محو هذه النظرة بين عشية وضحاها . ينبغى أن نعلم أن يقظة الشعب لن تتم فى فترة زمنية وجيزة ، وينبغى أن ندرك أن هذا الأمر احتاج فى بعض الأمم الأوروبية إلى قرون ، فما بالك بشعب رزح مئات السنين تحت حكم استعمارى بغيض ، اعتاد من الغير أن يقوم بالتقرير وأخذ المبادرة نيابة عنه . وطبقاً لهذه الظروف ترسخ لدى المواطن الاعتقاد بأنه غير قادر على معرفة مصالحه بنفسه وإنه بالتالى غير قادر على تسيير أموره بنفسه . وإنه يجب عليه دائماً أن يخضع لحاكم يقرر نيابة عنه ، وأسبغت هالة من القداسة على شخص الحاكم ، وقد ساعد على ترسيخ هذه الصورة أن الحكام كانوا يصورون أنفسهم بأنهم يقومون بأعمال عظيمة وخطيرة ليس بمستطاع المواطن العادى القيام بها . وأسبغت على واضع القانون هالة من القداسة والغموض حيث يتعذر على المواطن العادى حتى مجرد التفكير بأن القانون قد يكون معيباً ، وقد لا يكون متوافقاً مع الصالح العام .

ويمكن القول أن انخفاض المستوى الثقافى وانعدام وسائل التربية الوطنية فى الماضى ساعدا على استمرارية هذه الظاهرة .

ليس غريباً أن يفاجأ المواطن بهذه النقلة من حكم استعمارى ورجعى إلى تجربة فريدة فى الحكم الشعبى المباشر ، القائم على فرضية الشعب السيد ولا نتوقع منه التكيف بسهولة مع هذه الأوضاع الجديدة التى تتطلب جهوداً وصبراً وتضحية من قبل أجهزة المجتمع ومن قبل المواطن نفسه ، والخطوة الأولى تتمثل فى تأكيد صفة المواطنة ، ومحو صفة الرعية

المترسخة فى العقـول ، ولا يتم ذلك إلا بـإشعار كـل مواطن أنـه هو المسؤول الأول والأخير عن رقى هذا الوطن .

وتتطلب هذه المسؤولية الوعى الكامل بمعنى المواطنة الصالحة ، وتتطلب أيضاً الإيجابية الكاملة ، والتضحية أو على الأقل الاستعداد لبذلها حينما تطلب .

ثم تأتى الخطوة الثانية ، التى تتمثل فى ممارسة السلطة ذاتها ، بما تؤدى إليه من تحقيق الذات الشخصية ، وتطوير نوعيات المواطنين ، وتنمية الإدراك العقلى للقضـايا العـامة ، كمـا أن إحساس المـواطن بالفعـالية السياسية : أى شعوره بأنه يقوم بدور سياسى ما على المستوى المحلى أو القومي يولد عنده الشعور بالاعتزاز بنفسه وبالثقة التى تشعره بأنـه بات مواطناً صالحاً .

المبحث الثالث

التقييم والنقد

يجرنا موضوع التردد والخوف من السلطة إلى التعرض لظاهرة هامة اقترنت بتجربة الديمقراطية المباشرة المطبقة فى الجماهيرية منذ البداية ، وقد تمثلت هذه الظاهرة فى مشكلة الغياب الجزئى الذى تعانيه جلسات المؤتمرات الشعبية الأساسية فى بعض دورات انعقادها المتعددة خلال السنوات القليلة الماضية ، وقد يمكن التعبير عن ذلك أيضاً بمشكلة الحضور المادى لأعضاء هذه المؤتمرات دون القيام بالمشاركة الإيجابية فى النقاش ، وإبداء الاقتراحات من معظم الحاضرين . أى قلة الحضور الإيجابى الفاعل فى بعض المؤتمرات الشعبية الأساسية وفى بعض دورات الانعقاد .

يقرر الدكتور عبد السلام المزوغى [1] فيما يتعلق بهذا الموضوع « إن

(1) نشرت هذه الدراسة بعدة أعداد من صحيفة الزحف الأخضر، كما تمت المشاركة بجزء منها فى ندوة جامعة الفاتح (1 - 3 شهر الحرث / نوفمبر 1982 م) وهى بعنوان «مفهوم الإدارة الشعبية وعلاقتها بالسلطة الشعبية، دراسة مقارنة، وهى تحت الطبع فى شكل كتاب.

الوصول إلى سلطة الشعب كحقيقة كاملة يحتـاج إلى المثابـرة والجهد والجدية أو بتعبير آخر يحتاج إلى الحضور الصحيح فى المؤتمرات الشعبية الأساسية والحضور الصحيح هو الحضور الواعى الإيجابى فليس مجرد تواجد الجماهير مادياً بداخل المؤتمرات الشعبية الأساسية هـو الحضور الصحيح ، وإنما هو الحضور الفاعل » ويضيف « إن وجود الجماهير فى مؤتمراتها تتحقق بها الصورة الشكلية لممارسـة سلطة الشعب ولكن لا تكتمل هذه الصورة من الناحية الموضوعية إلا بالمساهمة الواعية الإيجابية»[1].

معنى الحضـور الواعى الإيجـابى عند الكـاتب إذا هـو الحضـور الفاعل، ولكن لنتساءل كيف يتحقق هذا الحضور الفاعل؟

ونحن نضيف بأن الحضور الفاعل لا يتأتى إلا بوعى معشـر من يحضرون بأن لحضورهم هذا جدوى ، وأن مشاركتهم فى اتخاذ القوانين والقرارات ، ودخولهم فى حلبة النقاش سوف يترتب عليه نتائج تتبلور فى اتخاذ قرارات باتة وملزمة ، أما إذا اقتنع هؤلاء بكفاية الحضور المادى ـ طمعاً فى ثواب أو خوفاً من عقاب ـ فإننا نتفق مع الكاتب فيما ذهب إليه من عبارة « الجماهير الحاضرة والغائبة فى الوقت ذاته » [2]. ولا يكون الحضور فاعلاً فى رأينا إلا بتوافر الشروط التالية :

أولاً :أن يترسخ الاعتقاد لدى الجمـاهير ـ كمـا أسلفنا ـ بجـدوى الحضور ، أى أن تقوم لدى المواطن قناعة تامة بأن الإرادة العامة هى التى ستسود ، أما إذا ساد الاعتقاد بخلاف ذلك فلا نتوقع من أحد الحضور لما فى ذلك من ضياع وقت وجهد قد يكون ثميناً لدى البعض ولا تسود الإرادة العامة إلا إذا قام لدى معشر الناس وعى كامل بالمصلحة العامة المشتركة

---

(1) نفس المرجع السابق ، ص 56 .

(2) نفس المرجع السابق ، ص 57 .

التى هى أساس كل اجتماع إنسانى، أى يجب أن تكون هناك إرادة عامة مستنيرة لا بكماء .

ثانياً :ولا يتحقق الحضور الفاعل الإيجابى ، إلا بتربية المواطنين تربية سياسية صالحة . قد يكون مجرد الحضور المادى تربية من التربية الديمقراطية ، ولكن هذا الحضور الأبكم لا يكفى لصنع مواطن ديمقراطى صالح ، ولا يكفى لخلق تربة صالحة لمؤسسات ديمقراطية فاعلة ومؤثرة وناجحة، وقد يكون من الملائم اقتراح تعميم مادة التربية السياسية والوطنية على جميع المستويات التعليمية ، ويمكن تقبل فكرة اقتراح مدرسة لتعليم فن التربية الوطنية وخلق كادر من الشباب المستعد للقيام بواجب تدريس هذه المادة فى المدارس والمعاهد والكليات . ولا يمكن أن تزدهر الديمقراطية إلا بتجذّر الروح الديمقراطية فى ضمير وإحساس كل مواطن ، إن ديمقراطية أثينا لم تزدهر إلا بفضل تلك الروح التى اختلطت بدم كل مواطن أثينى فاختلط حب دولته بدمه ، وكانت حريتها من حريته ، كما لم تزدهر تلك الديمقراطية إلا بفضل تلك الحرية الفكرية التى كانت تفىء فى ظلالها روح النقاش والحوار والنقد الديمقراطى البناء ، ولعل هذه الحرية الفكرية هى أهم ما يميز الديمقراطية عن غيرها من أشكال الحكم الأخرى.

ثالثاً : لا يكون الحضور فاعلاً إلا إذا ابتعدت الممارسة الفعلية للسلطة عن التهريج والاستئثار بفرص الكلام من قبل قلة من الحاضرين المستغلين غياب الجماهير مع التشديد على إتاحة فرص كلام معقولة ومتساوية للجميع بدون أدنى تمييز ، وتقع هذه المهمة على عاتق أمانة المؤتمر ، فيجب أن تتاح الفرصة لكل مواطن حاضر فى أن يجعل الغير يسمعه ، وأن يسمع بالمقابل ، أن يسمع ويُسمع فى ذات الوقت ، وأن يعبر عما يجيش بصدره ، وأن يناقش ويحاور ويعارض ويتقدم بالمقترحات ويصغى بانتباه للقضايا المطروحة والتى يجب أن تعرض بطريقة مبسطة خالية من التعقيد ولا شك أن الآفاق العقلية لكل مواطن سوف تتسع مع دوام

الحضور ولا يتأتى هذا الأمر إلا بدوام تنوير المواطنين وتثقيفهم والرفع من المستوى المادي والمعنوى ، ونحن نرى أن هذه الأمور لا تتم إلا بإقحام الجميع فى السياسة ووضعهم أمام الأمر الواقع ، فلا تجدى المواقف السلبية شيئاً ولا تعيش المؤسسات الديمقراطية إلا بفتح الأفهام وإيقاظ العقول وإشعار الجماهير بأن القرار قرارها، وأن كل شىء مرهون بإرادتها وأن الركود والنهوض منوط بها لا بالقائد فقط ، لأن القائد مهما كانت وطنيته ومهما كان إخلاصه لا يستطيع فى الواقع أن يكون كل شىء وأن يقوم بالتالى بكل شىء، أيدى أبناء الوطن مجتمعة هى التى تستطيع تحقيق كل شىء وهى المسؤولة عن كل شىء، قد يكون البعض أقدر من غيره فى مداركه العقلية وبالتالي أقدر من غيره على سرعة البت فى الأمور واتخاذ القرارات ولكن الصحيح أيضاً أن نجاح ما يتخذ من قوانين وقرارات يتوقف على مدى التزام الجماعة بها التزاماً واعياً ومنسجماً، ليس هناك متفرجون في النظام الديمقراطي، فالقرار جماهيري والقيادة جماعية والمسؤولية بالتالى يجب أن تكون جماعية وهذه المسؤولية تفترض وجود حد أدنى من الإدراك العقلى لدى أفراد الشعب[1].

هل يعد الغياب عن المؤتمرات تعطيلاً لسلطة الشعب؟ يجيب الكاتب على هذا التساؤل بقوله : « والواقع أنه لا ينال من شعبية القرار غياب بعض أعضاء المؤتمرات الشعبية الأساسية وذلك أن القرار الشعبى هو محصلة الإرادة الشعبية ، وهذه الإرادة تعنى الاختيار بين أمرين أو عدة أمور مطروحة .

واستخلاص الإرادة الشعبية لا يتحقق عن طريق المؤتمرات الشعبية الأساسية وغياب بعض الجماهير ـ لغير الأسباب القهرية ـ يعنى فى الحقيقة أن القرار لا يثير اهتمامهم سواء وافقت عليه مؤتمراتهم الشعبية أو لم توافق . . . وهذا الموقف يعد فى ذاته تعبيراً عن إرادة فإذا وافقت

---

(1) فانون ، فرانتز ، معذبو الأرض . نفس المرجع السابق ، ص 7 - 149 .

المؤتمرات الشعبية على القرار فهو ما لا يتعارض مع إرادة الغائبين وكذلك الشأن بما لو رفضت المؤتمرات الشعبية هذا القرار، وهكذا يمكن القول بأن إرادة الغائبين عن المؤتمرات الشعبية ـ لغير الأعذار القهرية ـ واردة فى مؤتمراتهم بحيث لا يمكن القول بأن الذين حضروا المؤتمر يمثلونهم أو يقررون إرادتهم[1]. ومع تقديرنا لوجهة نظر المؤلف إلا أننا نحتفظ بحقنا فى إيضاح النقاط التالية:

أولاً : إن القول بأن عدم الحضور من قبل البعض هو قرار إرادى قول لاغبار عليه ، أما القول بأن امتناع البعض عن الحضور يعنى أن القرار لا يثير اهتمامهم، فهذا محل نظر: إن التسليم بهذا المنطق يجر إلى اعتبار جميع الأعمال التشريعية الصادرة عن المؤتمرات الشعبية لا تثير اهتمام غالبية المواطنين على افتراض أن نسبة متواضعة من المواطنين لا تحضر، فالتجربة أوضحت إلى حد الآن أن الحضور فى أحسن الفروض لم يصل بعد إلى حد الكمال مع العلم بأن معظم ما يصدر عن هذه المؤتمرات من توصيات وقرارات يمس حياة كل مواطن بطريق مباشر أو غير مباشر ، وهناك من الأمور البالغة الأهمية التى جرى البت فيها من قبل المؤتمرات الشعبية آخرها مشروع النهر الصناعى العظيم ، وقضايا اقتصادية واجتماعية وسياسية أخرى ومع ذلك لاحظنا أن نسبة الحضور كانت أقل من المطلوب هذا مع العلم أن هذه النسبة ترتفع ارتفاعاً مفاجئاً فى دورات انعقاد دون أخرى. ويرجع ذلك إلى طبيعة القضايا المطروحة فى جدول الأعمال وتفاوت أهميتها فى نظر بعض المواطنين .

ثانياً : يشجع التبرير الذى طرحه المؤلف على التمادى فى الامتناع عن الحضور ويشجع على اللامبالاة السياسية ، ويجعل من مشروعية ما يصدر من أعمال تشريعية مشروعية مهزوزة ، لأن الجانب المعنوى فى القرار الشعبى لم يتحقق ، لأن المواطن غير المشارك لن يشعر بأن هذا

---

(1) المزوغى عبد السلام ، نفس المرجع السابق ، ص 58 .

القرار هو انعكاس لإرادته، فهو لم يشارك فى إصداره، وبذا يشعر أنه لا يخصه وتختفى هنا الرابطة المعنوية التى تربط المواطن بالقانون كما أسلفنا من قبل ، والتى تعد دعامة هامة لتحقق الإذعان الاختيارى للقوانين فى الديمقراطية المباشرة ، وبالنتيجة تستوى شرعية هذه القوانين والقرارات مع تلك الصادرة عن المؤسسات التمثيلية فى غيبة الجماهير صاحبة المصلحة الحقيقية من سنها .

ثالثاً : كما أنه يتحقق ذلك التفاعل الديمقراطى المنشود فى مؤسسات الديمقراطية المباشرة إذا ما أخذت القرارات والقوانين فى غيبة بعض الحاضرين (الحضور المادى) وافتراض حضور الغائبين ، أن الديمقراطية المباشرة تعنى المشاركة الفعلية المباشرة فى السلطان ، وهذه من أهم سماتها ، وإذا انتفت أصبح هذا الوصف لا معنى له ، إن الية الديمقراطية المباشرة هى مؤسساتها والطاقة الدافعة لهذه الآلة هى المشاركة الفعلية الواعية من الجميع ، ولم تصب ديمقراطية أثينا بالانحطاط إلا حينما امتنع المواطن الأثينى عن الحضور إلى اجتماعات جمعية الشعب .

رابعاً : لا نستطيع الجزم بأن القرار الشعبى المتخذ فى غيبة بعض المواطنين يتوافق أو لا يتوافق مع إراداتهم الفردية ، طالما لم يحضروا فعلاً ويعبروا عن إرادتهم بأنفسهم فلا ينسب لساكت قول ، كما أن الإرادة العامة ما هى إلا كائن مشترك على وجه جماعى بكلمات روسو ، ولذلك لا تتبلور هذه الإرادة إلا بحضور الجميع أو الأغلبية على الأقل ، إذ إن السيادة غير قابلة للتجزئة أو الانقسام والإرادة العامة إما أن تكون عامة أو لا تكون ، ولذلك نرى أن التعبير السليم عن الإرادة العامة لا يتأتى إلا بكفالة حق كل مواطن فى أن يعبر عن الرأى الذى يراه [1] ، وهذا الأمر لا يتحقق بالفعل إلا بحضور كل مواطن مادياً ، وبإيجابية وفعالية كل من حضر ،

---

(1) روسو ، جان جاك ، العقد الاجتماعى ، مرجع سبقت الإشارة إليه ك 2 ، ف 3 ، ص 45 .

بمعنى أن حضور البعض لا يعد دليلاً على أن « إرادة الغائبين - على حسب تعبير المؤلف - عن المؤتمرات الشعبية لغير الأعذار القهرية ، واردة فى مؤتمراتهم » [1] ، ثم أن تبرير الحضور الجزئى قد يؤدى إلى سيادة التكتلات الفئوية والمصالح الخاصة على حساب الصالح العام والنتيجة هى دوماً خداع الشعب [2] . ولا يجوز على أى حال البحث عن المبررات لبوادر السلبية السياسية ، وإنما يجب البحث عن الأسباب الكامنة وراءها ومعالجتها ، فمن صفات المواطن الديمقراطى القدرة على نقد الأشخاص والخطط نقداً حكيماً [3] ، ويمكن القول أن السبب الرئيس الذى يحول دون تحقيق الديمقراطية المباشرة بصورة كاملة إلى حد الآن يكمن فى عدة عوامل أهمها العامل القبلى وذلك حينما يأخذ الصراع القبلى شكل الطائفية والحزبية ، فالقبيلة فى هذه الحالة تحاول أن تحل نفسها محل المواطن فى ممارسة السلطة من خلال اعتمادها على الولاء الذى يكنه أفرادها لها[4] ، والولاء للقبيلة يضعف بصورة عكسية الولاء للوطن . وما لم يتم القضاء على هذا العامل ، فإن ازدواجية الولاء سوف تبقى دائماً هى المعول الهدام لكل تجربة شعبية طموحة ، ولقد أشار الكتاب الأخضر بوضوح إلى تلك الظاهرة حينما قال : « إن التأثير السلبى والمدمر للصراع القبلى أو الطائفى فى المجتمع هو نفس التأثير السلبى والمدمر للصراع الجزئى فى المجتمع » [5] .

ونعتقد بأن الشعور الجماعى بالمواطنة الصالحة - أساس كل ديمقراطية ناجحة - لا زال مثقلاً برواسب القبلية ، وهذه الرواسب بطبيعتها

---

(1) المزوغى ، عبد السلام ، نفس المرجع السابق ، ص 85 .

(2) روسو ، جان جاك ، نفس المرجع السابق ، ك 2 ، ف 3 ، ص 45 .

(3) ديوى ، جون ، الديمقراطية والتربية ، مرجع سبقت الإشارة إليه ص 125 .

(4) عمون ، فؤاد ، المواطن الصالح ، بعض العوامل التى تحول دون خلقه نفس المرجع السابق ، ص 164 .

(5) القذافى ، معمر ، الكتاب الأخضر ، الفصل الأول ، المرجع السابق ، ص 18 .

منافية لمفهوم دولة[1] الجماهير وهى أبعد ما تكون عن الروح الديمقراطية الحقة ، والقبيلة فى رأينا ظاهرة اجتماعية طبيعية أو هى رباط اجتماعى مقدس نص عليه القرآن الكريم ـ شريعة المجتمع فى المجتمع الجماهيرى الجديد ـ كما نص عليه الكتاب الأخضر ، والقبيلة توفر لأبنائها الترابط والتماسك والمودة والإلفة والمحبة . ولكن إذا دخلت القبيلة فى معترك الصراع على السلطة فإنها من هذه الحالة لا تختلف عن الحزب الذى يهدف إلى الحلول محل الجماهير الواسعة فى ممارسة سلطتها .

ونشير أخيراً إلى أن الرواسب القبلية السلبية بدأت تزول شيئاً فشيئاً مع استمرارية وديناميكية التجربة الشعبية، كما أنه من التسرع الحكم على السلبيات نظراً لأن الوقت لا زال باكراً ، وعمر هذه التجربة الشعبية فى الجماهيرية لا يقاس بعمر التجارب الأخرى ، وما تم إنجازة ليبعث على الفخر والاعتزاز وما سينجز فى المستقبل القريب يبشر بكل خير .

---

(1) عمون ، فؤاد ، نفس المرجع السابق ، ص 164 .

القسم الثاني

أزمة المؤسسات

الفصل الأول

التمثيل والديمقراطية المباشرة

تمهيد :

لعبت مؤسسة التمثيل دوراً هاماً فى محيط العلاقات الإنسانية فى الأنظمة السياسية الغربية ، ليس على المستوى السياسى فحسب ، وإنما أيضاً على المستويين الدينى والاقتصادى .

ونتناول فى هذا الفصل التمثيل السياسى The Theory of Political Representation ، فنبحث فى الخلفية التاريخية للتمثيل السيـاسى ، ثم نتناول بالعـرض والتفصيل المبـررات النظريـة والعملية التى سيقت فى التمثيـل ، والتى تم بناءً عليهـا ، التخلى عن الشكـل الأصلى والأنقى للديمقراطية ، وردودنا على تلك المبررات ، ثم نتعرض فى مبحث ثالث للمثـال التمثيلى ، أو التمثيل ـ المثـال ، ونتنـاول فى المبحث الـرابـع والأخير ، الواقع التمثيلى ، أو التمثيل ـ الواقع .

المبحث الأول

الخلفية التاريخية للتمثيل

تم فى القديم تطبيق النظام الديمقراطى المباشر ، فقد شارك مواطنو دولة ـ المدينة فى صنع القرارات والقوانين ، وبصورة عامة ، فى حكم مدينتهم بشكل فردى وجماعى وكانت العلاقات فيما بينهم هى علاقات وجه ـ لوجه Vis - à - Vis وذلك نظراً لصغر حجم المدينة ، وقلة عدد سكانها، وبساطة ظروف العيش بداخلها ومن ثم بساطة القضايا والمشاكل الناجمة عن هذا العيش الجماعى، بالإضافة إلى ذلك الدور الفعّال الذى لعبه مفهوم المواطنة فى مناخ سياسى كذلك الذى هيأه النظام الديمقراطى المباشر، وما اقترن به من فعالية وتضحية.

ولكن حينما توسعت حدود دولة ـ المدينة لتضحى جمهورية صغيرة ، كالجمهوريات الرومانية القديمة ، وجدت نفسها أمام أنظمة حكم ملكية مطلقة تدعى أنها استلمت السلطة من الله ، واستمر هذا الحال طوال حقبة القرون الوسطى ، ولذا يصح القول مع روسو أن التمثيل ابتداع يرجع

الفضل فيه للقرون الوسطى الإقطاعية[1] ووجد تكريساً له فى عصر الكنيسة المسيحية الأولى حينما كانت المجالس التمثيلية تقوم بأعباء الوظائف المتعلقة بحكم العالم المسيحى فى ذلك الوقت ، ومع ظهور ملوك القرون الوسطى فى أوروبا تطورت عادة استدعاء ممثلين عن المقاطعات والمجتمعات الصغيرة التى كانت تخضع لسيطرتهم ، وكان الغرض من التمثيل فى تلك الحقبة هو تمثيل المقاطعات فحسب ، فلقد استدعى سيمون دى منفورت SIMON de MONFORT ممثلين عن المقاطعات والمدن الإنجليزية إلى وستمنستر Westminister سنة 1265 م ، وكذلك فعل الملك أدوارد الأول EDWARD I سنة 1295 م[2] وتطور الأمر شيئاً فشيئاً حتى وصل التمثيل السياسى أقصى مداه مع تفجر الثورة الفرنسية[3] ، وتعد هذه الثورة بداية النهاية لتمثيل القرون الوسطى ، ويعبر التاريخ السياسى الإنجليزى خلال النصف الثانى من القرن الثامن عشر عن تلك الظاهرة

---

(1) روسو ، جان جاك ، العقد الاجتماعى ، مرجع سبقت الإشارة إليه ك 3 ، ف 15 ، ص 127 .

(2) CORRY and ABRAHAM, Elements of Democratic Government. (oxford University press, New York, 4 th edition, 1964) p 406.

(3) نود أن نشير إلى أن فكرة القرون الوسطى عن التمثيل لم تكن مقترنة بفكرة الانتخاب كما هو الحال الآن ، بمعنى أنه يمكن اعتبار مالك الأرض الكبير ممثلاً لأرضه وما عليها من بشر ولم يكن التمثيل يتجاوز تمثيل الجماعات أو المجتمعات ويمكن تفسير فكرة « التمثيل الجماعى » بأن الممثل لم يكن يمثل أفراد هذه الجماعات وإنما المصالح التى تجسدها ، كما أن فكرة التمثيل « كخاصية » لصيقة بمصالح معينة خصوصاً تلك المتمثلة فى « أرستقراطية الأرض » ، دعت أدموند بيرك إلى المناداة بالتمثيل الفعلى Virtual representation ويفترض هذا النمط وجود طبقة حاكمة متميزة ومستندة على حق الوراثة ، ويفترض كذلك وجود قاعدة شعبية محكومة . راجع فيما يتعلق بهذا الموضوع الفرد كوبان روسو والدولة العصرية ، مرجع سبقت الإشارة إليه ، ص 42 - 43 ، وكذلك هنرى مايو ، مقدمة فى النظرية الديمقراطية ، مرجع سبقت الإشارة إليه ، ص 98 - 101 .

أفضل تعبير ، ونرى انعكاساً لهذه الأفكار فى أن ما كانت تسعى إليه الثورة الإنجليزية هو تمثيل المصالح أو الملكية The representation of property ، وكان هذا النمط من التمثيل يعد الدعامة الفعالة وخير حارس للحرية فى نظر جون لوك وأدموند بيرك[1] .

بيد أن انتشار الأفكار الثورية عن الحرية والمساواة بين الناس ، وتأكيدها من خلال مواثيق الحقوق والدساتير التى صدرت عن الثورتين الأمريكية والفرنسية أدى كل ذلك إلى قلب أساسى لنظرية التمثيل . وكانت النتيجة أن حل الأفراد محل المصالح فى التمثيل ، وكان القصد من هذا التحول التأكيد على الفرد بحسب كونه كائناً بشرياً يتمتع بالعقل والإرادة وليس المصالح أو الملكيات أو المراكز الاجتماعية التى كانت محل الاعتبار الأول لتمثيل القرون الوسطى ، وكانت الحجة ولا زالت أن الأصوات يمكن إحصاؤها وعدها ، بينما يصعب قياس المصالح بمعيار دقيق[2] ، ويخلص الأستاذ مايو إلى نتيجة مفادها أن السبب فى رفض التمثيل المصلحى أو الوظيفى interest or functional representation ، كأساس انتخابى يرجع إلى أن كل الديمقراطيات تتبنى التصويت على أسس جغرافية أو على أساس الإقليم ، وأن الممثلين يمثلون أفراداً لا مصالح أو وظائف[3] .

نستطيع التأكيد إذاً على أن الفضل يرجع إلى كبار الفلاسفة والمفكرين الإنجليز فى نشوء وترعرع مؤسسة التمثيل ، ويقوم النظام التمثيلى على أساس الاعتراف بأن السيادة للشعب، وهو ما يشبهه بالديمقراطية ، إلا أن الشعب لا يمارس هذه السيادة إلا بواسطة العقد

---

(1) MACLVER, R. MM.The MODERN STATE. (oxford University press, london 1964,) p 143.

(2) MAYO, op - cit. pp 97 - 8.

(3) Ibid, p 101.

الاجتماعى الذى يتضمن نقل السيادة من الشعب إلى الحاكم أو مجموعة الحكام فالممارسة الأولى والوحيدة للسيادة ـ على حد تعبير كابيتان CABITANT هى تصرف فيها للغير ، وهذا يجسد الفارق الجوهرى بين النظام التمثيلى والديمقراطية التى يباشر فيها الشعب سيادته « غير القابلة للتصرف أو التنازل عنها » بنفسه [1] .

ومهما كانت المسافة التى تفصل بين التمثيل السياسى والديمقراطية التامة، إلا أنه يشكل انعطافاً هاماً في التاريخ السياسى، وحسب هذه النظرية أنها قامت لتعارض الحق الإلهى المطلق لملوك القرون الوسطى ، ولذلك يمكن اعتبار فكرة التمثيل ثورة فى عالم السياسة بحسب مقاييس ذلك العصر[2] .

اقترنت فكرة التمثيل بفكرة الأمة أو الدولة القومية ، وكان ذلك مع حلول فكرة الملكية المقيدة محل الملكية المطلقة ، التى كانت سائدة فى العصور الوسطى ، حيث أضحى الملك مجرد رمز ، وقبعت السلطة الفعلية فى يد المجالس النيابية الفتية آنذاك والتى كانت تمثل مصالح محلية ، وكان أن ثار التساؤل التالى : « إذا كان الممثلون يمثلون دوائرهم الانتخابية فقط فمن الذى يمثل الأمة فى مجموعها ؟ ، وكان هذا التساؤل هو الذى وضع الحد الفاصل بين تمثيل القرون الوسطى والتمثيل السياسى المعاصر .

تلك الحقيقة أكدها دستور سنة 1791 م الصادر عقب الثورة الفرنسة والذى حرم التعليمات التفويضية الصادرة من الناخبين إلى النواب « لأن الممثلين المرشحين عن الدوائر الانتخابية لا يمثلون دائرة انتخابية معينة ، ولكنهم يمثلون كل الأمة » . . وبالنص على أن الأمة ، وليس الشعب ، هى مصدر السيادة الشعبية والشرعية ترتبت نتائج بالغة الأهمية ، كما يشير

---

(1) CABITANT, op - cit. p 14.

(2) Ibid.

إلى ذلـك كاريـه دى مالبـرج de MALBERG ، فإذا أعلن أن السيـادة للشعب ، فإن ذلك يعنى أن الشعب هـو صاحب الإرادة الأولى ، وأن الممثل أو النائب هو صاحب الإرادة الثانية ، وهنا تظهر إرادتان مفترضتان « إرادة الشعب » و « إرادة البرلمان » . أما إذا أعلن أن السيادة للأمة ، كما نصت على ذلك المادة الثالثة من إعلان الحقوق لسنة 1784 م ، هنا لا تظهر إلا إرادة واحـدة هى إرادة الأمة مجسدة فى إرادة من يعبر عنها أى البرلمان[1] ، ونخرج بالتالى بالنتيجة المنطقية التالية : « إن النواب يمثلون إرادة الأمة The Will of the Nation ، وليس إرادة الشعب The Will of the people ، وكانت تلك بداية الحيلة القانونية التى لجأ إليها واضعو دستور 1791 ، وكان الغرض الأساسى من وراء هذا التجريد القانونى لمفهومى الأمة والشعب هو استبعاد الشعب الواقعى نهائياً عن الممارسة المباشرة والفعلية للسلطة، وحيث إن الأمة «ككائن معنوى مجرد» لا تستطيع التعبير عن إرادتها بنفسها، لذا وجب أن يكون هناك أشخاص طبيعيون يقومون بهذا الواجب، ويتمتعون بكافة الصلاحيات تأسيساً على أنهم إنما يعبرون عن إرادة لم تكن موجودة قبل إرادتهم الخاصة، وهذا فحوى نظرية سيادة الأمة أو نظرية السيادة الوطنية كما رأينا. وعلى هذا الأساس يعـد من التناقض الصارخ اعتبار الممثلين مجرد مفوضين deputes أو magistrates ، كما أراد لهم روسو أن يكونوا، ومن ثم لا يحق لهم حمل صفة ممثل Representative، فى الوقت الذى هم ليسوا كذلك فى واقع الأمر.

ولقد تجسد ذلك الإصرار على استبعاد كل مشاركة سياسية من قبل المواطن حتى ولو كانت فى صورة تكبيل النائب بتعليمات ناخبية ، فى تأكيد دساتير عديدة على تحريم التفويض ، وجاء هذا التأكيد مقترناً دوماً بفكرة سيادة الأمة ، فمنذ دستور الثورة الفرنسية لسنة 1791 م والنصوص تتوالى على النص صراحة على هذا التحـريم ، نجد هـذا واضحاً فى

(1) SARTORI, G. Representational Systems (International Encyclopedia of the Social Sciences, vol'13) p 466.

نصوص الدستور البلجيكى لسنة 1831 م ، والإيطالى لسنتى 1848 , 1948 والبروسى لسنة 1850 م ، والدستور السويدى لسنة 1866 ، والنمساوى لسنوات 1867 ، 1920 , 1945 ودستورى ألمانيا لسنة 1871 , 1949 ، والدنمارك لسنة 1915 [1] ودستور جمهورية فيمر لسنة 1919[2] .

نخلص إلى أن مفهوم المشاركة فى النظام التمثيلى يقتصر على فكرة انتخاب الممثلين من قبل الهيئة الناخبة ، ومن ثم فإن الذى يقوم بالتعبير عن إرادة الأمة إنما هو البرلمان وليس الهيئة الناخبة ما عدا فيما يتعلق بمسألة انتخاب من يعبر عن هذه الإرادة ، وقد يكون ذلك السبب فى نفى كاريه دى مالبرج صفة « جهاز الدولة » عن الهيئة الناخبة لأنها لا تتحلى بهذه الصفة ، ولا يملك التحلى بهذه الصفة إلا من يملك التعبير عن إرادة الأمة[3] .

(1) Ibid.

(2) CORRY & ABRAHAM. op - cit; p 407.

(3) CABITANT, op - cit. pp 49 - 50.

المبحث الثانى

مبررات التمثيل

إذا كانت الديمقراطية المباشرة هى الشكل الأنقى للمثال الديمقراطى ، فإن فكرة الديمقراطية التمثيلية ، أو بصورة أدق « النظام التمثيلى » وسيلة بديلة أملتها ظروف معينة ، ومن ثم يبرز على الفور التساؤل التالى ، لماذا جاء هذا البديل ؟ وما هى تلك الظروف التى دعت إلى التخلى عن الشكل المباشر ؟ .

نجد الجواب فى الأدب السياسى عادة على النحو التالى : إذا كانت الديمقراطية المباشرة صالحة ـ كنظام سياسى ـ لمجتمع صغير وبسيط كمجتمع دولة ـ المدينة ، فإنها لم تعد تناسب مجتمع الدولة ـ الأمة ، بل أحياناً الدولة ـ القارة ، ولذا فإن الديمقراطية المباشرة لم تعد فكرة واقعية إذا أريد تطبيقها فى مجتمع بهذه الأبعاد الجغرافية والديموغرافية ، إذ يستحيل جمع كل أفراد الشعب فى حيز مكانى واحد لمناقشة جميع الأمور نظراً للصعوبات المادية والتقنية التى تحول دون تحقيق هذا المطلب[1] .

(1) MICHELS. op - cit. pp 30 - 31 ، يراجع كذلك أندريه هوريو ، القانون الدستورى

كما يزعم البعض بأن النتيجة المحتملة لتطبيق الديمقراطية المباشرة كما كانت تطبق أيام الإغريق هى الضمور الاقتصادى الذى سوف يترتب على ضياع الوقت والجهد فى مناقشة القضايا العامة من قبل الجميع بشكل فعال ودائم ، وقد يقود هذا الضمور إلى اختلال مستوى الإنتاج ، وأن ديمقراطية أثينا أنتجت حيواناً سياسياً Political animal ، ولم تفلح فى إنتاج إنسان اقتصادى homo oeconomicus [1] كما ينادى البعض بأن ضعف المستويات الثقافية والتعليمية يحول بين الأفراد وممارسة السياسة » إذ إن الشعب ـ على حد تعبير مونتسكيو ـ على عمومه غير قادر على مناقشة الأمور بنفسه ، وليس للشعب أن يقوم بوظيفة التشريع وكل حقه محصور فى انتخاب ممثليه »[2] . ولقد دعم الأب سييس هذه الحجة بقوله : « إن أغلب مواطنينا لا يملكون المعرفة الكافية ولا الوقت اللازم لينظروا بأنفسهم فى الشؤون العامة ، ولذا انحصر رأيهم فى تعيين ممثلين عنهم أكثر قدرة

= والأنظمة السياسية ، مرجع سبقت الإشارة إليه ، ص 63 ، وكذلك ص 7 - 199 ، أيضاً يراجع سيمسون ، دوايت جيمس ، التمثيل والديمقراطية المباشرة ، قضايا معلقة ، بحث مقدم إلى الندوة العالمية حول فكر معمر القذافى ، جامعة مدريد المستقلة ، ديسمبر 1980 م ، منشورات المركز العالمى لدراسات وبحوث الكتاب الأخضر ، الجزء الأول ، ص 3 - 124 ، بولس ، نيقولا انتونيز ، البرلمان أحد أشكال التزييف وغياب سلطة الشعب ، بحث مقدم إلى الندوة العالمية حول فكر معمر القذافى ، الجامعة المركزية ، كراكاس ، نوفمبر 1981 م ، منشورات المركز العالمى لدراسات وبحوث الكتاب الأخضر ، الجزء الأول ، ص 394 - 401 . الصديق ، المدنى على ، الديمقراطية ومشكلة الوسيط بين السلطة والشعب بحث مقدم إلى الندوة العالمية حول فكر معمر القذافى ، جامعة مدريد المستقلة ، ديسمبر 1980 م ، منشورات المركز العالمى لدراسات وبحوث الكتاب الأخضر ، الجزء الأول ، ص ص 2 - 143 .

(1) SARTORI, Democratic theory. op - cit. p 254.

(2) مونتسكيو ، روح الشرائع ، نفس المرجع السابق ، ج 1 ، ب 11 ، ف 6 ، ص 232.

على فصل الأمور » وهو يصر على التأكيد على أن الشعب فى بلد غير ديمقراطى « أى نيابى » لا يمكن لـه التحدث أو الفعـل إلا عن طريق نوابه[1] .

ويبرر البعض التمثيل على أسـاس أنه يقـوم بدور ملطف للحـدة الشعبية أو للتطرف فى تطبيق الشكل المباشر للديمقراطية ، إذ قد يؤدى التطرف السياسى إلى الديماغوجية وإلى الفوضى السياسية وأحياناً قد يصل بنـا الأمـر إلى مـا يـدعى « بـالاستبـداد الـديمقـراطى » كتب بـارتلمى BARTHELEMY « إن أبعد الأنظمة عن الحرية أشدها ديمقراطية ، ولقد ظل شأنها كذلك زمناً طويلاً »[2] .

وهناك من يثير قضية عدم الاهتمام الجماهيرى بالشؤون السياسية وانصرافها فى الغالب إلى الأمور الشخصية والعائليـة والقضايـا المتعلقة بالنشاطات الاقتصادية والمهنية والفنية ، كما يقال أحيانـاً بأن الجمـاهير تفضل أن تقاد بحكمة على أن تقود نفسها بنفسها[3]

وتثار قضية تنافر المصالح مما يجعل الوصول إلى رأى جماعى واحد يجسد الإرادة العامة أمراً مستعصيـاً فى بعض الأحيان[4] ، وغيـرها من الحجج الأخرى التى رأينا عدم إيرادها لوضوح فسادها .

(1) شـانيتبـو ، بـرنـارد، النـظام التمثيلى والـديمقـراطيـة، نفس المـرجـع السـابق، ص 199 - 200 ، وتجدر الإشارة إلى أن سييس ميز بين النظام الديمقراطى والنيابى، يراجع أستاذنا أديب نصور القانون الدستورى والأنظمة السياسية ، نفس المرجع السـابق ، القسـم الثانى، أشكال الحكومات ، ص 7 وكذلك CABITANT, op - cit. p 14 .

(2) وردت فى مؤلفه « القانون الدستورى » طبعة 1433 ، ص 63 النص بالفرنسية «Long-temps les régimes les plus antilibéraux ont été les régimes les plus démocratique».

مشار إليه فى ، أزمة الأنظمة الديمقراطية ، متولى عبد الحميد ، نفس المرجع السابق ص 4 - 57 .

(3) سمبسون ، دوايت جيمس ، نفس المرجع السابق ، ص 122 .

(4) بدوى ، ثروت ، النظم السياسية ، دار النهضة العربية ، 1975 م ، ص 204 .

يجدر أن نشير إلى أن الاعتـراض لم يرد على الشكـل المباشـر للديمقراطية لجهة جوهرها أو طبيعتها وأهدافها ومثلها ، فمعظم الفلاسفة والكتاب لإيجاد لون فى أن السيادة تكمن فى الشعب ، وأنه مصدر كل السلطات فى الدولة ، وأنه صاحب الحق الطبيعى فى ممارسـة سلطته بنفسه، كما يسود الاعتقاد بأن النظام الديمقراطى المبـاشر الـذى يتفق مع طبائع الأمور ، إنما ترد الاعتراضات الأساسية على جملة من المصاعب المادية والفنية التى يعتقد أنها تقف حائلاً بين الشعب وممارسته لسلطته بنفسه ، وهذا يستدعى إيضاح جملة من البراهين على رأسها ما ذهب إليه روسو من أن النظام الديمقراطى المباشر ، كما تخيله هو النظام المثالى للحكم ، بل إن الديمقراطية فى نظره لا تلائم بنى البشر ، وإنما تصلح لشعب من الآلهة[1] . .

وقبله أكد مونتسكيو على أنه « من الواجب أن تكون السلطة الشرعية فى قبضة الشعب كله »[2] .

ويرتفع صوت ماديسون James, MADISON من الطرف الآخر من العالم ، وهو أحد الآباء المؤسسين للجمهورية الأمـريكية سنـة 1787 م

---

(1) روسو ، جان جاك ، العقد الاجتماعى ، نفس المرجع السابق ، ك 3 ، ف 4 ص 92.

(2) مونتسكيو ، نفس المرجع السابق ، ك 11 ، ف 6 ، ص 231 ، نشير هنا إلى أن مونتسكيو وإن كان قد قرر أن الحرية الحقيقية فى دولة حرة لا تتحقق إلا إذا ملك كل رجل تقرير مصيره بنفسه ، إلا أنه نظراً للصعوبات الجغرافية التى تحول دون تطبيق هذا المبدأ الديمقراطى ، رأى مونتسكيو أنه يجب « أن يصنع الشعب بواسطة ممثليه كل ما لا يقدر على صنعه بنفسه » ، وهنا نلحظ تركيز مونتسكيو على مسألة البعد والمسافات وعوامل جغرافية الطابع ، ويظهر هنا الفرق واضحاً بين نظرية مونتسكيو السياسية ونظرية روسو من حيث تركيز الأخير على العوامل النفسية والذاتية « السيكولوجية » وأثرها فى دعم الشرعية وإطاعة القوانين ، أنظر دى جوفينل فى بحثه عن روسو المنشور فى (أعلام الفكر السياسى) ، كرانستون مرجع سبقت الإشارة إليه ، ص ص 4 - 98 .

والرئيس الرابع لها ، منادياً بأن « الديمقراطية النقية Pure Democracy أو الأصيلة هى مجتمع يشمل عدداً صغيراً من المواطنين الذين يجتمعـون ويـديرون الحكم شخصيـاً »[1] ، وقد قـرر جـون ستيـورات مـل ـ كمـا أسلفنا ـ بأن مثله الأعلى لأفضل صورة من الحكم « هو الذى تكون فيه السلطة المسيطرة العليا فى النهاية فى يد مجموع المجتمع ، والذى لا يكون فيه لكل مواطن صوت فى ممارسة السيادة العليا فحسب ، بل وأن تكون لديه الفرصة من وقت لآخر على الأقل ، للاشتراك فعلياً فى الحكم بأن يتولى بنفسه القيام بوظيفة عامة »[2] .

ولقد عبرت روح الديمقراطية الأثينية ومؤسساتها عن هذه المعانى ، وقد كانت أقرب نظام سياسى للمعنى الحرفى للمصطلح ، ونستطيع القول بدون تردد على أن الشعب الأثينى ملك نفوذاً وسلطاناً لم يملكه شعب آخر ، فحينما يجتمع الشعب السيد فى الأغورا Agora كانت تتجلى مظاهر السيادة كاملة فى كل مواطن ، كما تجلت مظاهر الروعة فى ذلك النظام فى آلية النظام mechanism الفريدة التى جعلت من الكل يتأمّرون على كل فرد ، وكل فرد يتأمر بدوره على الجميع[3] بطريقة دورية تبادلية منظمة ، وكانت ممارسة السلطة حقاً للجميع . واتسمت هذه الممارسة بالفعاليـة والاتساع وذلك بفضل نظام التتالى السريع فى شغل المناصب الإدارية والتنفيذية والقضائية ، ويمكن القول بأن النظام الأثينى قام على أساسين هامين :

أولهما الحكم الذاتى Self - Governing بصورة جماعية ، والحكم

---

(1) MADISON; James, «the Federalist n° 10» the federalist. (Introduced by E. M. EARLE, the Modern library; New York) p 58.

(2) مل ، جون ستيوارت ، فى الحرية ، مرجع سبقت الإشارة إليه ، ج 1 ، ص 228 .

(3) أرسطوطاليس ، السياسة ، مرجع سبقت الإشارة إليه ، ك 7 ، ب 1 ، ص 365 .

التناوبى Governing in Turn بصورة فردية ، ويجمع هذين الأساسين مبدأ عام هام يعد إكسير الحياة فى النظام المباشر هو المشاركة السياسية[1]

ويصعب إنكار أن الديمقراطية المباشرة أنصفت مواطنيها كأحسن ما يكون الإنصاف وأنصفوها هم بدورهم ، فتطابق من خلالها الشعب الحاكم مع الشعب المحكوم ، ترى فى اجتماعات الإكليزيا كل مواطن ، يناقش ويجادل وينتقد ويتعرض بدوره للانتقاد ، يوافق ويرفض مشروعات القرارات والقوانين وبإمكانه أن يطرح ما يشاء على المجتمعين فى حرية تامة ، وعلى قدم المساواة السياسية التامة أيضاً ، وقد سادت روح العدالة الموزعة فكان لكل مواطن الحق فى أن يكون قاضياً أو محلفاً ، وقد كانت صفة المواطنة تستند على وظيفة القاضى والحاكم[2] ، وكانت النتيجة غير مخيبة ، فبفضل هذه الأسس العظيمة سادت أثينا على البحار ، وشادت أكبر أمبراطورية بحرية فى وقتها ، وانتشرت فيها الرفاهية والعيش الخصب ، كما تخللتها روح فكرية وعلمية راقية حتى أصبحت بلا منازع مدرسة اليونان ، ولا زال تراثها الفكرى حياً وخصباً وموضوعاً للدراسات حتى يوم الناس هذا ، ونحن بناءً على هذه المعطيات نحاول الرد على الاعتراضات والمبررات السالفة بالقدر الذى يتماشى مع العقل والمنطق والظروف الواقعية للأوضاع السياسية المعاصرة .

أولاً : فى مقدمة الحجج التى تساق عادة فى تبرير النظام التمثيلى ما يثار بشأن البعد الجغرافى والديموغرافى للدول المعاصرة ، حيث يفسر

---

(1) SARTORI, Democracy, op. cit. p. 115 ، ويشير الأستاذ جونز فى مؤلفه «الديمقراطية الأثينية» مرجع سبقت الإشارة إليه، إلى أن «أثينا ـ حسب المعايير القديمة ـ كانت دولة ذات كفاءة ممتازة، وكانت إدارة سياستها الخارجية والداخلية تتم وفق ما يجرى فى العالم المعاصر، إن لم تكن أفضل منها ، وكانت هذه الإدارة تتم وفق أنظمة كانت تتسم بأنها أكثر واقعية». ص JONES, op. - cit. p. 99.

(2) أرسطو طاليس ، السياسة ، نفس المرجع السابق ، ك 3 ، ب 1 ، ص 182 .

النمط الديمقراطى المباشر على أنه يصلح للمجتمعات الصغيرة والبسيطة فى علاقاتها المباشرة ، أى علاقات الوجه ـ بالوجه أى ما يسمى بـ «ديمقراطية محدودة النطاق Micro - Democracy» ، بينما لم يكن النمط الثانى من الديمقراطية وهو ما يدعى «ديمقراطية واسعة النطاق Macro - Democracy» والذى ترافق مع نظرية التمثيل مجرد صورة مكبرة من النمط الأول[1]، وعلى هذا قد يجوز أن نعتبر مؤسسات النمط الأول بمثابة الغذاء الروحى لمؤسسات النمط الأخير، ولكنهالا تعد أساساً صالحاً للمؤسسات الديمقراطية المعاصرة لسبب هام وهو أن مؤسسات النمط الأول تقوم على المبدأ الديمقراطى المباشر عضوياً ووظيفياً، بينما تقوم مؤسسات النمط الثانى على المبدأ التمثيلى الذى يجد أساسه فى قاعدة تفويض السلطة، ومن ثم كلما كان البعد الجغرافى والديموغرافى أكثر اتساعاً، كلما قلت إمكانية تحقيق مشاركة سياسية مباشرة وفعلية[2].

ويبدو أن حظ هذا المبرر من التقدير والاحترام كبير وعلى جانب أكبر من الصواب لو رجعنا فى حساب الزمن قرناً أو أكثر ، حينما كانت وسائل المواصلات فى طور النمو، ولم تخترع بعد وسائل الاتصالات السلكية واللاسلكية، ولكن التقدم التقنى الهائل فى وسائل الاتصال السمعية والبصرية جعل فى الإمكان تقليص الأبعاد الجغرافية إلى حد كبير ، الأمر الذى يجعل من المستساغ توقع إمكانية تحقيق النمط المباشر ، فمن الممكن الاستفادة من السيارة والطائرة مثلاً فى تقريب المسافات الأرضية ، كما أنه من الممكن الاستفادة من وسائل البث المرئى والمسموع والهاتف وغيرها فى التحاور وتبادل الأفكار والتخاطب المباشر ، إذا كانت هذه الوسائل قد مكنت الإنسان من التخاطب مع أخيه فى الجزء الآخر من الكرة الأرضية بل وحتى على الكواكب الأخرى ، فلا يستغرب ـ إذا ما توافر الحماس والجدية ـ إمكانية تكريس هذه الإمكانات

(1) SARTORI, Democracy, op - cit. pp 114 - 8

(2) Ibid.

الهائلة لغرض تحقيق سعادة الإنسان ، قد يتم ذلك بربط جميع المنازل ومقار العمل بشبكة سلكية أو لاسلكية تسهل من التحاور المباشر ، ونحن نعلم الدور الذى يؤديه القمر الصناعى فى نقل الأحداث العالمية من قارة إلى أخرى[1] ، ولم يكن أندريه مارلو A. MARLAUX مبالغاً حينما أعرب عن تفاؤله من أنه إذا أحسن استعمال هذه الوسائل التقنية الحديثة فى تحسين ظروف تطبيق الديمقراطية ، فإن يوم العودة إلى النمط المباشر كما عرفته أثينا ليس ببعيد[2] .

إلا أن رياح التطور التقنى لا تجرى - على ما يبدو - كما تشتهى سفن الديمقراطية المباشرة ، فمن مفارقات العصر أن التطور التقنى أضحى يشكل خطراً على حرية وسعادة الإنسان .

فبدلاً من أن يساهم فى دفع عجلات الديمقراطية إلى الأمام دفعات طموحة ورائدة ، نجد أن السير العكسى هو الواقع فعلاً ، وانعكس ذلك فى أيلولة الديمقراطية ومؤسساتها إلى مجرد آلية أو طريقة للحكم، وباتت الدولة ذاتها آلة كبيرة ، وأصبح الإنسان صانع هذه الالات ومسيرها آلة أيضاً[3] . وطغت النزعة البيروقراطية والتكنوقراطية على السياسة ، فبعد أن كانت حكمة أضحت نقمة ، واستعملت وسائل الإعلام Mass Madia فى التلاعب بعقول الناس ومشاعرهم بدل أن تستهدف تنويرهم وتثقيفهم سياسياً واجتماعياً ، وأضحى الهدف النهائى هو خلق الإنسان التابع لا القائد ، نحن لا نلوم الآلات أو من صنعها ، وإنما النقد منصب على نوعية استعمالها فيمكن استعمال الآلة لجلب السعادة والهناء كما يمكن استعمالها أيضاً لجلب التعاسة والشقاء .

---

(1) غارودى ، روجيه ، مشروع الأمل ، دار الآداب ، بيروت ، الطبعة الأولى ، 1977 م ، ص ص 115 - 117 .

(2) نصور ، أديب ، دراسات حول الديمقراطية ، مرجع سبقت الإشارة إليه ، ص 27 .

(3) نفس المرجع السابق ، ص 31 .

ثانياً. يمكن تفادى الصعوبات الفنية والطبيعية المعقدة لبعض القضايا العامة وذلك بالاستعانة بذوى الخبرة والاختصاص، فلا يشترط فى المواطن أن يكون كل شيء أو لا شيء ولا وسط بينهما. فلا يستطيع الإنسان بالطبع أن يكون طبيباً ومهندساً ومالياً وخبيراً زراعيا الخ فى ذات الوقت، وإنما يكفى أن يتوافر فيه الحس السليم والقدرة على الإدراك العقلى للقضايا المطروحة والحلول الملائمة، وهذا الإدراك والفهم لا يتأتيان إلا بالممارسة الفعلية وولوج المعترك السياسى، «فالديمقراطية ـ على حد تعبير أديب نصور ـ هى مدرسة الديمقراطية»[1]. فالخبرة لا تأتى إلا بالممارسة، وإذا كانت التكنولوجيا قد صبغت قضايا العصر بلونها، فإنها لا شك قادرة على ابتداع الوسائل المناسبة لتجاوز هذه المصاعب، ويمكن الإشارة إلى الفائدة العظيمة من المذكرات الشارحة والمبسطة للقضايا المعقدة والمحاضرات التى يلقيها ذوو الاختصاص والخبراء حتى يتسنى فى النهاية الوصول إلى إرادة عامة نيرة تلبى حاجات المجتمع الدائمة والمتجددة فى الزمان والمكان، ويلعب مبدأ الكفاءة والجدارة دوره فى أداء الوظائف التنفيذية والإدارية وهذا مما لا يتنافى مع المبدأ الديمقراطى، ويمكن للمشاركة الشعبية أن تلعب دورها فى المجال القضائى أسوة بما هو متبع فى الأنظمة الغربية والشرقية على السواء، كنظام المحلفين فى بريطانيا والولايات المتحدة وغيرها من الدول، ونظام محاكم الرفاق والمحاكم الشعبية الأخرى فى الأنظمة الماركسية، فتدريب المواطنين على إدارة العدالة مطلب ملح تمليه طبيعة الديمقراطية المباشرة القائمة على مساهمة الجميع فى كافة شؤون الجماعة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وإدارياً وقضائياً.

ونشير أخيراً إلى أن هذه الصعوبات الناجمة عن الطبيعة الفنية لبعض القضايا العامة تواجه المجالس النيابية أيضاً، فليس كل نائب خبيراً فى

---

(1) نفس المرجع السابق، ص 92.

جميع القضايا والشؤون المطروحة ، بل إن منهم ـ كما يشير بارتلمى ـ من لا يصلح للعمل فى أية وظيفة من الوظائف فى أصغر المقاطعات ، وكتب الأستاذ جانيه أن رجل السياسة فى الديمقراطيات المعاصرة ليست لديه آراء خاصة وهو على قسط عادى من التعليم ، وليست لديه مهنة أخرى سوى الاشتغال بالسياسة ، بحيث لـو أغلق بابهـا فى وجهه لأغلق معـه باب الرزق[1] .

ثالثاً : تقوم الحجة الثالثة على فرضية مفادها أن ترك الأمور العامة بيد أفراد الشعب سوف يقود إلى الفوضى السياسية وإلى الطغيان ، أكد أفلاطون على هذه النقطة ، وإن كان ما أصاب معلمه سقراط ، وما رآه فى طور انحطاط الـديمقراطيـة الأثينية يشفعـان له فى تحـامله على النمط المباشر ، فإذا كان المقصود بالطغيان الشعبى أو « الاستبداد الديمقراطى » الظلم والعسف الذى يقع على جانب مظلوم ، فيحق لنا أن نتساءل عن ذلك الجانب ، وإذا كانت الحرية والمساواة والعدالة هى أسس الديمقراطية المباشرة ، فعلى من يقع الظلم ؟ . إذا كان لكل فرد حق مساوٍ لغيره يمارسه بحرية وبنفسه فى جمعية الشعب ، فعلام يظلم غيره ؟ . وإذا ساد حكم القانون The Rule of Law والعدل فى المجتمع الديمقراطى فعلام تطغى الأغلبية؟ يقول أرسطو فى السياسة «الواقع أن فى الديمقراطيات التي فيها الحكم للقانون ليس فيها من الديماغوجيين وفيها تصريف الأمور بيد المواطنين الأشد حرمة، فالديماغوجيون لا يظهرون إلا حيث يفقد القانون سيادته»[2].

إن مجتمعاً يسوده القانون ، ولا تسـوده الأهواء ، لا بـد أن ينعم بالاستقرار والرخاء كما تسوده الحرية والمساواة اللتان لا يدوم حكم القانون بدونهما ، يعبر ميكيافيلى فى مطارحاته عن هذه النقطة بقوله : « لو وجدت

(1) بـارتلمى، مشكلة الكفاءة فى الـديمقراطيـة، ص ص 52 ـ 57، مشار إليـه فى د. عبد الحميد متولى، أزمة الأنظمة الديمقراطية، مرجع سبقت الإشارة إليـه، ص ص 83 - 84.

(2) أرسطو طاليس ، السياسة ، نفس المرجع السابق ، ك 6 ، ب 4 ، ص 324 .

هناك جماهير تنظمها القوانين على نفس النحو الذى تنظم به شؤون الملوك لوجدنا بينها حتماً نفس الطبيعة التى نجدها بين الملوك ، وسنجد حتماً أنها لا تسيطر متغطرسة أو تطيع مستكينة ومذعنة »، ويبرر ذلك بقوله : « إذ عندما تكون العامة فى الحكم ، ، وتكون حسنة التنظيم ، فإن الاستقرار يكون طابعها ، والعقل والاعتراف بالجميل يميزانها » وكتب أيضاً : « وما زلت أصر فى موضوعى الروية والثبات ، على إن العامة أكثر روية وتعقلاً وثباتاً وصواباً فى الحكم من الأمراء» [1] .

أمـا إذا كان المقصـود بطغيـان الاغلبية ـ كمـا عبر عنـه مل ودى تـوكفيـل ـ بـالـطغيـان الاجتمـاعى social tyranny ، أى فـرض التـطابق الاجتماعى المتطرف على الفرد ، بمعنى طغيان التفكير الجماعى على التفكير الفردى ، وعدم إفساح المجال أمام حرية الفكر الفردى [2] ، فإننا نعتقد إن فى كلمات أفلاطون التالية الرد الشافى : يشتكى أفلاطون فى « الجمهورية » أحد مؤلفاته من أن « المدينة (يقصد أثينا فى عهده) مليئة بالحرية وبالكلام ومسموح لكل مواطن فيها أن يفعل ما يشاء . . . ويستطيع كل رجل فيها أن ينظم حياته الخاصة كما يحب »[3] ويرى أرسطو أيضاً إن « الديمقراطية هى أن يعيش الفرد كما يشاء »[4] .

---

(1) ميكيافيلى ، نيقولو ، المطارحات ، ت ، خيرى حمـاد ، دار الآفاق الجـديدة ، بيروت ، الطبعة الثالثة ، 1982 م ، 1 ، ف 58 ، ص 407 - 410 .

(2) يعبر الأستاذ أشعيا برلين Isaiah. BERLIN فى مؤلفه Four Essays on liberty عن هذا المبدأ بـ « The Tyranny of the Prevailing feeling and opinion » الذى نادى به جون مل ومن خلفه من الليبراليين ، واعتبره قريباً من أنماط الطغيان الأخرى باعتباره يشكل خطراً على « الحرية الفردية » ، لأن الحكم الذاتى Self - Government لا يعنى أن يحكم كل فرد نفسه بنفسه ، ولكنه فى أفضل حالاته قد يجر إلى أن يحكم كل فرد من قبل بقية الأفراد ، يراجع BERLIN, op - cit. p 163 .

(3) MAYO, op, cit. p. 56.

(4) نقل الأستاذ جونز A. H. M. JONES نفس النص فى مؤلفه المشار إليه معلقاً على سخرية أفلاطون من التمتع بهذه الحرية من أنها سوف تؤدى إلى تنوع المواطنين=

لا أحسب أن المخاوف التى غالى مل ومن تبعه فى تصويرها إلا مغالاة زائدة عن الحد ، ونحن لا نعتقد إنه يوجد هناك تعارض بين مفهوم الحرية الفردية ـ كما تعرفه الديمقراطيات المعاصرة ، وبين تلك الحرية التى عرفتها ديمقراطية أثينا ، ونرى أنه لا يوجد تعارض بين ممارسة تلك الحرية وتطبيق الديمقراطية المباشرة ، بل تعد هذه الممارسة هى الوجه الإيجابى للحرية كما رأينا ، ولا نعتقد بأن ممارسة الجانب الإيجابى من الحرية سوف يطغى على جانبها السلبى ، كانت حرية الكلام والنقد مكفولة لكل مواطن أثينى، حتى سقراط الذى سخر كثيراً من قضاته فى دفاعه عن نفسه صبر عليه هؤلاء أياماً وليالى حتى انتهى من دفاعه ، وصدر الحكم فى حقه .

ونجد فى كلمات جورج هاربر George. Harper بشأن التوافق القائم بين جانبى الحرية ، صدى لما ندعى . كتب هاربر « إن الفضيلة المميزة للنظام أثينى، تكمن فى حقيقة إن المواطن شارك مباشرة وبحرية ، ويبدو أنه قد شارك فى أداء الخدمات العامة بطريق المنافسة وبدون الإضرار بحرية الفرد فى العمل والتفكير »[1] .

قد يستطاع القول إنه لا يتصور أن تطغى عامة الشعب على نفسها،

= بدلاً من انتمائهم إلى عنصر واحد ، وأنها تؤدى إلى تمتع حتى العبيد والنساء والأجانب بهذه الحرية ويرى الأستاذ جونز أن حرية الكلام والفعل كانا من أعز الأشياء لدى الأثينيين ، ولقد عبر بركليس عن ذلك بقوله « نحن نعيش كمواطنين أحرار سواء فى حياتنا العامة ، وفى مسلك كل منا تجاه الآخر فيما يتعلق بشؤون حياتنا اليومية » . JONES, op - cit. p 44.

(1) MAYO, op - cit. p 48.

ويشير ديموستين إلى أنه « من غير المسموح لك فى إسبارطة أن تعلن إعجابك بقوانين أثينا (The Laws of Athens) فى حين أن نقد الديمقراطية فى أثينا شىء مسموح به ويتم بحرية .

JONES, op - cit. p 44.

وإنما قد تفتح الطريق أمام الطغيان الفردى أو الفئوى ، ويتم ذلك باتخاذ الأغلبية ستاراً لممارسة طغيانها ، ولا يتم ذلك بالطبع إلا حينما يفقد القانون سيادته، وتفتقر الجماهير إلى الوعى اللازم لممارسة سلطتها .

أما إذا كان المقصود طغيان الأغلبية بالمعنى الدستورى ، فهذا عيب يشوب الأنظمة النيابية ، يعالج عادة بإيجاد نظام الكوابح والقيود الدستورية كما هو متبع فى الولايات المتحدة الأمريكية The System of Checks and Balances ، وهو ما يطلق عليه مصطلح « الاستبداد المنتخب Elective Despotism »[1]، ونجد صدى لهذه الخشية فى العديد من الكتابات المعاصرة[2] .

أما الظاهرة المعاصرة والتى تتمثل فى الخوف من الشمولية المتجسدة فى حكم الجماهير والتى ظهرت فى كتابات العديد من أنصار مبدأ النخبة ، فإننا نراها مجرد تبرير ضعيف للمبدأ المذكور ، فالطغيان يخرج حينما يخرج من صفوف القلة لا الكثرة ، ولا يوجد فى حوادث التاريخ ما يبرر تلك الخشية ، يمكن التأكيد على العكس ، إذ إن الديمقراطية المباشرة تعد خير وسيلة للحيلولة دون التعسف وإساءة استعمال السلطة ، وأكثر من هذا تعد ضامن للحريات الفردية ، لأن الحرية ـ كما عبر عنها ليرند هاند Learned HAND لا تكفلها الدساتير أو القوانين أو المحاكم ، فكلها آمال فاسدة ، وإنما الحرية تكمن فى قلوب الرجال والنساء ، وحينما تموت هناك ، لا يستطيع دستور أو قانون أو محكمة حفظها[3] .

ويؤكد التاريخ إن أثينا فى عصرها الذهبى لم تطق الديماغوجيين والمهرجين، بل كان كل مواطن مسؤولاً أمام زملائه المجتمعين فى

---

(1) MADISON, the federalist, paper n°48.

(2) راجع مثلاً مؤلف رويرت داهل ، مقدمة للنظرية الديمقراطية ، نفس المرجع السابق . ص ص 4 - 33 .

(3) MAYO, op - cit. p. 199.

الجمعية، وكان فى مقدورهم اتهامه بالتقصير وإساءة استعمال السلطة فى أى وقت ، وكانت الجماهير المجتمعة تعارض وتسكت كل الديماغوجيين بالصفير والصياح المعادى ، وكانت ترهف الأسماع لكل ذى حجة وإقناع[1].

إن الخطر المضاد The Opposite Danger [2] لا يأتى حينما يأتى من حكم الكثرة ، وإنما من حكم القلة أو الفرد الواحد .

رابعاً- تتنافى الحجة الرابعة المتعلقة باحتمال حدوث ضمور اقتصادى واختلال فى مستوى الإنتاج كنتيجة محتملة لتطبيق النمط المباشر ، مع ما وصلت إليه أثينا فى ذروة تطبيقها للنمط المباشر من عظمة بحرية وحضارة رفيعة ، واستطاع المواطن الأثينى بفضل الخاصية التى عبر عنها جورج سباين G. SABINE happy versitality أى سهولة التقلب بين الأوضاع والتعدد فى المواهب[3] ، أن يجمع بين الشأن العام والخاص فى نفس الوقت وبالطريقة التى لا يترتب عليها الإخلال بمستويات الإنتاج، والأمر فى النهاية متروك لحكمة القائمين بتنظيم عمليات الانتاج والقدرة على التوفيق بينها وبين ممارسة كل مواطن للشأن العام .

خامساً- ويمكن تلافى نتائج الحجة القائلة بانخفاض المستويات الثقافية والتعليمية بإيجاد نظام تعليمى وتثقيفى هادف ، كانت أمنية برتولد عام 1932 م أن تتحول الإذاعة من جهاز للتوزيع إلى جهاز للاتصال، أى لا يذيع فقط وإنما يتلقى أيضاً، ولا يجعل المستمع يستمع فقط، وإنما يتكلم أيضاً ، وليس أن يعزله عن المواطنين الآخرين وإنما يصله بهم ،

---

(1) JONES, op - cit. pp 123 & pp 132 - 3.

(2) وردت فى مؤلف الأستاذ سارتورى ، النظرية الديمقراطية ، نفس المرجع السابق ، ص 65 - 68 .

(3) سباين ، جورج ، تطور الفكر السياسى ، نفس المرجع السابق ، ص 20 .

كما يمكن جعل الإذاعة المرئية تقوم بدور إيجابي فعال عن طريق نظام « تلفزيون الكابل » الذى يتيح « حلقة عودة » تمكن المشاهدين من الرد والكلام وطرح الأفكار والمشكلات الحياتية اليومية ، فيصبح الجهاز المرئى فى خدمة المواطن متجاوباً معه وناقلاً لأحاسيسه عبر الوطن، ومن الممكن توسيع هذا الحوار الوطنى ليصبح حواراً عالمياً بين الشعوب عن طريق الأقمار الصناعية ، فتتعلم الشعوب من بعضها وتتلاقى الحضارات من خلال تقنية متطورة تتيح تبادل الافكار والحوار الدائم ، ويصبح الجهاز المرئى ـ كما كتب غارودى ـ منشطاً للإبداعية بدلاً من أن يكون محرضاً على السلبية[1] .

يمكن الرد أيضاً على هذه الحجة بالإستناد إلى أن القرارات السياسية يتم اتخاذها بصورة جماعية ، فما ينقص أحد المواطنين يعوضه الآخر ، وما ينقص الجميع تعوضه حكمة الجماعة كلها ، ومن ثم يصدر القانون أو القرار انعكاساً لحكمة وخبرة الجميع وبينما يعلن أفلاطون إن السياسة هى علم ملكى Royal Science ، لأن من يملك المعرفة الأسمى هم الملوك فقط ، نجد أرسطو يعلن من ناحية أخرى ثقته فى الجماعة وقدرتها على الحكم والقضاء بحكمة وعدل ، فالمائدة المشتركة أفخر من مائدة يقوم بنفقاتها فرد واحد ، وإن « فى هذا السواد كل فرد له حظه من الفضيلة ومن الحكمة والكل باجتماعهم يمكن أن يقال أنهم يكونون رجلاً واحداً له أيد وأرجل وحواس لا عدد لها وخلق وذكاء على نسبة ذلك »[2] ، فكيف نفترض فى الشعب القدرة على اختيار ممثليه فى الوقت الذى ننكر عليه قدرته على مناقشة أموره بنفسه ؟ [3] .

---

(1) غارودى ، روجيه ، مشروع الأمل ، نفس المرجع السابق ، ص 116 - 117 .

(2) أرسطوطاليس ، السياسة ، نفس المرجع السابق ، ك 3 ، ب 6 ، ص 207 .

(3) القذافى ، معمر ، من حديث له فى الندوة العالمية حول الكتاب الأخضر بنغازى ، شهر التمور اكتوبر 1979 م ، منشورات مكتب الاتصال الخارجى ، الجزء الأول ، ص 123 .

على كل حال ، لن نتعلم السباحة بمجرد قراءة قواعد السباحة ، وإنما يأتى هذا التعلم من خلال الممارسة الفعلية ، كذلك الشأن بالنسبة لأمور السياسة وفن الحكم والحكم الشعبى المباشر يبقى فى طور الأمنيات إذا لم يدخل مجال الممارسة الفعلية، ولا تطلب الجماهير إلا التبسيط والتوضيح والخطأ يعلم الصواب ، وخطأ الجماهير ـ كما يؤكد ميكيافيلى ـ أقل فداحة دوماً من خطأ الملوك والأمراء[1] .

سادساً ـ يثير سمبسون قضية اللامبالاة السياسية political apathy وتفضيل الأفراد للأمور الشخصية والعائلية والمهنية على الشؤون السياسية ، إن التعرف على الأسباب الكامنة وراء ظاهرة السلبية السياسية التى تعانى منها المجتمعات الغربية سوف يلقى الضوء على الملابسات التى تحيط بهذه الحجة .

يشير الموند وغيربا G.ALMOND & S. VERBA فى بحث لهما بعنوان « واجب المشاركة The Obligation to Participate » إلى هذه الظاهرة ، وتبريرهما لها على أنه لا أحد يرغب فى تفضيل العمل المدنى العام على الالتزامات الشخصية . ويستدلان بالمثال الذى أورده دافيد رسمان D. RIESMAN من أنه لا يتوقع أن تعطى سيدة تركت أولادها يصرخون فى البيت لأجل أن تحضر اجتماع جمعية تحسين علاقات الجيرة، المثال على المواطنة الصالحة التى يدافع ديمقراطيو المشاركة عنها[2].

ولذا يوجد دائماً نزاع حاد بين مطالب وحاجات متضاربة أحياناً ، ويقرر الأستاذ موريس رزمبرغ M. ROSENBERG فى بحث له بعنوان : « بعض العوامل المقررة للامبالاة Some determinants of Political Apathy

---

(1) ميكيافيلى ، المطارحات ، نفس المرجع السابق ، ص 410 - 412 .

(2) ALMOND, Gabriel & VERBA, Sidney. «the Obligation to participate» Introduction to politics; Essays and Readings. ed. by GUILD & PALMER, (john Wiley & Sons ins, 1968) p 165.

السياسية »، إن أسباب هذه اللامبالاة فى الولايات المتحدة مثلاً ترجع إلى ثلاثة عوامل رئيسية هى :

1 ـ ما يترتب على اللامبالاة السياسية من نتائج قد تهدد العلاقات الشخصية أو علاقات العمل أو التضامن مع الجماعة ، بالإضافة إلى الخشية من رد الفعل الحكومى إذا عبر الشخص عن آرائه السياسية بحرية ، وخشية فقدان الزبائن أو خشية التعرض للضغوط الخارجية إلى غيرها من العوامل التى تحول دون المشاركة السياسية .

2 ـ عبثية الفعالية السياسية : العامل العام المساهم فى إيجاد واستمرارية اللامبالاة هو الشعور بعبثية النشاط السياسى ، فالفرد يشعر أنه حتى لو أصبح فعالاً سياسياً فإن النتائج السياسية سوف لن تؤتى الثمار المرغوبة ، فلا فائدة من ضياع الوقت والجهد ، وقد يتذرع الفرد بأسباب معينة بعضها يكمن فيه وبعضها الآخر يكمن في النظام السياسى القائم ، فقد يرجع الفرد سبب سلبيته إلى أنه لا سلطة له أو أنه يفتقد القدرة على العمل السياسى لأنه لم يتعلمه ، وقد يرجع سلبيته إلى أن الآلة السياسية Political Machine لم تعره إلتفاتاً ، أو إن النواب لا يهتمون بالناخبين .

ويمكن ـ حسب قول الأستاذ روسبنرغ ـ إرجاع أسباب الشعور بالعبثية السياسية إلى أربعة عوامل يشعر المواطن الأمريكى إنها مسؤولة عن تجاهل الإرادة الشعبية ، وإنها تتخذ قراراتها بمنأى عن التأثير الشعبى ، تلك العوامل هى :

أولاً ـ النائب السياسى .
ثانياً ـ الآلة السياسية ويقصد بها الحزب .
ثالثاً ـ الحكومة .
رابعاً ـ بعض المنظمات الكبيرة التى تملك سلطة فعلية ، تتمثل فى الشركات الكبرى وجماعات الضغط واللوبيات والكارتل وغيرها من المؤسسات التى تملك سلطة اقتصادية فعلية تهيىء لها السيطرة على عملية

صنع القرارات السياسية ، وكانت النتيجة أن تولد لدى المواطن بأنه الشعور فقد كل رقابة وتوجيه على تلك العملية ، وإن مصيره السياسى أضحى فى أيدى الآخرين ، كما أن موسمية العمل السياسى ومحدوديته فى التصويت لا تفتح الشهية لاستمرارية الفعالية السياسية .

3 ـ فقدان الحافز أو المثير للمشاركة السياسية القائمة تشجع على هذه السلبية ، فكل شىء فى أيد خفية، فالسياسة تبرمج داخل قاعات مغلقة يستعصى دخولها على المواطن العادى ، وقد أدى هذا الاعتقاد إلى العزلة واليأس من أداء دور إيجابى فى معترك السياسة ، فالمواطن يرغب فى أداء دور فاعل . ولكنه لم يمكن من ذلك ، ولقد عبر بعض المواطنين الذين أجريت معهم المقابلات عن استعدادهم للقيام بدور سياسى فعال إذا أتيحت لهم الفرصة المناسبة(1).

هذا بالاضافة إلى عدم توفر الوقت اللازم للقيام بهذا الدور بسبب الجرى وراء لقمة العيش فى مجتمعات طغت عليها المادة .

سابعاً ـ تثار أحياناً قضية تنافر المصالح وتضاربها ، وصعوبة الوصول إلى قرارات شعبية عامة ، نحن نشير أولاً إلى أن الشطر الأول صحيح إلى حد كبير فالجماعة البشرية لم تنشىء الدولة إلا بغية التوفيق العادل بين مصالح هى بطبيعتها فى بعض الأحيان متنافرة ومتعددة طبقاً لاختلاف الطبيعة البشرية، وغرض المجتمع المدنى فى المقام الأول هو إيجاد التسويات العادلة Fair Compromises والحلول السلمية Peacful Solutions (2) لهذه المصالح حتى يستقيم حال الجماعة للبشرية ويطيب لها العيش الجماعى المشترك ، ثم إن تضارب المصالح سمة كل المجتمعات

---

(1) ROSENBERG, Morris, «Some Determinants of plitical Apathy» Introduction to Politics; Essays & Readings. ed'by GUILD & PALMER. (john wiley & sons inc, 1968) pp 125 - 145.

(2) SINGER, Democracy and Disobedience. op - cit. pp 108 - 9.

وما المجالس النيابية إلا مكان تعقد فيه التسويات ، وتبرم فيه الاتفاقات التى تهدف إلى التخفيف من التضارب المصلحى ، الفارق الوحيد هو إن الذى يقوم بوضع التسويات فى الأنظمة النيابية مجموعة من النواب يفترض فيهم التعبير عن إرادة الأمة ، بينما يقوم أولو الشأن أنفسهم فى الأنظمة المباشرة بهذه الوظيفة ، يكمن العيب فى الحالة الأولى فى أن النائب لا يستطيع التعبير عن جميع مصالح ناخبيه ، أولاً لكثرة عددهم ، وثانياً لأن مصالح ناخبيه وآراءهم بطبيعتها مختلفة ومتعددة وأحياناً متنافرة، فكيف يتأتى له التوفيق بينها بدون حضور أصحابها، وإذا قيل إن النائب يمثل الأمة جمعاء فإن الخشية تكمن فى ألا يمثل لا مصالح ناخبيه ولا مصالح الأمة، وإنما مصلحته الذاتية أو فى أفضل الفروض مصالح حزبه الذى يدين له بالطاعة والولاء.

تضارب المصالح إذاً أمر طبيعى تمليه الطبيعة البشرية ، ونرى أنه لا يحول دون الوصول إلى آراء شعبية تجسد المصلحة العامة من خلال النظام المباشر ، إذا أدرك الجميع الصالح العام وتخلوا عن الأنانية والجرى وراء الأهواء والمطامع الجزئية أو الفئوية .

التمثيل - المثال

جاء فى سلسلة الشروح إن الحكومة البرلمانية هى أم الحريات المدنية ، وكانت تلك المقولة نتاج الثورة الإنجليزية ، والكفاح المرير الذى خاضه الشعب الإنجلزى من أجل إيجاد ممثلين له فى البرلمان يستشيرهم الملك، ويحكم بعد ذلك بما يراه مناسباً لمصلحته - وكانت مجرد استشارة الملك لرعاياه فى الأمور السياسية تعد حدثاً سياسياً ثورياً ، وانتصاراً عظيماً للديمقراطية فى عصر كان ينظر فيه إلى الملك على أنه ظل الله فى الأرض[1] ، أو أنه هو الدولة بعينها .

ولقد ساد الاعتقاد بأنه حينما تكون هناك حكومة برلمانية ، فإن الحرية ستفىء بظلالها على المجتمع ، لأن هدف البرلمان الأول كان منع العسف الذى يقع عادة على عامة الشعب من جراء السلطة الكيفية لملوك القرون الوسطى المؤلهين وكانت ثمرة تلك الثورة هى منح حق الاقتراع

(1) سلسلة الشروح ، مقولات رجعية ، نفس المرجع السابق ، العدد السادس ص 7 - 8.

العام الشامل للمواطنين البالغين ، ولقد تطورت مؤسسة البرلمان حتى وصلت الذروة. ونحن نود فى هذا المبحث الإحاطة بفكرة التمثيل - المثال (المثال التمثيلى) ، أى ما يجب أن يكون عليه التمثيل السياسى ، فقد اختلفت النظرة الوظيفية للتمثيل من مفكر إلى آخر ونورد هنا تصنيفاً وضعه الأستاذ سارتورى لنظريات التمثيل ، قسم الكاتب التمثيل السياسى إلى :

النظرية الأولى :

النظرية الانتخابية للتمثيل The Electoral Theory of Representation بمعنى قيام الشعب دورياً بانتخاب حكامه أو ممثليه بحرية .

النظرية الثانية :

نظرية المسؤولية فى التمثيل The Responsibility Theory of Representation بمعنى قابلية مسألة الحكام وحسابهم شعبياً .

النظرية الثالثة :

التفويض فى التمثيل The Mandate Theory of Representation بمعنى أن الحكام « النواب » هم مجرد مفوضين أو مندوبين مكبلين فى أدائهم لوظائفهم بتعليمات ناخبيهم .

النظرية الرابعة :

التشابه فى الرأى فى التمثيل The Idem Sentire or Syntony Theory of Representation إن الشعب يحمل نفس شعور الدولة .

النظرية الخامسة :

نظرية القبول والرضا فى التمثيل The-Consent Theory of Representation بمعنى قبول الشعب بقرارات حكامه .

النظرية السادسة :

المشاركة فى التمثيل The Participation Theory of Representation يشارك الشعب بشكل فعال فى صنع القرارات السياسية التى تمسه.

النظرية السابعة :

التشابه فى التمثيل The Resemblence Theory of Representation إن الحكام هم مجرد عينة أو نسخة من المحكومين[1] .

ولسهولة فهم النظريات المذكورة يجدر أن نعلم إن التمثيل كمصطلح يمكن أن يؤدى إلى المفاهيم التالية ، فقد يعنى التفويض Mandate ، أو التعليمات Instructions ، وقد يعنى فكرة التمثيلية Representiveness وقد يعنى فكرة المسؤولية Responsibility أو فكرة الحساب Accountibility ، وبالتالى توجد للتمثيل مفاهيم ثلاثة: مفهوم التفويض ومفهوم التمثيلية، وأخيراً مفهوم المسؤولية أو القابلية للحساب[2].

وعلى هذا يكون الممثل طبقاً للمفهوم الأول مجرد مفوض أو مندوب Delegate or Mandatory وهذا المفهوم هو الذى تبناه روسو فى حالة الاضطرار للأخذ بالنظام النيابى ، باعتباره يمثل أخف الشرور[3] ، ويجد هذا المفهوم أسسه فى القانون الخاص، وينتمى على وجه التحديد إلى عائلة التمثيل القضائى، ويكون الممثل ـ طبقاً للمفهوم الثانى ـ مجرد حامل أو مجسد للصفات النفسية «السوسيولوجية» للجماعة التى خرج منها، وهذا المفهوم مستمد من قرينة نفسية مفادها إن التمثيل مجرد مسألة تشابه[4].

(1) SARTORI, Representational Systems. op - cit. p 468.

(2) Ibid, p 466 .

(3) روسو ،جان جاك ،العقد الاجتماعى ،نفس المرجع السابق ك 3 ،ف 15 ، ص127 .

(4) SARTORI, Representational Systems. op - cit. p 465.

بينما يكون للممثل - طبقاً للمفهوم الثالث - إرادة مستقلة وشخصية مستقلة عن إرادة وشخصية ناخبيه .

ومن ثم لا يتلاءم المفهوم الأول « التفويض » مع الواقع السياسى للأنظمة النيابية المعاصرة كما نصت دساتيرها على تحريمه صراحة أو أحياناً كان هذا التحريم ضمنياً حرصاً على ضمان استقلالية النائب وحريته ، ولم تقدم الدساتير من ضمانة مقابلة للناخب ضد عسف النواب سوى الضمانة الانتخابية ، التى تتمثل فى إمكان عدم إعادة انتخاب من يثبت إخلاله بالثقة الموضوعة فيه ، ولذلك أطلق التمثيل السياسى يد النائب لدواعى الفعالية ، وغل بالمقابل يد الناخب لدواعى الاستقلالية[1] ، وبقيت بالتالى الإرادة الشعبية متأرجحة بين هذا وذاك .

يفترض فى النائب - حسب المفهوم السياسى للتمثيل - أن ينوب عن كل الأمة ولم يقيد إلا بقيد الضمير، فى حين لم تكفل الدساتير للناخب إلا حماية دورية سلبية تمارس خلال فترة الانتخابات ، أما فى الفترة التى تفصل بين كل انتخاب وآخر فتبقى الإرادة الشعبية ساكنة ، لا يحميها إلا قيد الضمير .

وإذا كان هناك ثمة مجال للاختيار من بين النظريات المذكورة ، فإن النظرية السادسة مع النظريتين الثانية والثالثة يمكن أن تكون أساساً صالحاً لنظام سياسى قائم على مفهوم سليم للتمثيل السياسى ، ولكان قريب من المبدأ الديمقراطى ، وهذا مادفع روسو فى مؤلفه « حكومة بولندا » Gouvernement de Pologne [2] إلى قبول فكرة التمثيل القائم على تفويض

---

(1) Ibid.

(2) COBBAN, Rousseau and the modern state. op - cit. pp 42 - 3.

بشرط وجود مجالس تشريعية شعبية تنعقد بصفة دورية متتالية ، مع خضوع المندوبين لتعليمات ناخبيهم خضوعاً كاملاً ، مع إعطائهم نوعاً من حرية التقرير بصدد المسائل غير المتوقعة وفى أحوال الضرورة ، وهذا بالطبع لا يقلل من قيمة نقد روسو لفكرة التمثيل ، والذى يعد سمة مميزة لنظريته السياسية ككل ، بيد أنه حينما جوبه بالصعوبات العملية عندما طلب منه أهل بولندا وضع دستور لهم، تقبل تطبيق هذا المبدأ مع تقليصه إلى حد ممكن ، وذلك بتكييفه على أنه مجرد تفويض يضحى فيه النائب مجرد « مندوب أو وكيل Delegate »[1] مكبلاً بتعليمات ناخبيه ، ومهدداً بالاستفتاءات والإقالة الشعبية ، مع ضرورة تقصير المدة التى تفصل بين كل انتخاب وآخر .

ولكن فى الوقت الذى ينادى فيه روسو بأن الإرادة العامة لا تمثل ، وأنه يجب حصر مفهوم التمثيل فى أضيق نطاق ليصبح مجرد تفويض مقيد ، فإن بيرك Edmond BURKE سنة 1774 كان يخاطب مواطنى دائرته الإنتخابية برستول Bristol قائلاً لهم « إذا كان الحكم مسألة إرادة من أية ناحية فأنتم الأعلون بلا شك ، ولكن الحكم والتشريع مسائل عقل واجتهاد وتقدير[2] ، انطلق بيرك بعد استبعاد أى احتمال للحكم الشعبى المباشر مؤكداً ثقته فى النائب، وبناءً على ذلك الافتراض أطلق حريته الكاملة فى التصرف بغض النظر عن إرادة ناخبيه ، فهو ينوب عن الأمة جمعاء ، يقول بيرك فى نفس الخطاب « بالتأكيد أيها السادة ، إنه لمن دواعى سعادة النائب وفخره أن يعيش فى أوثق ارتباط واتحاد ، وأقرب تطابق وأوثق اتصال بناخبيه ، ويجدر أن تحظى رغباتهم بوزن كبير لديه ، وتحظى آراءهم باحترام وتبجيل عظيمين ، وتحظى مصالحهم باهتمام غير منقطع ،

---

(1) Ibid.

(2) «If government were amatter of will upon any side, yours without question ought to be superior, but government and legislation are matters of reason and judgement» oited in SINGER, op - cit. p 108.

لكن يجدر ألا يضحى النائب برأيه النزيه وحكمه الناضج وضميره المستنير من أجلكم ، أو من أجل أى إنسان أو مجموعة من البشر ، إن ممثلكم مدين لكم ليس بمثابرته فحسب، ولكن برأيه واجتهاده أيضاً، وإنه ليخدعنكم بدل أن يخدمكم إذا ما ضحى برأيه ومثابرته من أجلكم»[1]، ورتب بيرك على تلك المقدمة نتيجة مفادها كما جاءت على لسانه « ليس البرلمان مؤتمر Congress سفراء لمصالح متنافرة ومختلفة ، كل يسعى للدفاع عن مصلحته ، وينصب نفسه وكيلاً عنها فى مواجهة الباقين ، لكن البرلمان جمعية مشاورة Delibratve Assembly لأمة واحدة ذات مصلحة واحدة ، هى مصلحة الجميع ، حيث يجدر ألا تسود المصالح المحلية والتحيزات الإقليمية ، بل يسود الخير العام النابع من العقل الجماعى للأمة جمعاء»[2] ، وهكذا يصل بيرك وسييس إلى نفس النتيجة تقريباً ..... كما رأينا عند دراستنا لوجهة نظر سييس فى[3] المبحث المتعلق بالشرعية الديمقراطية ونجد أن جون مل وصل إلى ذات النتيجة حينما كتب فى الحرية إن « دور الجمعيات النيابية هو بيان الحاجات ، أى أن تكون لسان حال المطالب الشعبية ، وإتاحة مكان للمناقشة لجميع الآراء المتعلقة بالشؤون العامة »[4] ، ولم يترك مل للبرلمان أملاً فى ممارسة السلطة بل حصر همه الأول فى المراقبة وتوجيه الحكومة، ونعتقد أن حصره لوظيفة البرلمان فى الجانب التشاورى لم تكن إلا انعكاساً لخيبة أمله ولما رآه من عيوب فى البرلمان الإنجليزى الذى كان عضواً فيه، وقد يجوز تسمية قيام

---

(1) JANDA, Kenneth. «Representational Behaviour». International Encyclopedia of the social sciences, vol, 13, p.475.

(2) CORRY & ABRAHAM, op - cit. p 415.

(3) شيفاليه ، جان جاك ، المؤلفات السياسية الكبرى ، من ميكيافيلى إلى أيامنا ، مرجع سبقت الإشارة إليه ، ص 182 - 185 .

(4) مل ، جون ستيورات ، فى الحرية ، نفس المرجع السابق ، ص 274 .

البرلمان بوظيفة الحكم بالتمثيل المشوه أى قيامه بوظيفة لا تناسب طبيعته التشاورية، ومن سيطرة المصالح الطبقية الضيقة عليه[1].

يفترض فى المثال التمثيلى إذاً ضمان تمثيل سليم لكافة عناصر الرأى العام حتى تتجسد الإرادة العامة ، وتضحى كاملة غير منقوصة ، كما يجب أن يكون البرلمان مستجيباً بصورة دائمة لمتطلبات الرأى العام وأن يكون قابلاً لتكييف مواقفه وتعديلها طبقاً لاتجاهات الرأى العام السائد فى وقت معين . وأن يقوم البرلمان باستشارة الشعب مباشرة فى كل كبيرة وصغيرة طالما يستمد البرلمان شرعيته من الإرادة الشعبية[2] .

يفترض فى المثال التمثيلى أيضاً برلماناً يمثل الشعب كما تمثل الخريطة إقليم الدولة[3] أو ما يطلق عليه (Microcism) ، بحيث تمثل فيه الآراء والمصالح بشكل يتناسب مع حجمها وتأثيرها على الرأى العام ، ويشترط أيضاً توافر المعرفة الكافية والكفاءة والأهلية والنزاهة والعقلانية فى النواب ، ويطلب منهم أخيراً الوطنية الصادقة والإحساس الدائم بمطالب وحاجات ناخبيهم ، فهل يا ترى نجحت المجالس النيابية فى تحقيق كل أو بعض ما تصبو إليه ؟ هذا هو موضوع المبحث التالى .

---

(1) نفس المرجع السابق ، ص 295 .

(2) MACLVER, the Modern State. op - cit. p 144.

(3) MAYO, An Introduction to Democratic theory. op - cit. p 101.

التمثيل - الواقع

كتب اللورد هلشام « إن حالة مجلس العموم البريطاني تدعو إلى الوقوف عندها قليلاً ، إن الوضع الذى عليه ذلك المجلس اليوم وصل إليه باعتباره الحارس للحريات الفردية ، ولقد قام المجلس بتلك الهمة خير قيام بصدد تصديه لتعديات البارونات وتعديات كنيسة القرون الوسطى ، وتعديات التاج والارستقراطية الحزبية فى القرن الثامن عشر ، وضد تعديات البلوقراطية الصناعية Industrial Plotocracy فى القرن التاسع عشر ولم يكن هناك أحد يتوقع أن مجلس العموم ذاته سيصبح مكمن خطر مماثل لما كان يحاربه ويتصدى له »[1] ، « والآن فقط - كما يؤكد اللورد

---

(1) HAILSHAM; lord. The Dillemma of Democracy. (collins, st'James Place, London, 1978) p 126.

اللورد هلشام وزير العدل الحالى فى حكومة تاتشر وأحد رجال الفكر اللامعين فى بريطانيا وخارجها .

هلشام ـ بدأ الرجال والنساء يدركون أن المؤسسات التمثيلية ليست بالضرورة حارس الحرية، ولكن يمكن أن تكون هى بذاتها (الآلات طغيان)، لإمكان التلاعب بها من قبل أقليات يسيطر عليها متطرفون، باعثها المصلحة الذاتية لملايين منظمة ، نحتاج إلى من يحمينا من ممثلينا ليس أقل من حاجتنا إلى الحماية من سادتنا السابقين »[1] . تعبر هذه الصرخة التى أطلقها الكاتب سنة 1977 م عن الواقع المؤلم الذى آلت إليه المؤسسة النيابية البريطانية فى الربع الأخير من القرن الحالى ، إنها تعبر بحق عن أزمة الديمقراطية الغربية المعاصرة.

يحق لنا أن نتساءل :

ـ هل تمثل البرلمانات شعوبها حقاً وفعلاً ؟

ـ وهل تستجيب هذه المؤسسات لحاجات ومطالب شعوبها ؟

ـ وهل تسودها الروح الديمقراطية الحرة ؟

ـ وهل تشبه البرلمانات شعوبها كما تشبه الصورة صاحبها ؟

من خلال استعراض الوضع السياسى لبعض الأنظمة السياسية الغربية يتضح التالى :

مع ازدياد سلطة البرلمانات فى القرن التاسع عشر وفى هذا القرن أخذت وظيفتها طابعاً أخراً ، فهى بدل أن تمثل الجماهير ، وتسعى لتحقيق الصالح العام وتجسيد الإرادة الشعبية أضحت تمارس حكمها على الجماهير ، فالبرلمانات المعاصرة ـ على حد تعبير سارتورى ـ ذات وجهين ، فهى تمثل المواطنين أمام الدولة أو يفترض فيها أن تقوم بهذه الوظيفة ، كما أنها تمثل الدولة أمام المواطنين ، والبرلمانات فى الواقع لا تستطيع أن تمارس وظيفتها الجديدة (الحكم بدل التمثيل) إلا بتكييف

---

(1) Ibid, p 13.

وظيفتهـا الأولى والأساسيـة إلى وظيفتها المعـاصرة وهى حكم الممثلين « الناخبين » بدل تمثيلهم .

إن الهيئة التمثيلية التى أضحت ذراع الدولة كان لزاماً أن تمنح حرية تصرف واسعة تخولها العمـل لأجل مصلحـة الدولـة ، ومن ثم انجلى الموقف حالياً عن الآتى ، انتهى إلى الوضع الذى أصبح فيه الكيـان الممثل (البرلمان) يمثل نفسه ، فالطرف الثالث الذى يفترض أن يمثل (الشعب) أو (الأمـة) ، يكـاد يختفى من الخـارطـة السيـاسيـة[1] أى « أصبحت المجـالس النيابيـة حاجـزاً شـرعيـاً بين الشعـوب وممـارسـة السلطة »[2] .

لم نعد نعرف كذلك من هو الممثل ، لقد رأينا فيما سبق كيف أبعد الشعب الواقعى من خلال التجريد القانونى عن ممارسة السلطة ، وبالتالى أصبحت (الأمة) هى من يجب أن يمثل طبقاً لهذا التجريد الدستورى الذى منع التفويض ، وهكذا من يجب أن يمثل فعلاً (الجماهير) ، وقانوناً ودستوراً (الأمة) حرما من التمثيل تقريبـاً ، الجماهيـر حرمت بمـوجب الحظر الدستورى ، والأمة حرمت بموجب حتمية قواعد اللعبة السياسية ، ويحسب أنها مجرد غطاء قانونى[3] ، وتقودنا هذه الافتراضات إلى القول بأن البرلمانات المعاصرة التى يفترض فيها أن تمثل شعوبها كما تمثـل الخريطة إقليم الدولة ، أضحت لا تمثل إلا نفسها أو تكاد .

وعلى هـذا يثور التسـاؤل هل تمثـل البرلمـانـات أشخـاصـاً أم

---

(1) SARTORI, Representational Systems. op - cit. p 467.

(2) القذافى ، معمر ، الكتاب الأخضر ، الفصل الأول ، نفس المرجع السابق ، ص 6 .

(3) يشير تارديو مثلاً إلى أن كل نائب فرنسى لا يمثل فى الواقع إلا 6% من مجموع فرنسا ، أما الأمة الفرنسية فهى غير ممثلة ، راجع رونيه شيرو ، فشل خرافة : الحكومة النيابية تحقيق لسيادة الأمة ، مرجع سبقت الإشارة إليه ، ص 108 .

مصالح ؟ ، يفترض فى النائب أن يمثل آراء ومصالح الأمة جمعاء وأن يستهدف تحقيق المصلحة العامة من خلال تأديته لوظيفته تلك ، ولكن الواقع السياسى للمجالس النيابية يشير إلى تحول خطير فى وظيفة النائب ، فقد تحولت من تمثيل مصالح أمته أو على الأقل مصالح وآراء ناخبى دائرته لتصبح وظيفته الجديدة تمثيل مصالح وآراء طبقته الاجتماعية ، أو حيز جغرافى معين بصورة جماعية ، وهنا قد نقع فى المحظور الذى حذر منه جون مل من سيطرة المصالح الطبقية السيئة ، كما أن ذلك التمثيل الجماعى المفترض قد يتيح فرصة الادعاء بتمثيل إرادة الأمة[1] ، وطالما كتب على تلك الإرادة أن تبقى ساكنة ومبهمة ، فلا يصعب ادعاء التعبير عنها وتفسيرها بالشكل الذى يحلو للمفسر .

ثم كيف يصح القول ، حتى مع افتراض سلامة التمثيل ، بقدرة النائب على تمثيل الآلاف بل أحياناً الملايين من الآراء والمصالح المتنافرة والمتعارضة فى بعض الأحيان ، والنتيجة هى دائماً واحدة ، رأى واحد يختصر ألف بل أحياناً مائة ألف رأى ، والواقع أنه كلما ارتفعت النسبة العددية للناخبين لكل نائب : كلما ابتعد النظام التمثيلى عن التمثيل الفعلى للمصلحة العامة ، ثم ماذا عسى الناخب أن يفعل إذا لم يجد النائب الذى يستطيع أن يعبر بصدق عن آرائه ومصالحه وأحاسيسه وشعوره؟ قد يرد أنصار التمثيل: الناخب حر، فى الديمقراطية النيابية يكفل لكل ناخب حق التصويت، فله أن يمارسه أو أن يمسك، ولكن هذا الرد غير كافٍ بدرجة كافية لسبب منطقى وهو أن آراء الناخب ومصالحه سوف تبقى بدون تمثيل إذا لم يمارس حق التصويت، وإن ممارسة حرية الامتناع عن التصويت لا تتلاءم مع مستوجبات النظام الديمقراطى الحق.

وهل عمل النواب بنصيحة بيرك بوجوب الخضوع لضمائرهم فقط ،

---

(1) SARTORI, op - cit. pp 466 - 7.

وتوخى خدمة المصلحة العامة ؟ ، يجيبنا كارل فريدرك Carl FRIEDRICH [(1)] « بأن الصيغة الزائفة التى تقول بأن الممثلين « النواب » غير ملزمين بتفويض لأنهم لا يخضعون إلا لضمائرهم فحسب ، ويفترض أنهم لا يسعون سوى لخدمة المصلحة العامة ، تلك الفكرة التى تم تأكيدها من خلال العديد من الدساتير الأوروبية المعاصرة ، قد تقود إلى نتائج مغايرة بالرغم من أنها تمثل معياراً هاماً » . إذاً لمن يخضع النائب إذا لم يخضع لضميره ؟.

الواقع السياسى يشير إلى أن استقلالية عضو البرلمان وخضوعه لضميره فحسب هو مجرد وهم ، صرح دسرائيلى DISREALI يوماً « أن الحكومة البرلمانية هى حكومة حربية، لا يمكنكم تحقيق إحداهما دون الأخرى »[(2)] ، وبالرغم من أن تلك العبارة قيلت منذ أكثر من قرن ، إلا أنها تجسد الواقع المعاصر للأنظمة النيابية ، ولو كان دسرائيلى حياً ، لتبين له أن الحكومة البرلمانية ليست حكومة حزبية فحسب ، وإنما هى أيضاً حكومة كتل ضغط ولوبيات وجماعات تضغط هنا وهناك ومؤسسات اقتصادية خيالية وقوى أخرى غير منظورة ولدتها ظروف العصر، وقد يصدق قول أحد المواطنين الأميريكيين عندما عبر عن هذا الوضع قائلاً « نحن نقول أننا نعيش فى ديمقراطية ، لأننا ننتخب نوابنا ، ولكن إذا كان الناس الذين نقوم بانتخابهم يتم اختيارهم قبل ذلك من قبل أناس خارجين عن رقابتنا وتوجيهنا ، لذا فإن ديمقراطيتنا هى ديمقراطية نسبية فقط ، وليست أصيلة كما نحن نعتقد، واعتقد أن المستويات العليا فى المنظمة الحزبية موصدة دون المواطن العادى » ، ويقول مواطن آخر « يجتمع مجموعة من

---

(1) EULAU, Heins, WALKE, J. BUCHANAN, W. & FERGUSON. L. C. «the rule of representative: some empirical observations on the theory of Edmond BURKE. «The American Political Science Review. Sept' 1959 vol 53, n³. p 750.

(2) «Parliamentary government is party government, you can not have one without the other» cited in HAILSHAM, op - cit. p 100.

البشر فى قاعة ، ثم حين يخرجون تكون الترشيحات الحزبية قد انتهت ، ولن تدرى شيئاً من ذلك »[1] .

يبدو أن الحزب أضحى كل شى فى الواقع السياسى المعاش ، وخلف الحزب تقف القوى المنظورة وغير المنظورة، وإذا تحرر ضمير النائب من الولاء لطبقته، فإنه يقع فى مطب الولاء لحزبه، أو للمؤسسة التى أوصلته للكرسى النيابى ، ويبدو أن تمثيل المواطنين فى الأنظمة السياسية المعاصرة من خلال النظام الحزبى أضحى ضرورة لا مناص منها ، فلقد وصلت الديمقراطيات المعاصرة إلى الوضع الذى عبر عنه بير BEER سنة 1965 م بأن « وظيفة تمثيل المصلحة القومية بعد ما كانت منسوبة للسيد فى القديم - « الشعب بأكمله » ، كما عبرت عنه ديمقراطية أثينا فعلياً ، أصبحت هذه الوظيفة من اختصاص البرلمان فى القرنين الماضيين ثم أصبحت حالياً من اختصاص الحزب »[2] .

نأتى إلى القول بأن افتراض بيرك بأن كل النواب عقلانيون Rationalistic افتراض قد لا يتطابق مع الواقع أحياناً ، إذ إن العقلانية وإن كانت ليست معدومة عند النائب ، إلا أن تواجدها من عدمه مرهون بالظروف والبيئة التى تعمل المؤسسات التمثيلية فى نطاقها[3] .

إن واقع النظام التمثيلى ، على حد تعبير سارتورى ، يتجسد فى ظاهرة من وجهين :

الوجه الأول : يكمن فى العلاقة بين الناخب وحزبه .

الوجه الثانى : ويكمن فى العلاقة بين الحزب والنواب .

---

(1) ROSENBERG, op - cit; p 135.

(2) SARTORI, Representational systems. op - cit. p 471.

(3) EULAU, op - cit. p 746.

والواقع إن الترشيحات الحزبية تصطبغ بأهمية خاصة قد تفوق العملية الإنتخابية ذاتها ، أصبحت الترشيحات الحزبية بحق هى (الانتخابات الفعلية) ذات النتائج المؤثرة على بنية وشكل النظام الحاكم فى الديمقراطيات المعاصرة لسبب بسيط وواضح ، وهو أنه بينما يختار الناخبون الحزب ، فإن الحزب يختار النواب ، فالعلاقة بين النائب والناخب ، بعد تطور النظام الحزبى، فى المائة سنة الأخيرة، أضحت غير مباشرة على ما يبدو .

والحقيقة الثانية أنه كلما اتسعت دائرة الأحزاب المنظمة القوية والمتماسكة ، كلما أصبح النائب ناطقاً باسم زعامة حزبه أكثر منه ناطقاً باسم ناخبيه[1] .

لقد أصبح الولاء الحزبى على ما يبدو مسيطراً على عقلية وتفكير النائب ، ولذا تتقاذف النائب فى الأنظمة الغربية المعاصرة ـ حسب تعبير موريس دوفرجيه ـ [2] قوتا جذب أولاهما تتمثل فى حزبه ، أو بصورة أدق فى زعامة حزبه ، والثانية تتمثل فى ناخبيه أو فيمن أوصله إلى مقاعد البرلمان ، والواقع يشير إلى أن قوة الجدب الأولى ذات سيطرة ونفوذ يتلاشى معها كل نفوذ مفترض للقوة الثانية ، وعلى هذا تكاد الرابطة التى يفترض أن توصل النائب بالناخب أن تتلاشى ، وتكاد الصفة المباشرية أن تختفى ، إذ إن الرابطة التمثيلية لم تعد الآن بين طرفين ، النائب والناخب ، مثلما كانت فى الماضى قبل تطور النظام الحزبى ، وإنما الآن أصبحت بين ثلاثة أطراف « النائب ـ الحزب ـ الناخب » ويبدو أن حلقة الوصل « الحزب » بين النواب والناخبين أصبحت أشد قوة وتأثيراً إلى حد كبير ، ودليلنا على ذلك أن مرشحى الحزب هم نواب الأمة ، وبالتالى بات

---

(1) SARTORI, op - cit. pp 471 - 2.

(2) Ibid, p 472.

التمثيل السياسي مرآة عاكسة للترشيح الحزبى بدل أن يكون مراة عاكسة لرأى الأمة ككل[1].

إن مجلس العموم البريطانى ، على سبيل المثال وكما يؤكد اللورد هلشام خاضع لسيطرة حزبين رئيسيين ، ومجموعة أخرى من الأحـزاب الثانوية ، ومما يؤكد السيطرة الحزبية على ذلك المجلس قيام الأحزاب بتقرير نتائج الانتخابات مسبقاً ، ويرجع ذلك إلى قدرتها على التحكم فى أصوات الناخبين لصالح أو ضد مرشح معين ، والذى يوضع دائماً فى الاعتبار بصدد ترجيح كفة مرشح على آخر هو مدى الولاء الحزبى[2] ، والسر يكمن فى الطريقة التى يتم بها انتقاء الحزب لمرشحيه ، حيث يتم ذلك من قبل مؤتمر الحزب ، وتسيطر عادة على هـذا المؤتمر قلة من الأعضاء ، وهم القيادة ، وعلى هذه القيادة « زعيم الحـزب » ، وتملك الزعامة الحزبية سلطة واسعة بصدد ذلك الاختيار ولذا إذا تم إختيار مرشح ما ، فإنه تم فى الواقع اختيار عضو فى مجلس العموم[3] .

والترشيح الحزبى ليس مفتوحاً للجميع ، بل يطلب فيمن يرغب فى ترشيح نفسه عن طريق حزب نافذ أن يدفع مبلغاً كبيراً لتغطية نفقات حملته الانتخابية[4] . وتخرج بهذا الشرط طائفة كبيرة من الفقراء ورقيقى الحال ،

---

(1) Ibid.

(2) HALISHAM, op - cit. pp 127 - 8.

ويشير روبرت ماكيفر إلى أن مرشحى حزب العمال الاشتراكى الأسترالى مثلاً ، كانوا يلزمون بتوقيع صك الولاء الحزبى ، كما يوقع الكاهن صك الاعتراف ، أنظر:
MACLVER, the Modern state, op - cit. p 204.

(3) HALISHAM, op - cit. p 128.

(4) فى مقال حديث نشر بجريدة التايمز The Times اللندنية ، بعنوان «For Sale, Uncle Sam's Soul» للكاتب نيكولاس اشفورد، Nicholas. AS HFORD october, 3. 1983.
«يلعب المال دائماً دوراً فى الانتخابات الأميريكية ، والآن أصبح هذا الدور =

ولا يبقى إلا الأثرياء أو من أسلم طوعه لجهة أخرى تموله مالياً ، ويخضع المرشح الحزبى بعد ذلك لفحوصات طبية ونفسيـة للتأكـد من ولائه ، ويترتب على سيطرة الأحزاب على المجلس النيابى خضوعه للمساومات والمناورات الحزبية ودفعه لسن تشريعات مبتسرة تعوزها المناقشات الجادة ومؤازرة الرأى العام[1] .

ولذا لم يكن فينر FINER. مبالغاً حينما وصف الحزب بأنه أضحى « ملك بالفعل » فى الديمقراطيات المعاصرة[2] .

وانجلى الوضع عن حلول الحزب من خلال زعامته فى البرلمان محل الشعب ، وبالتالى أصبح المجلس النيابى هو مجلس الحزب الفائز فى الانتخابات ، والسلطة التنفيذية التى يكونها ذلك المجلس هى سلطة الحزب على الشعب[3] ، وتلك هى النتيجة الطبيعية لغياب الصفة التمثيلية للبرلمانات[4] .

وإذا كان المجلس النيابى لم يعد يمثل الجماهير تمثيلاً صادقاً ، فهل يعد مسؤولاً عن أعماله وتصرفاته أمامها ؟ بمعنى هل الحكومة المنبثقة عن الحزب الفائز ، حزب الأكثرية ، مستجيبة ، ومسؤولة عن أعمالها أمام القاعدة الشعبية ؟ .

= رئيسى ، وتتعالى الأصوات من داخل وخارج الكونجرس محـذرة من أن النظام السياسى للأمة الأميريكية قد تم إفساده من قبل سياسيين يملكون مبالغ ضخمة من النقود » .

(1) HAILSHAM, op - cit. p 188.

(2) SARTORI, Representational systems. op - cit. p 471.

(3) القذافى ، معمر ، الكتاب الأخضر ، الفصل الأول ، نفس المرجع السابق . ص 16 .

(4) ويؤكد هلشام على أن النظام الانتخابى لا زال يضمن تمثيل أقلية صغيرة جداً من الهيئة الناخبة ، نفس المرجع السابق . ص 129 .

تقف الديمقراطية المعاصرة حيرى أمام خيارين اثنين :

إما أن تضحى بالصفة التمثيلية لصالح المسؤولية أو أن تضحى بالمسؤولية لصالح التمثيلية ، على أساس أن الحكومة المسؤولة هى الحكومة المستجيبة للمطالب الشعبية[1] ، وعلى أن تؤدى وظيفتها بشكل فعال « دواعى الفعالية » وإذا نظرنا إلى هذا الوضع لوجدنا أن دواعى الاستجابة والمسؤولية تتنافى بطبيعتها مع دواعى الاستقلال والفعالية . وإذا كانت الحكومة الفعالة مطلباً ملحاً ، فإن دوام استجابتها لمطالب المحكومين مطلب أكثر إلحاحاً، ولذلك تقف تلك الديمقراطيات حيرى أمام دواعى الاستقلالية Independmentness ودواعى الاستجابة Responsiveness أو بين دواعى الفعالية Efficiency ودواعى التمثيلية Representiveness أى أنه يصعب الجمع فى النظام التمثيلى بين حكومة أكثر استجابة وأكثر فعالية وبين حكومة أكثر تمثيلية وأكثر استقلالية[2]. وتظهر نتائج تلك الظاهرة فى انقسام الأنظمة التمثيلية إلى عائلتين :

البعض يغلب عامل « التمثيلية » على عامل « الفعالية » ، ونجد فى النمط الفرنسى ، خصوصاً وضع النظام السياسى الفرنسى قبل الجمهورية الخامسة ، أفضل من يعبر عنه . والبعض الآخر يغلب عامل « الفعالية » على عامل « التمثيلية » ، ونجد فى النمط الإنجليزى أفضل تعبير عنه ، يطلق على النمط الأول حكومة برلمانية « Parliamentary Government » بينما يطلق على النمط الثانى نظام الكابنت « Cabinet System » ، أى حكم مجلس الوزراء وليس البرلمان[3] .

(1) يقرر هرمان فينر H. FINER بأن المسؤولية تأتى فى المقام الأول ، والنظام النيابى مجرد وسيلة لخلق حكومة مسؤولة ومستجيبة . فالشعب لا يرغب فى تمثيل وجهات نظره فحسب ، وإنما يرغب أيضاً فى خلق حكومة مسؤولة أمامه .

EULAU, op - cit. p 742.

(2) SARTORI, op - cit. p 469.

(3) Ibid.

وعلى هذا لا يوجد فى الواقع من ضمانة دستورية لاتبـاع الحكومة متطلبات وتوجهات الرأى العام ، فحالما يتم انتخاب المرشح الحزبى ، لا يوجد ما يقيده ـ باستثناء القيد الحزبى طبعاً ـ باتبـاع تلك المطالب[1] . وقيد الضمير فى تلك الحالة يكون قد طغت عليه قيود أخرى أشد وطأة .

(1) JANDA, op - cit. p 474.

الفصل الثاني

الديمقراطية والأحزاب السياسية

تمهيد :

الحزب السياسى Political Party هو نتاج الأنظمة السياسية المعاصرة ، باعتباره أداة سياسية هدفها الأول الوصول إلى السلطة فى مجتمع ما ، ولذلك لم يرتبط ظهور المؤسسة الحزبية بنظام سياسى معين ، وإنما كانت الأحزاب ظاهرة سياسية تميزت بها المجتمعات الغربية والشرقية على السواء ، ولقد استوردت دول العالم الثالث تلك الظاهرة وأسبغت عليها بعض الملامح الخاصة طبقاً لظروفها ومعتقداتها المتميزة ، وقد كان نظام الحزب الواحد أداة سياسية دكتاتورية فعالة فى يد هتلر وموسولينى وفرانكو ، كما كان النظام الحزبى ولا يزال أساس الديمقراطية الغربية ولذلك يصدق وصف هذه المؤسسة بظاهرة القرن العشرين .

والتساؤل الملح ينصب على مدى إمكانات المشاركة السياسية التى تتيحها المؤسسة الحزبية ؟ وما هى طبيعة العلاقة التى تربط المؤسسة

الحزبية ، تأسيساً على أن الحزب وسيلة سياسية لممارسة السلطة ، بالنظام الديمقراطى ، وهل هناك تلازم بين الحزب والديمقراطية ؟ وهل الأحزاب شرط لازم لبناء ديمقراطية ، حقيقية وفعالة ؟ بمعنى هل تدور الديمقراطية مع الأحزاب وجـوداً وعدمـاً ؟ هل تكفـل الأحزاب الاستقـرار السياسى المنشود ؟.

محاولة الإجابة على التساؤلات المذكورة وغيرها نتناولها فى ثلاثة مباحث نخصص الأول منها لدراسة مفهوم الشيعة الشخصية Faction مع محاولة إبراز أوجه التفرقة بين هذا المفهوم ومفهوم الحزب السياسى وغيره من المفاهيم الآخرى التى تحمل بعض الملامح الشبيهة بملامح الحزب السياسى مثل كتل الضغط Pressure Groups وجماعات المصالح Interest Groups واللوبيات Lobbies or Lobbying Groups أى جماعات الأروقة ، ونخصص المبحث الثانى للحزب ـ المثال (المثال الحزبى) أو ما يجب أن يكون عليه الحزب ، ثم نخصص المبحث الثالث للحزب ـ الواقع أو (الواقع الحزبى) .

المبحث الأول

الشيعة الشخصية

مفهوم الشيعة الشخصية أو الزمرة ليس غريباً عن الحياة السياسية ، فالأسباب الحقيقية التى تكمن وراء التشيع أو التكتل هى فى طبيعة النظام السياسى السائد ولذلك وجد التشيع منذ وجد الإنسان ونظم نفسه فى تجمعات سياسية أو مدنية ، وقد ظهرت تلك الشيع فى مختلف المجتمعات وفى مختلف عصور الحضارة الإنسانية ، ولقد عانت منها الكثير، ولا يخفى ذلك التصدع السياسى والدينى الذى أصاب الأمة الإسلامية حال تفرقها شيعاً وأحزاباً، ولا زالت تعانى من آثاره حتى اليوم ، وقبل ذلك عانت الأنظمة السياسية اليونانية والرومانية من ذلك المرض ، وكانت الشيع هى المعول الذى أطاح بديمقراطية أثينا وسببت فى ذهاب ريحها ، ولم تكن هذه الظاهرة بخافية عن أعين الفلاسفة والمفكرين منذ القديم ، فقد حذر أفلاطون منها بصراحة حينما وصفها بأنها شر يحيق بالمدينة [1] ، كما يشير أرسطو [2] فى نظام الأثينيين إلى أن أثينا كانت

(1) متولى ،عبد الحميد ،أزمة الأنظمة الديمقراطية ،نفس المرجع السابق ،ص 45 .
(2) أرسطو طاليس ،نظام الأثينيين ، ترجمة ،طه حسين ،دار المعارف بمصر ،ص 66 - 67 .

منقسمة فى القرنين السابع والسادس ق . م إلى ثلاثة أحزاب حزب البـاراليين « أهل الساحل » وحزب البيديين « أهل السهل »، وحزب الدياكريين « أهل الجبل »، واشتقت تلك الأحزاب تسميتها من المكان الذى كانت تزرعه ، أى أنها قامت على أساس جغرافى وضمت كل المواطنين الذين كانوا يقيمون فى نطاقها وكانت تهدف إلى الدفاع عن مصالح المنطقة الجغرافية التى كانت تحمل اسمها ، كما إنها لم تكن تهدف إلى الوصول إلى السلطة ، ولم تنشأ لغايات انتخابية وإنما كانت انعكاساً للفوارق الطبقية التى كانت سائدة آنذاك [1] .

كما أدى تكتل الوجهاء والأعيان والحرفيين وصغار التجار فى الدويلات الرومانية التى كانت قائمة فى القرون الوسطى ، فى صورة شيع أساسها نقابات Guilds حرفية وهدفها كان الوصول إلى ممارسة السلطة فى المجالس البلدية لتلك الدويلات خلال القرنين الرابع عشر والخامس عشر[2] أدى ذلك إلى إحداث انقسامات سياسية حادة، ولعل ميكيافيلى حينما حذر من خطر الانقسامات التى تهدد كيان الجمهورية ، والانشقاقات التى تلازم وجود الشيع والزمر قد تماثلت أمام عينيه تلك الصورة القاتمة التى آل إليها حال تلك الدويلات ، كتب فى تاريخ فلورنسا « فما يثير الاضطراب منها (يقصد الشيع) فهو ضار وما يلازم الأحزاب والمذاهب فهو نافع ، ولذلك لا يستطيع من أسس جمهورية ما أن يحول دون وجود عداوات ، وإنما يجب عليه أن يمنع دون تحويلها إلى مذاهب على الأقل»[3].

كما أن روسو لم يكن بعيداً عن التعبير عن واقع سياسى شهده ينخر

(1) ماكيفر ، روبرت ، تكوين الدولة ، نفس المرجع السابق ، ص 261 .

(2) ALMOND, G & POWELL. B. jr, Comparative politics: Adevelopmental Approach. (Little, Bainn & Boolon 1966)) pp 256 - 7.

(3) ميكيافيلى ، نيقولو ، تاريخ فلورنسا ، الجزء السابع ، نقلاً عن جان جاك روسو العقد الاجتماعى ، نفس المرجع السابق ، ك 2 ، ص 3 ، ص 45 .

في ديمقراطية مدينته جنيف حينما اعتبر أن أسوأ أنواع الانشقاقات التى تسعى إلى إحلال إرادتها الخاصة محل الإرادة العامة تتمثل فى الأحزاب ، وقرن وجود تلك الجمعيات الجزئية بالمؤامرات والدسائس [1] .

ولعل دى توكفيل كان أكثر وضوحاً بصدد التمييز بين مفهومى الشيعة الشخصية والحزب السياسى ، ولعل ذلك يرجع إلى أن مفهوم الحزب السياسى بشكله المعاصر كان فى طور نشأته آنذاك أى فى سنة 1835 م ، هذا بالرغم من أن البنية الثابتة والقواعد التنظيمية للمؤسسة الحزبية ظهرت مع حلول سنة 1790 م ، مع الفيدراليين « هاملتون وآدمز HAMILTON & ADAMS » والجمهوريين « جيفرسون وماديسون JEFFERSON & MADISON » فى الولايات المتحدة [2] ، لقد ميز دى توكفيل بين صنفين من التنظيمات السياسية التى كانت قائمة فى ذلك الوقت : الصنف الأول : وأسماه الأحزاب الكبيرة وهى تلك التى تقوم على مبادىء عامة معينة مع اهتمامها بالآراء العامة لا الجزئيات الصغيرة ، وهى تمتاز عادة بسمات معينة ومعتقدات أكثر أصالة وبسلوك أجرأ وأصرح ، بينما تمتاز الأحزاب الصغيرة وهى الصنف الثانى بأنانية مؤسسيها، وهى لا تستند إلى أغراض سياسية ، ولا وسائل سامية لتحقيق تلك الأغراض وهى مترددة فى مطالبها مع أن لغتها عنيفة ، وهى تكون عادة سبباً للدسائس والمؤامرات وإشاعة الاضطراب والفوضى [3] ، وقد كان دى توكفيل يعبر عن واقع سياسى لمسه

---

(1) روسو ، جان جاك ، العقد الاجتماعى ، نفس المرجع السابق ، ك 2 ، ف 3 ، ص 44 - 45 ، والكتاب الرابع . ف 1 ، ص 142 - 143 .

(2) LA PALOMBARA. j & WEINER. M. «The origin and Development of political parties» studies in political development 6; ed'by LA PALOMBARA. J & Weiner. M. (princeton university press, 2 nd edition, 1972) p. 6.

(3) دى توكفيل ، الكسى ، الديمقراطية فى أمريكا ، ترجمة ، أمين مرسى قنديل ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة 1962 م ، الجزء الأول ، القسم الثانى ، الفصل العاشر ، ص 206 - 207 .

لدى زيارته للجمهورية الأمريكية الفتية ، ولقد كانت الأحزاب السياسية فى عهد الرئيس أندريو جاكسون A. JACKSON سنة 1830 م فى بداية ثباتها وانفتاحها النسبى على القاعدة الجماهيرية .

ويمكننا الآن أن نضع تعريفاً محدداً لهذا المفهوم يميزه عن غيره من المفاهيم المشابهة الأخرى .

قام ماديسون J . MADISON سنة 1787 م بوضع تعريف حاول فيه حصر أهم خصائص مفهوم الشيعة الشخصية ، فقد كتب فى الأوراق الفيدرالية أنه عبارة «عن عدد من المواطنين، سواء كانوا يشكلون أقلية أو أغلبية المجتمع ، يتحدون بدافع عام من العاطفة أو المصلحة المضادة لحقوق ومصالح مواطنين آخرين أو بدافع مضاد للمصالح الدائمة والعامة لكل الجماعة » [1] .

ويبدو أن الغرض الأساسى من التشيع أو التكتل هو مناط التمييز بين الشعية وغيرها من المؤسسات السياسية الأخرى كالأحزاب مثلا ، وهذا الغرض يتمثل فى تفضيل المصلحة الذاتية لأفراد الشيعة على المصلحة العامة ، ولا يؤثر فى ذلك كون هؤلاء الأفراد يشكلون نسبة كثيرة أو قليلة من مجموع أفراد المجتمع ، فالنسبة العددية لأفراد التشيع ليس لها تأثير بقدر ما يكون لغرض التشيع أو الهدف منه ، ولقد رأينا أن توكفيل قد أشار إلى أنانية الغرض ، وخبث الوسيلة التى تتذرع بها الشيع من أجل تحقيق أهدافها ، وكذلك إلى عدم وجود مبادىء سياسية عامة تقوم عليها : ويمكن إجمالاً أن نضع بعض المعايير التى يمكن أن تساهم فى جلاء الغموض الذى قد يؤدى إلى الخلط بين التحزب والتشيع :

أولاً : لا تعنى الشيعة استمرارية ودوام التنظيم ، فهى تنتهى بمجرد تحقيقها لأهدافها وعادة ما تكون حياتها مرتبطة بحياة زعيمها أو العنصر الإنسانى الفاعل فيها ، وتنتهى بانتهائه .

---

(1) The federalist paper n° 10, p 54. op - cit.

ثانياً : ليس لها خاصية تنظيمية واضحة ، ولا توجد لها صلات دائمة على المستويين القومى والمحلى .

ثالثاً : الوصول إلى السلطة هدفها الأساسى ، وهذه السمة تشترك فيها مع المؤسسة الحزبية ولذلك أطلق عليها البعض مصطلح « الحزب البدائى « Embryonic Party » »[1] .

رابعاً : تتذرع بالوسائل المشروعة وغير المشروعة لتحقيق أهدافها ، وبالوسائل السلمية وغير السلمية .

خامساً : عدم الاهتمام بكسب التأييد الشعبى ، فهى عادة تتكون من مجموعة قليلة من الأفراد أو من طائفة أو طبقة اجتماعية معينة ، ونشاط الشيع عادة ما يتسم بالسرية التامة ، وبالتالى فهى لا تنحو إلى استخدام وسائل الدعاية والإعلام كما تفعل الأحزاب السياسية .

سادساً : عدم الدخول فى معترك المنافسة الانتخابية مباشرة ، وإنما من الباب الخلفى عن طريق المساومات والاتفاقات السرية مع زعماء الأحزاب الكبرى ، وهذه سمة تشترك فيها الشيعة الشخصية مع كتل الضغط والجماعات المصلحية وغيرها .

نستطيع القول إذاً إن الحزب ينشأ حينما تنتقل وظيفة وضع السياسة العامة وتعزيز الزعامة السياسية من يد شيعة صغيرة إلى نوع من التنظيم

---

(1) LA PALOMBARA & WEINER, op - cit. p 5.

نجد هذا التأكيد أيضاً عند أرسطو حيث كتب فى نظام الأثينيين ، مرجع سبقت الإشارة إليه ، ص 66 « فإن الأحزاب (يقصد الشيع) إنما كانت تجاهد أشد الجهاد للاستئثار بهذا المنصب (والمقصود منصب الأركون) ، ومن يشغل هذا المنصب كان يملك أوسع أنواع السلطان » .

السياسى الدائم والقائم على مبادىء سياسية معلنة ومتفق عليها ويهدف إلى ممارسة السلطة نيابة عن الجماهير .

وقد يتم الخلط بين الشيعة والحزب قصداً ، وذلك حينما تشرع أقلية حاكمة صغيرة فى تكوين شيع وتصفها بالحزب السياسى ، وتوجد تلك الظاهرة فى بعض الدول النامية حيث لا تسمح الشروط والأوضاع السياسية بإنشاء أحزاب سياسية شبيهة بتلك الموجودة فى الدول المتقدمة (1) .

ولا يخلو مجتمع من هذه الظاهرة ، فالتحمس للآراء المختلفة حول السياسة أو الدين أو الأمور الاقتصادية أو الاجتماعية ، فكل تلك الأمور قسمت المجتمعات من قديم الزمان شيعاً وأحزاباً .

ويرى ماديسون (2) أن السبب الرئيسى الذى يكمن وراء التشيع يكمن فى عدم المساواة الاقتصادية ، إذ إن اختلال توزيع الثروة يؤدى إلى خلق طبقات متمايزة ومتعادية وذات مصالح متباينة وسوف يجر هذا التمايز الطبقى حتماً إلى تمايز سياسى يؤدى إلى سيطرة من بيدهم السلطة الاقتصادية على مقاليد السلطة السياسية ، ويؤدى إلى خلق فئتين من المواطنين داخل الأمة الواحدة ، ويبدو طبيعياً انعكاساً لذلك الوضع أن تخرج العداوات رؤوسها وتحاك الفتن والدسائس والمؤامرات التى تسعى إلى تحطيم كل إنجاز روحى ومادى ، وفى وضع كهذا يكون نشوء الشيع ظاهرة طبيعية ولدتها الطبيعة الإنسانية التى تتوق إلى التسلط والاستئثار بالثروة ، وقد تلجأ إلى كافة الأساليب للمطالبة بحقوقها حتى ولو استدعى الأمر - كما يؤكد هاملتون HAMILTON - القيام بالعصيان المسلح (3) .

ولقد كانت الخشية من الروح الحزبية وآثارها المدمرة تلون كتابات

---

(1) LA PALOMPARA & WEINER, op - cit. p 4.

(2) MADISON, the federalist. op - cit. Paper n^0 10. pp 55 - 6.

(3) HAMILTON, The Federalist. Paper n^o 9. p 47.

الآباء المؤسسين للدولة الأميريكية الناشئة ، وكـان المقصود من الـروح الحزبية على ما نرى هو التشريع ، حتى أن معظم الأميريكيين فى أوائل سنـة 1790 م لم يكونـوا يـرغبـون أحـزابـاً ليس جـورج واشنـطون . G WASHINGTON فحسب ، ولكن أيـضاً جيفرسون JEFFERSON فقد كانا ضد الروح الحزبية ، بمعنى تلك الشيع والتكتلات التى تخرج من خلف القادة والتى تسعى لإحراز المكانة والسلطة (1) ، لقـد أعلن جيفرسـون JEFFERSON أنه « لم أعتنق عقيدة حزب من الأحزاب فى أى وقت كنت أستطيع أن أفكر لنفسى » ولو كان دخول الجنة لا يتيسر إلا بمصاحبة حزب ما فإننى أعرض عن الذهاب إليها كلية » (2) وقرن بين الروح الحزبيـة والواسطة والخداع والمحسوبية وإحاكة المكائد ، فالحزب فى رأيه تشيع أنانى selfish faction يدل على المناورات الوضيعة (3) .

وفى خطاب لجورج واشنطون ألقاه فى 19 سبتمبر 1796 م، حذر من تفشى تلك الروح التى تؤثر على عمل السلطات والشورى المنظمة ، والتى تهدف إلى إحلال إرادة جزئية أنانية محل إرادة الأمة المفوضة ، فالروح الحزبية ـ كما يرى ـ من ألد أعداء الحكم الشعبى بما تجلبه من بؤس واضطرابات وقضاء على الحريات العامـة ، مع إثارة الشغب والعصيان والحسد والبغضاء والفساد الذى يعم البلاد ، وفتح الطريق أمام النفـوذ الأجنبى (4) ، تلك كانت نظرة الزعماء الأميريكيين للتشيع ، ولا تختلف تلك النظرة تقريباً عما كان لدى الإنجليز فى القرن الثامن عشر .

---

(1) BURNS, J. M, the Deadlock of Democracy. (prentice - Hall International, Inc. 1963) pp 27 - 8.

(2) ديوى ، جون ، آراء توماس جيفـرسون الحيـة ، ت محمود يـوسف زائد ، دار الثقافة ، بيروت 1957 م ، ص 4 - 195 .

(3) BURNS, J. M. op - cit. p 27.

(4) نصور، أديب ، وطنيون وأوطان ، نفس المرجع السابق ، ص 73 - 74 .

ويزعم كابل لوفت بأن هناك فرقاً بين التشيع والتحزب ، محدداً المفهوم الأول بأنه ذلك الذى يشتمل على النظرة الضيقة والمصالح الأنانية والمقاييس الفاسدة سواء بالنسبة لجهة المعارضة أو السلطة ، فالشيعة فى جميع الأحوال من وجهة نظره مضادة للمصلحة العامة بشكل أنانى ومفسد فهى تقسم وتضعف لا محالة، وإذا استمرت فهى السبب فى هلاك الأمة بينما يزعم أن الحزب السياسى ينشأ من أجل تحقيق الخير العام وأنه يمثل الاتحاد والقوة(1)، فالتحزب يستند على نبل الغرض بينما الشيعة تستند على خبثة.

ونستطيع أن نقول بدون تردد أن التطور السياسى صبغ بنية الأحزاب السياسية المعاصرة بالملامح التى تميز التشيع ، وهذا هو السبب فى أن البعض أطلق على الشيعة لقب « حزب بدائى » أو نواة حزبية ، كما أسلفنا ، ولعل جماعات الأعيان الصغيرة The Small Groups of Notables ، والزمر cliques والشلل Coteries تعد أساساً بدائياً للبنية الحزبية المعاصرة(2)، وكذا الشأن بالنسبة للأرمانكيين، والبورجنيين والجيلف واليعاقبة والجيبلانيين(3).

ويمكن تعقب نشأة الأحزاب البدائية فى بريطانيا مع بداية القرن السابع عشر كما أن تطور الجماعات الصغيرة التى كانت تشكل إلى حد ما أحزاباً بدائية فى فرنسا جسد بدايات الثورة الفرنسية ، كما كانت حرب الوراثة الألمانية الإطار الذى دارت فيه مناورات ودسائس الشيع التى كانت منقسمة على نفسها ، كما يشير ماكس فيبر - فى القرن الثالث عشر - إلى

---

(1) LOFFT. Capel. «An Argument on the Nature of party and Faction» Factions No More, collt' & introduced by J. GUNN. (Frank Cass & Co, Ltd, London, 1972) p 218.

(2) LA PALOMBARA & WEINER. op - cit. pp 5 - 6.

(3) دوفرجيه ، موريس ، المدخل إلى علم السياسة ، ت ، د/ سامى الدروبى ود/جمال الأتاسى ، دار الجبل بيروت ، ودار دمشق ، ص 154 .

الجيلف ، أنصار الأمبراطور هنرى وولف ، والجيبلانيين ، أنصار البابا [1] ولا ننسى ما كان للائتلاف الذى ضم نقابات حرفية ومهنية وتجاراً صغاراً فى فلورنسا بين نقابتى Popolo Minuto & Popolo Grasso فى القرنين الرابع والخامس عشر من تأثير سياسى بغيض [2] .

وإذا بحثنا فى حقبة تاريخية أقدم ، فإننا يمكن أن نعتبر الحركة التى نظمها بيسستراتوس PISISTRATUS قبل الميلاد فى ضواحى آتيكا ATTICA والتى كانت تضم ائتلافاً جمع بين سكان الجبل الفقراء وبعض أفراد الطبقة العليا إلى حد ما السلف التاريخى الأقدم للمؤسسة الحزبية المعاصرة باعتبار أن تلك الحركة كانت فى شكل شيعة مستقرة[3] .

ولا تخلو المجتمعات الغربية حالياً من هذه الظاهرة ، وإن اتخذت صوراً وأشكالاً عصرية تماشياً مع روح العصر ، فقد نجدها فى شكل كتلة ضغط pressure Groups أو جماعة مصلحة Interest Groups أو جماعة رواق أو « لوبى » Lobby أو شلة عسكرية أو شبه عسكرية إلى غيرها من الأشكال والصور التى تتلون بلون الأنظمة السياسية والاجتماعية السائدة فى المجتمعات البشرية، وعلى هذا نتناول فى الفقرة التالية بعضاً من تلك الصور الحديثة للتشيع حرصاً منا على القيام بوضع حد فاصل بين التحزب والتشيع .

كتل الضغط وجماعات المصالح وجماعات الأروقة (اللوبيات):

عرف الأستاذ كوكسل COXALL تلك الجماعات بأنها « منظمات سياسية تؤثر نشاطاتها تأثيراً كبيراً على عمليات صنع القرارات السياسية والإدارية ، وتهدف إلى إحداث تغييرات ترى أنها مرغوبة ، وتحاول أن

(1) غابورى ، بيير ، الأحزاب السياسية والطبقات الاجتماعية والديمقراطية ، بحث مقدم إلى الندوة العالمية حول الكتاب الأخضر ، منشورات مكتب الاتصال الخارجى ، اكتوبر 1979 م ، بنغازى ، الجزء الأول ، ص 276.

(2) ALMOND. G & POWELL. G. B. jr, op - cit: p 257.

(3) Ibid, pp 257 - 8.

تمنع حدوث تغييرات أخرى ترى أنها غير مرغوبة ، وذلك من خلال العمل السياسى » [1] ، كما عرفها الموند G . ALMOND وبويل G . POWELL بأنها « مجموعة من الأفراد الذين تربطهم روابط معينة أساسها الاهتمام أو الامتياز ، أو من له وعى بتلك الروابط » [2] .

ويمكن القول بأن الرابطة المشتركة التى تجمع بين هذه الجماعات هو أنها تسعى جميعاً إلى التأثير على مجريات الأمور السياسية والاقتصادية والاجتماعية فى مجتمع ما ، وغالباً ما يتخذ ذلك التأثير صورة غير مباشرة قد تتمثل فى ممارسة الضغط على الهيئات والأفراد الذين بيدهم عمليات وضع وتنفيذ السياسة العامة ، وبالتالى لا تسعى تلك المجموعات إلى ممارسة السلطة مباشرة ولا تسعى كذلك إلى المشاركة فى ممارستها ، بل إنها تسعى أساساً إلى التأثير فيها مع بقائها خارجة عنها [3] ، فهى لا تضع مرشحين عنها فى الانتخابات مباشرة ، ولكنها قد تضع بعض أعضائها فى السلطة بطريقة غير رسمية وعادة ما تكون سرية ، بالاتفاق مع زعماء الأحزاب الكبرى . وهى فى العادة لا تبدأ عملها الرئيسى إلا بعد وصول الحزب الفائز فى الانتخابات إلى السلطة وتشكيله للحكومة ، ثم قيامة بوضع برنامجه السياسى موضع التنفيذ، يظهر فى تلك اللحظة دور تلك الجماعة كوسيلة فاعلة لممارسة الضغط والتأثير على أجهزة الجهاز الحاكم من أجل تعديل سياسة معينة تمس مصالح أعضاء تلك الجماعات ، فهذه الجماعات تمارس دوراً يختلف فى طبيعته اختلافاً جذرياً مع ذلك الذى تلعبه الأحزاب وإن كان هناك نوع من التشابه

---

(1) COXALL. W. N. Parties and pressure Groups. (Longman Group Ltd; 198:) pp 10 - 11.

(2) Op - cit. p 75. See also: TRUMAN. David, «Groups and Society». The American Government Series: Voting, Interest Groups, and Parties. ed'by PALAMOUNTAIN, jr. (scott . Foresman & Co, 1966) p 49.

(3) دوفرجيه ، موريس ، المدخل إلى علم السياسة ، مرجع سبق ذكره ، ص 162 .

الظاهرى بينها ، الأمر الذى دفع الأستاذ كى V .O .KEY .jr إلى القول بحق أن الأحزاب تعنى بالفردية الحاكمة govermental personel ، أى إيصال مرشحيها البارزين إلى سدة السلطة ، فى حين تعنى كتل الضغط أساساً بالسياسة المطبقة Applied Policy أى مدى تأثير سياسة الحزب الحاكم على مصالح وامتيازات أعضاء تلك الجماعات (1) .

غير إن ما تجب الإشارة إليه أن وظائف تلك الجماعات لا تقتصر على الجانب السياسى فحسب ، فقد ميز دوفرجيه ، بناء على المعيار الوظيفى ، بين نوعين من هذه المنظمات ، النوع الكلى : وهو تلك الجماعات المنصرفة انصرافاً كاملاً للعمل السياسى والتأثير على السلطات العامة ، وأشهرها على الساحة الأميركية جماعات الأروقة Lobbies ، وهذه الجماعات مختصة بالسعى لدى النواب والوزراء وكبار الموظفين من أجل الضغط والتأثير على مجريات السياسة الأميريكيه . أما النوع الثانى فهو النوع الجزئى ، وهو يشمل الجماعات التى لا يشكل العمل السياسى إلا جزءاً من نشاطاتها المتعددة (2) .

ويميز دوفرجيه بين هذه الجماعات من حيث البنيان إلى جماعات جماهيرية وأخرى قيادية ، مثال الأولى نقابات العمال والمنظمات الفلاحية ، بينما نجد اتحادات كبار الموظفين والمنظمات المهنية والصناعية والجمعيات أوضح مثال للجماعات الثانية ، وهناك مجموعة ثالثة ذات صبغة تكنيكية صرفة مثل اللوبيات ، ومكاتب الدعاية ، والصناديق الانتخابية ، والصحافة المعبرة عن آراء ومصالح طوائف معينة (3) .

---

(1) KEY, V. O. jr, «the nature and Function of party » The American Government series: Voting, Interest Groups, and parties. ed'by PALAMOUNTAIN, jr. (Scott, foresman & Co , 1966) p 78.

(2) دوفرجيه ، موريس ، المدخل إلى علم السياسة ، مرجع سبقت الإشارة إليه ص 162 .

(3) نفس المرجع السابق ، ص 163 - 164 .

والعلاقة فى الواقع وطيدة بين الأحزاب وتلك الجماعات ، بل إن الأحزاب قد تعمل أحياناً ككتل ضغط ، فتكون فى هذه الحالة أقرب إلى كتلة ضغط منها إلى حزب سياسى [1] .

حتى أنه كثير ما يوصف حزب العمال البريطانى Labour Party بأن ثلثيه كتل ضغط والثلث الباقى حزب سياسى ، ونجد رابطة تنظيمية بين حزب المحافظين والجماعات المصلحية لأرباب العمل [2] .

ويمكن إرجاع السبب فى نشوء هذه الأجسام السياسية الوليدة فى المجتمعات الغربية المعاصرة إلى الأخذ بمبدأ التعددية السياسية الاجتماعية Political Pluralism and Social وهو من المبادىء الأساسية التى تقوم عليها الديمقراطيات الليبرالية ، ومن ثم فإن وجود جماعات ضغط وتأثير دائم على مجريات اللعبة السياسية سوف يكون ذا فائدة كبيرة فى النظام التعددى القائم على المشاركة السياسية المحصورة تقريباً فى المؤسسة الانتخابية ، كما أن التعدد سوف يجر إلى تفاعلات اجتماعية وسياسية مطلوبة[3] ويدعى بلامنتز PLAMENATZ بأن الوظيفة الحساسة التى يمكن لتلك الجماعات أن تقوم بها فى النظام التعددى:

فهى تقوم بتمثيل مصالح الشعب بفعالية ونشاط ، إذ إن صوت الشعب سوف يسمع بصورة أكثر وضوحاً فى الفترة التى تفصل بين كل انتخاب وآخر ، وأكثر وضوحاً من سماعه فى الانتخابات ذاتها ، فهى لسان حال المطالب الشعبية Spokesmen ، ثم أن التعددية سوف تؤدى إلى

(1) قامت الأحزاب البريطانية أثناء حملة الاستفتاء على انضمام بريطانيا إلى السوق الأوروبية المشتركة بالعمل ككتل ضغط ضمن إطار منظمات سياسية تدعى بريطانيا فى أوروبا Britian in Europe وحملة الاستفتاء الوطنية National Referendum Campaign ، راجع .COXALL, op - cit. p 11 .

(2) Ibid.

(3) COBB & ELDER. Participation in American politics. op - cit. pp 162 - 163.

منع كتلة أو جماعة واحدة من تجاوز حدودها باعتداءاتها على مصالح جماعات أخرى وهذا ما يدعى « بالكبح المتبادل » [1] .

وقد جانب بلامنتز الصواب حينما ادعى إمكانية قيام تلك الجماعات بتمثيل المصالح الشعبية بالرغم من أن السبب الأساسى وراء تكوين كتل الضغط والهدف منها هو حماية وتحقيق مصالح أعضاء تلك الجماعات .

والواقع أن تلك الجماعات ذات طابع فئوى ، وهى عادة منغلقة على نفسها بحكم طبيعتها والغرض الذى تسعى إلى تحقيقه ، فقد تشكك باتشراش BACHRACH فى أن أغلبية المواطنين فى مجتمع تعددى كالمجتمع الأمريكى أو البريطانى منظمون فى كتل ضاغطة [2] ، كما يؤكد شاتشنيدر SCHATTSCHNEIDER على أن أقلية صغيرة نسبياً من العمال الزنوج والفلاحين والنساء فى المجتمع الأمريكى منظمون فى كتل ضاغطة[3] ، وهذا ما يعزز ويؤكد «التحيز القائم existing bias- وقد أطلق على تلك الظاهرة مصطلح « النظام الضغطى The Pressure System » ، بمعنى تقرير السياسات العامة من قبل جماعة صغيرة ، ولذلك فقد لاحظ بأن « العيب الكامن فى الفردوس التعددى هو أن الكورس السماوى يغنى بلهجة الطبقة العليا القوية ، وأن حوالى 90 % من المواطنين لا يستطيعون دخول ذلك النظام [4] .

وعلى افتراض إمكانية تنظيم أغلبية المواطنين لأنفسهم فى كتل

---

(1) PLAMENATZ, John. «Electoral Studies and Democratic theory» Political studies. (n° 6, 1958) pp 1 - 9.

(2) BACHRACH. op - cit. p 36.

(3) SCHATTSCHNEIDER. E. E. The Semi - Sovereign People. (Holt, Rinehart and Winston, New York, 1960) p 35.

(4) «The flaw in the pluralist heaven is that the heavenly chorus sings with a strong upper class accent».
Ibid.

ضغط وجماعات مصلحية وغيرها ، فإنه لاضمان فى أن تسمع طلباتهم وتحترم مع بقاء حق الفيتو الذى تتمتع به مصالح الطبقة العليا ، والتى ترتدى ثوب الشرعية [1] ، مالم تقم الجماعات المبعدة باستعمال الوسائل غير المشروعة لغرض الدخول فى حلبة الصراع [2] ، وبالتالى قد تلجأ تلك الجماعات - كما يشير جامسون GAMSON إلى تحطيم الآلية العادية للنظام أو على الأقل أن تعرب عن استعدادها لخرق « قواعد اللعبة « rules of the game » . سعياً وراء تلبية مطالبها ، ووصف جامسون هذا الوضع الذى تحرم فيه الأغلبية من إمكانية تحقيق مصالحها « باللاتمثيل الثابت Stable Unrepresentation » وإن الاتجاه الطبيعى للعمليات السياسية للنظام القائم يسعى إلى توسيع سلطات تلك الجماعات التى تملك السلطة بالفعل [3] ، مما يؤدى إلى احتمال قيام الحكومات بإرضاء مطالب جماعة على حساب مطالب جماعات أخرى أو على حساب الصالح العام فى بعض الأحيان[4] وبالتالى قد لا يكفل هذا النظام الضغطى تأثيراً عادلاً ومتساوياً لجميع المواطنين على أجهزة الحكم .

---

(1) COBB & ELDER. op - cit. p 5.

(2) BACHRACH. op - cit. p 37.

(3) GAMSON. William. «Stable Unrepresentation in American Society» American Behavioral Scientist, 12 (november - december, 1968,) p 18.

(4) يشير الأستاذ صمويل فينر S. FINER فى بحثه المجموعات والمشاركة السياسية «Groups and Pllitical participation» إلى أن نسب المشاركة من خلال الجماعات فى المجتمعات الغربية (الولايات المتحدة - بريطانيا - ألمانيا - إيطاليا - المكسيك) ، قليلة حسب ما تظهره نتائج الدراسات الإحصائية . Finer, Samuel, «Groups and Political Participation «Participation in politics, ed'by, G. PARRY. (Manchester University Press, Manchester, 1972) p. 76.

ويصل سنجر تقريباً إلى نفس النتيجة ، أنظر مؤلفه المشار إليه فيما سبق « الديمقراطية وعدم الطاعة Democracy and Disobedience. p 123 .

ويجدر التأكيد على أن ظهور هذه الجماعات لمختلف أشكالها وتسمياتها فى المجتمعات الغربية إنما يدل على يأس الجماهير من تحقيق مطالبها وممارسة سلطتها من خلال أدوات الحكم السائدة هناك ، ومن ثم فإنها لجأت إلى الضغط على تلك الأدوات بمختلف الوسائل المشروعة وغير المشروعة من أجل استرداد حريتها وسلطتها المغصوبة ، وهذه الظاهرة إنما تنم عند التقلب الذى تعانيه الأنظمة السياسية الغربية وما تشير به من تململ داخل الطبقات العريضة المحرومة .

المبحث الثانى

الحزب ـ المثال (المثال الحزبى)

النظام النيابى يعد عديم الفائدة ويفتقر إلى الفعاليـة إذا لم يجد أساسه فى نظام حزبى متين البنيان ، بل إن هناك من يرى أن الأنظمة النيابية لا تحيا بدون أحزاب ، وكلما تعاظم تركيز السلطة ، كلما ازدادت أهمية الأحزاب[1] وهذا ما يعزز القول بأن النظام النيابى هو عملياً نظام حزبى .

والافتراض الذى تقوم عليه النظرية الحزبية مفاده أنه إذا لم يكن هناك حزبان أو أكثر فإن الناس لن يجدوا خيارات انتخابية يختارون من بينها ، وبالتالى فلن يكون باستطاعتهم التعبير عن موافقتهم من عدمها ،

---

(1) «Modern Democracies is founded entirely on political parties; the greater the application of the democratic principle the more important the parties» KELSEN, H. Vom Wesen und Wert der Demokratie. Cited in SARTORI. Democratic theory. op - cit. p 120.

وهذا ما دفع سارتورى SARTORI إلى التأكيد على أن الأحزاب السياسية باتت تشكل عنصراً جوهرياً فى الواقع السياسى المعاصر إلى الحد الذى يجوز لنا أن نصف الأنظمة السياسية المعاصرة ليس فقط على أنها نظام حـزبى Party System ، بـل أيضـاً حكم ـ حـزبى (Party—Cracy) أو بالإيطالية (Partitocrazia)(1) .

لنا أن نقول بداءة أن المؤسسة الحزبية تعد أداة أو وسيلة سياسية فعـالـة لحكم النخبـة أو الصفـوة فى المجتمعـات الغـربيـة « فعفـويـة الجماهير ـ كما زعم دوفرجيه ـ لا تتوصل إلى أن تعبر عن نفسها وحدها ، فتضحى عبارة عن تغطية للأدوات التى تتلاعب بها »(2) .

وطالما أن الحزب هو الأداة السياسية للتعبير عن مصالح النخبة فى تلك الأنظمة فمن الطبيعى أن يكون هدفه الأول والأخير هو ممارسة السلطة نيابة عن الجماهير المغيبة جماعياً عن القيام بهذا الدور .

يعنى الحزب فيما يعنى ـ كما يؤكد الأستـاذان لا بالـومبارا وفينـر LAPALOMBARA & WEINER :

أولاً : استمرارية التنظيم ودوامه .

ثانياً : تنظيم واضح المعالم على المستويين المحلى والقومى .

ثالثاً : تصميم ذاتى لزعماء الحزب للقبض على السلطة ، بمفردهم أو بالائتلاف مع غيرهم .

رابعاً : الاهتمام بكسب الانصار والمؤيدين(3) .

---

(1) Ibid.

(2) DUVERGER. Maurice, La République des Citoyens, (Ramsay, Paris, 1982.) P. 296 - 7.

(3) LAPALOMBARA & WEINER, op - cit. p 6.

وقد رأينا كيف أنه يمكن اعتبار الشيع الشخصية « مشاريع أحزاب ، أو ولادة ناقصة للمؤسسة الحزبية المعاصرة ، فهذه الشيع لم تكن تحمل كل مقومات الحزب المعاصر ، وإنما تكاملت تلك المقومات مع تطور الأنظمة النيابية خلال القرنين الماضيين .

ويمكن تلمس الجذور التاريخية للأحزاب فى ثلاث نظريات هى :

أولاً : النظريات الأدواتية Instrumental Theories ، وهى التى تركز على العلاقة التفاعلية التى ربطت البرلمانات الأولى بظهور الأحزاب ، وأهم المنادين بها موريس دوفرجيه .

ثانياً : النظريات التاريخية Historical Theories ، وهى التى تركز على وقائع أو حوادث تاريخية واجهتها الأنظمة السياسية فى حقبة زمنية معينة حينما كانت الأحزاب فى طور النشوء .

ثالثاً : النظريات التطورية Developmental Theories ، وهى التى ربطت الاحزاب بعمليات العصرنة الشاملة[1] .

ونعتقد بأن النظرية الأولى التى تركز على ربط نشوء الأحزاب بظهور البرلمانات والتوسع فى منح حق الاقتراع العام هى الأقرب إلى التفسير السليم ، وإن كان نشوء الأحزاب بشكلها المعاصر قد تراخى تاريخياً عن نشأة البرلمانات ، ويمكن تفسير ذلك بالتقسيم الذى وضعه ماكس فيبر Max .WEBER فيما يتعلق بالتطور التاريخى للنظام الحزبى من الزمر الارستقراطية إلى جماعات الوجهاء أو النبلاء ثم تمثلت المرحلة الأخيرة فى الديمقراطية الاستفتائية [2] ، كما أن دوفرجيه بين تلك الرابطة القوية التى وثقت الصلات التاريخية بين المؤسسة الحزبية والبرلمانات ، وذلك

---

(1) ويقصد بالعصرنة هنا جعل الشىء عصرياً. Ibid, p 7.

(2) Ibid. p 8.

لحاجة النواب إلى نواع من التنظيم الذى يهدف إلى تنسيق وتخطيط العمل الجماعى ، وقد قسم تاريخ النشأة الحزبية بدوره إلى الجماعات البرلمانية ، ثم تنظيم اللجان الانتخابية ، وأخيراً إرساء ارتباط دائم بين العنصرين المذكورين[1] .

وهكذا ظهرت الأحزاب المعاصرة مع ثلاثينيات القرن التاسع عشر « يستثنى من ذلك حزبا الفيدراليين Federalists والجمهوريين Republicans فى الولايات المتحدة ، فقد ظهرت البنية الأولية والقواعد التنظيمية مع حلول سنة 1791 م » فقد ظهر حزب الأحرار LiberalParty فى بريطانيا إثر صدور قانون الإصلاح Reformation Act سنة 1832 م ، أما فى فرنسا وغيرها من دول القارة فلم تظهر الأحزاب المعاصرة إلا مع سنة 1848 م [2] وبالتالى ظهرت الأحزاب المحافظة المعبرة عن الطبقة الأرستقراطية ، والأحزاب الليبرالية المعبرة عن الطبقة البرجوازية ، ثم مع انتشار الأفكار الاشتراكية ومع تعاظم دور الطبقة العاملة احتاجت هذه الطبقة إلى تنظيم سياسى يعبر عن مصالحها وأهدافها فظهرت على السطح الأحزاب الاشتراكية والأحزاب الجماهيرية ، وقامت بدور المنافس الخطر لأحزاب الكوادر أو الأحزاب القيادية التى هى بطبيعتها أحزاب ليبرالية ومحافظة ، ثم مع رسوخ الأنظمة الشيوعية فى شرق أوروبا ظهرت الأحزاب الشيوعية .

والتقسيم الرئيسى للأحزاب هو عادة ذلك التقسيم الثنائى المشهور إلى أحزاب جماهير Mass - Based Parties ، أى تلك الأحزاب ذات القاعدة الجماهيرية وهى عادة أحزاب مبرمجة مذهبياً وإيديولوجياً ، وهى ذات نزعة اشتراكية أو شيوعية ، وأحزاب الكوادر Cadre Parties ، وهى عادة منغلقة على نفسها وبراغماتية Pragmatics ومستندة فى أساسها على

---

(1) DUVERGER, Maurice. Political parties (les partis politiques) (Methuen & Co, Ltd, 1964) pp XXIII - XXXVIII.

(2) LAPALOMBARA & WEINER, op - cit. p 6.

الاختيـار من أعلى[1] ، وهى فى الغالب ذات نـزعة يمينيـة متطرفـة أو معتدلة .

والمعيار الأساسى الذى يمكن الاستناد إليه فى تمييز الحزب عن غيره من المنظمات السياسية هو غرض التحزب ، وهذا الغرض يتمثل أساساً فى الوصول إلى السلطة من خلال التنافس الانتخابى ، ويلقى هذا المعيار قبولاً واسعاً لدى المنظرين والكتاب المعاصرين ويستثنى من ذلك الأحزاب الفاشستية التي كانت كثيراً ما توصف بأنها أحزاب عسكرية لأن من مهام أعضائها القضاء على الخصوم ولو بالقوة[2] .

---

(1) الحق أنه توجد كثير من التصنيفات نورد منها على سبيل المثال التصنيف الذى وضعه دوفرجيه من حيث قوة الحزب التمثيلية ، أى عـدد الأصوات والمنـاصب الحكومية التى يستطيع الحزب إحرازها إلى :

أولاً ـ أحـزاب أغلبية Parties with a majority bent : وهى تلك القـادرة على الحصول على أغلبية مطلقة فى البرلمان .

ثانياً ـ أحزاب رئيسية Major Parties : وهى تستطيع أن تصل الى إحراز أغلبية مطلقة ، ولكنها لا تستطيع الوصول إلى الحكم إلا بدعم من خارج البرلمان .

ثالثاً ـ أحزاب متوسطة Meduim Parties : وهى لا تستطيع المشاركة فى الحكم إلا بأداء دور خاضع فى الائتلافات فقط .

رابعـاً ـ أحزاب ثـانويـة Minor Parties : وهى من الصغر والضعف بحيث لا تستطيع أن تلعب دوراً متميزاً فى الساحة السياسيـة على المستويين (الحكـومة والمعارضة) ، ويمكن الإشارة إلى مفهوم « الحزب السائد Dominant » بمعنى حزب قوى جداً لا تقف فى وجهه معارضة يعتد بها .

ECKSTEIN, Harry, «party systems» (International Encyclopedia of the Social sciences, vol 11,) p441.

كما صنفها دافيد هيوم D. HUME إلى أحزاب عاطفة ـ أحزاب منفعـة ـ أحزاب مبدأ . أنظر ماكيفر ، روبرت ، تكوين الدولة ، نفس المرجع السابق ، ص 259 .

(2) دوفرجيه ، موريس ، المدخل إلى علم السياسـة ، نفس المرجـع السابق ، ص 151 .

وعليه فإن ما يميز الحزب السياسى عن الأشكال السياسية الأخرى ، إلى جانب هدف الوصول إلى السلطة ، هو قضية المناورات الانتخابية الدائمة الحضور[1] ، وتتمثل تلك المناورات tactics فى عقد الصفقات مع أصحاب الأصوات الهامشية marginal ، ومع زعماء الأحزاب الصغيرة الأخرى ، مع إمكانية عرض التنازلات السياسية لغرض عقد تلك الصفقات ، وبذا تتوقف حياة ونجاح حزب ما على مدى فعاليته التنافسية ، وقدرته على جلب الأنصار بشتى الوسائل المشروعة وغير المشروعة ، ويبقى الحزب فاعلاً طالما بقى له أمل فى الوصول إلى السلطة وقد تضطر بعض الأحزاب فى سبيل تحقيق هذا الهدف إلى التنازل الفاحش عن مبادئها ، فلم يستطع الحزب الاشتراكى الفرنسى بزعامة ميتران الوصول إلى السلطة إلا بعد تلطيف حدة نهجه الاشتراكى كذلك عاش الفيدراليون الأمريكيون والهويغيون Whiggs الإنجليز كمنظمات سياسية تطلب السلطة إلى الوقت الذى يئسوا فيه من تحقيق هذا الأمل ، وبالتالى سرعان ما تلاشوا بمجرد تحقق ذلك اليأس[2] ، وكان هذا شأن جميع الأحزاب منذ ظهورها على المسرح السياسى .

والواقع أن فرص الوصول إلى السلطة ليست متساوية بالنسبة لجميع الأحزاب فى دولة ما ، ويمكن القول أن الحزب لا يزيد من عدد خلاياه إلا حينما تسنح له الفرصة الأكيدة للوثوب إلى منصب تلوح له فرصة الظفر به ، ومع ذلك ، وحتى مع توافر تلك الفرص فإن الفرص الرئيسية للحزب تتراوح ما بين الشك واليقين تبعاً لنتائج المساومات مع زعماء الأحزاب الأخرى ، وأصحاب الأصوات الهامشية وقادة كتل الضغط والجماعات الأخرى المشابهة ، وتبعاً كذلك لنوعية التعديلات والتغييرات التى تجرى

---

(1) SCHLESINGER, Joseph, «party Units» Political parties. (International Encyclopedia of the social sciences, vol 11) pp 429 - 430.

(2) Ibid. p 429.

على بنيان الفرص المتاحة ، وبالتالى يتحكم هذا البنيان فى مدى ونوعية وطبيعة التنظيم الحزبى فى دولة ما[1] .

والتنظيم الحزبى - كمؤسسة سياسية - أملته الحاجة إلى ضرورة تنظيم التعبير عن الرأى حتى أن دسرائيلى وصف الحزب السياسى بأنه رأى منظم « Organized Opinion »[2] بحكم أن الغاية الأساسية من ذلك التنظيم هى التعبير عن إرادة النخبة الحاكمة بطريقة منظمة وفعالة ، ولكن السؤال الذى يثور عادة : هل هناك ارتباط حتمى بين الديمقراطية والأحزاب ؟ وهل يتوجب تبنى التنظيم الحزبى لكى تضحى الديمقراطية أكثر واقعية ؟ وما هو وضع الأحزاب فى حالة تبنى النظام الديمقراطى المباشر الذى يتوجب فيه أن يعبر كل مواطن عن الرأى الذى يراه ؟ .

لاينكر أن التنظيم هو ظاهرة العصر ، والديمقراطية إذا افتقدت التنظيم الفعال تصبح مجرد ديماغوجية تجر عاجلاً أو آجلاً إلى الفوضى السياسية المهلكة لكل دولة ، وعلى هذا نرى أنه لا بد من وجود تنظيم سياسى يكفل التعبير عن إرادة الشعب بطريقة منظمة وفعالة تبعدنا عن الديماغوجية والوقوع فى مطب التسلط من قبل الغير فرداً كان أو مجموعة من الافراد ، منظمين فى شكل حزب سياسى أوحد أو حزبين أو أكثر أو فى أى شكل آخر من أشكال التنظيم السياسى ، ومهما كانت التسمية التى تطلق على تلك التنظيمات ، لأن التنظيم - مهما كانت النعوت التى نطلقها عليه - ينزع بحكم طبيعته وأهدافه إلى إكمال ذاته وبطريقة حتمية وذلك كلما احتاج ذلك التنظيم إلى النمو وإلى الاتساع ، ولذلك فإن الخوف كل الخوف يكمن فى أن يقود افتراض الاستحالة المادية والتقنية للديمقراطية المباشرة فى المجتمعات الغربية إلى نوع من أحزاب التنظيم Organization Parties بدل أحزاب الرأى Parties Opinion ، كما وصفها هيوم ، ومن ثم

---

(1) Ibid. p 431.

(2) DUVERGER, Political Parties, op - cit. p V.

يمكن البرهنة على أن كل نظام على رأسه زعامة يتنافى مع الأسس الديمقراطية[1] ، لأن سلطة الزعيم الحزبى تتوسع وتتجذر كلما احتاج التنظيم إلى النمو ، وأن هذا النمو أو الاتساع يؤدى بدوره إلى جعل الرقابة الشعبية على السياسة الحزبية والقيادة الحزبية مجرد سراب[2] كما أنه يؤدى من جهة أخرى إلى ازدياد احتمالات انفصال ذلك التنظيم عن الجماهير وابتعاده عن قاعدته الجماهيرة التى يفترض أن يكون لسان حالها. والمعبر عن إرادتها، وبالتالى لا نتردد فى تأييد سلامة استنتاجات روبرت متشل التى عبر عنها بالقانون الحديدى للاوليغارشية The Iron Law of Oligarchy الذى ينم عن التقيد الصارم للأحزاب بهذا القانون ، فالعملية - على ما يبدو - لا يمكن وقفها ، لأنها حتمية تأسيساً على أن كل حزب يسعى إلى كسب أكبر عدد ممكن من الأعضاء الجدد ، وكلما ازداد عدد الأعضاء كلما أدى إلى اتساع وازدياد قوة التنظيم ، وكلما أدى ذلك أيضاً إلى خفض كبير فى نسبة الديمقراطية المطبقة[3] Applied Democracy إلى الحد الذى دفع روبرت داهل Robert , DAHL [4] إلى

---

(1) أيد دوفرجيه وقبله روبرت متشل هذه النظرة ، راجع فى هذا الصدد موريس دوفرجيه، الأحزاب السياسية ، مرجع سبقت الإشارة إليه ، ص 169 ويتجه سيمور لبست LIPSET. S. M فى مؤلفه الإنسان السياسى Political Man، ص 394، إلى تأييد استنتاجات متشل وانظر روبرت متشل ، الأحزاب السياسية ، مرجع سبقت الإشارة إليه ص 417 .

(2) KEY, V. O. jr, «The Illusion of Popular Rule» the American Government series,

(3) Voting, Interest Groups, and political parties, ed'by PALAMOUNTAIN, jr (scott, foresman & Co, 1966) p 115.

MICHELS, R. Political parties, op - cit. p 417.

(4) DAHL, R. Pluralist Democracy in the United States: Conflict and Consent. (Rand Mcnally, Chicago, 1967) p 245.

وصف أكبر حزبين أمريكيين بأنهما مجرد « ائتلافات أوليغارشية أكثر منها منظمات ديمقراطية» .

« As Coalitionx If Oligarchies than as Democratic Organization».

فالبرامج الحزبية يتم فى الغالب وضعها والرقابة على تنفيذها من قبل الزعامة وبالتالى ليس للقاعدة الحزبية إلا نصيب قليل فى تلك العملية ، ولا نستثنى من ذلك حتى الأحزاب الجماهيرية Mass Parties ، فقد أكد صمويل بيير S .BEER على نزوع تلك الأحزاب حتى ولو كانت ذات طموح ديمقراطى عال وفى الغالب على نحو واسع إلى فصل الزعامة عن الأعضاء التابعين THE Rank and File ، وإلى تركز التأثير السياسى فى أيدى نخبة الحزب[1] .

وما أن يصل بعض الأعضاء إلى قمة التنظيم حتى يتجهوا باضطراد إلى الإبقاء على أوضاعهم سواء لعوامل هيكلية تتعلق بالسيطرة على الجهاز أو الآلة الحزبية ، وعمليات صنع القرار ، وانتقاء وتعيين الكوادر أو لعوامل ثقافية نظراً لما يتمتعون به من رأس مال ثقافى يتيح لهم إضفاء الشرعية على سلطاتهم أمام القاعدة[2] ومما يزيد ويعزز تلك السلطات لا مبالاة الأعضاء العاديين بالشؤون الحزبية إلا فى أثناء فترة الانتخابات[3].

نخلص إلى أن التنظيم ضرورة تمليها أوضاع العصر ، وإلى أن الديمقراطية النيابية ارتبطت بالتنظيم الحزبى - كتنظيم سياسى - ارتباط السبب بالمسبب استجابة لتلك الضرورات العملية والمادية ، وإن التنظيم الحزبى بحكم حاجته إلى النمو والاتساع اتجه إلى إكمال ذاته وفرض

---

(1) BEER, Samuel. Modern British Politics: Astudy of parties and pressure Groups. (Faber and Faber, London, 2nd edt, 1969) p 405.

(2) غابورى ، بيير ، الأحزاب السياسية والطبقات الاجتماعية والديمقراطية ، نفس المرجع السابق ، ص 285 .

(3) CORRY & ABRAHAM. The elements of Democratic Government . op - cit, p 298.

سيطرته إلى القدر الذى أدى إلى خفض كبير فى نسبة الديمقراطية المطبقة فى تلك الأنظمة ، وإلى درجة أدت إلى قلب الديمقراطية النيابية إلى مجرد أوليغارشية ، وعلى أحسن الفروض ، ارستقراطية حزبية تعترف بضرورة وجود ديمقراطية تنظيم أكثر من اعترافها بضرورة وجود ديمقراطية منظمة .

ومع اعترافنا بضرورة التنظيم إلا أننا نرى أنه لا يوجد تلازم بين الديمقراطية والأحزاب فديمقراطية أثينا قامت وازدهرت بدون أحزاب ، كما أنه قد تتوافر الأحزاب ولا توجد الديمقراطية والشواهد التاريخية كثيرة على ذلك ولا تحتاج إلى سرد ، وهذا يجرنا إلى القول بأن النظام الجماهيرى هو الذى يكفل بحق مشاركة سياسية شعبية واسعة النطاق دون فرض الوصاية أو التسلط على الجماهير صاحبة الحق الطبيعى فى ممارسة السلطة ، ففيصل التفرقة بين الأنظمة الديمقراطية والأنظمة الاستبدادية هو مدى كفالة الحرية بجميع مظاهرها بما فيها قدرة كل مواطن على ممارسة نصيبه من السلطة بنفسه ، ولا تعنى هذه الممارسة انتفاء ظاهرة تعدد الآراء بحيث يسوغ القول دائماً بوجود رأى واحد دائم هو المعبر عن مصلحة الجماهير ، بمعنى أنه يجب ألاَّ نربط الظاهرة الحزبية بظاهرة تعدد الآراء، لأن التسليم بهذه الفرضية يجر إلى القول بوجود رأى واحد فى حالة انتفاء الأحزاب ، وهذه الفرضية تفتح بالطبع الطريق أمام الاستبداد الفكرى ، أى القضاء على حرية الرأى والتفكير ، وكما نعلم فإن هذه الحرية تعد روح الديمقراطية ونكبة الأنظمة الشمولية القائمة فى بعض الدول هى الادعاء باحتكار الحقيقة العلمية ومعرفة سر الإيديولوجية، وبالتالى الإدعاء بمعرفة ما يصلح وما يضر المجتمع ، والجزم بمعرفة سر الخير المطلق أو ما يسمى «بالإطلاقية السياسية» يتنافى مع المبدأ الديمقراطى القائم على الشورى المنظمة وحرية الاجتهاد فى الرأى ، ولهذا السياسة تعنى تنظيم أحوال الجماعة بهدف الوصول إلى التسويات العادلة للنزاعات الناشئة عن اختلاف الآراء والمصالح نتيجة العيش الجماعى المشترك ونحن نعتقد أن الله عز وجل ، وهب لكل امرىء

نعمة العقل والتفكير ، ولم يهب البشر عقلاً جماعياً يفكر نيابة عنها ، ومع أن الحقيقة فى جوهرها واحدة ، بيد أن الأفراد يختلفون فى إدراك كل جوانب الحقيقة ، فزيد يدرك هذا الجانب ، وعمرو يدرك ذاك ، وآخر يدرك جانباً ثالثاً ، وهكذا تختلف النظرة إلى الحقيقة باختلاف القدرات العقلية والفكرية للأفراد ، ومع مقارعة الحجة بالحجة والبرهان بالبرهان فى جو ديمقراطى حر وخال من النوازع الشخصية والفئوية ، يمكن أن تظهر جميع جوانب الحقيقة بجلاء كاف ، وعلى ذلك فإن الاختلاف فى الآراء ظاهرة طبيعية ولدتها حرية الفكر الإنسانى وهى من أخص حقوق الإنسان ، كما أنه لو لم تكن تلك الظاهرة طبيعية لما قال تعالى لنبيه الكريم ﴿ وشاورهم فى الامر ﴾ وهو كما نعلم ذو الخلق العظيم وصاحب الرأى السديد أمر الله عز وجل ، نبيه الكريم بمشاورة أصحابه فى شأن المسلمين ولم يأمره بالاستبداد فى الرأى ، وقد علم الله أن البشر يثقل عليهم الاستبداد بالرأى فجعل أمرهم شورى بينهم ، والشورى بطبيعتها تحتاج إلى تنظيم يكفل النقاش الحر والتعبير الحر عن الآراء ولا شك فإن الرأى الذى يعكس الإرادة العامة هو الذى سيسود فى النهاية لأنه يحقق المصلحة العامة ، ولكنه ليس إلا محصلة آراء متعددة ومختلفة ، وتجد سيادته تلك أساسها فى الإقناع ورضا الجميع بأنه الأولى بالاتباع .

المبحث الثالث

الحزب - الواقع « الواقع الحزبى »

لعبت المؤسسة الحزبية دوراً بارزاً فى التاريخ السياسى الحديث إلى الحد الذى تكاد تطغى فيه وظيفة الأحزاب على وظيفة البرلمانات ، وإلى الحد الذى أصبحت فيه الترشيحات الحزبية هى الانتخابات الفعلية التى يتقرر على ضوء نتائجها من يتقلد السلطة وعلى هذا قد يصدق وصف الدور الذى تقوم به الأحزاب حالياً بأنه أشبه بذلك الدور الذى كان يقوم به ملوك القرون الوسطى ، ولم يجانب من وصف الحزب السياسى بأنه أضحى (ملك بالفعل) الصواب ، ويؤكد اللورد هلشام HAILSHAM على أن النظام الحزبى البريطانى ، وهو من أعرق الأنظمة الحزبية وأكثرها ثباتاً ، قد فشل فى تحقيقة أهدافه[1] إلى درجة صرح معها السيد بن BENN ، وهو من الرجال المعاصرين الحزبيين المرموقين فى بريطانيا ،

---

(1) HAILSHAM, the Dilemma of Democracy, op - cit. p 46.

بأن النظام القائم قد فشل ، ونحن لا نستطيع الاستمرار بالشكل الذى نحن عليه «The existing systm has» «failed, we can't go on as we are»[1] .

ونستطيع أن نقول أن السبب فى ذلك يرجع نسبياً إلى ضعف الثقة فى الزعماء والساسة الحزبيين الذين هم فى أوضاع تسمح لهم بالسيطرة على مجريات البرامج والسياسات الحزبية وهؤلاء الزعماء منتخبون فى الواقع - كما يؤكد اللورد هلشام - من قبل اقليات بسيطة جداً وينظرون إلى الحزب وكأنه ملكية إقطاعية Feudal Fief موروثة[2] ، وطالما هم فى وضع يسمح لهم بالسيطرة على الحزب فإنهم غالباً ما يسعون إلى تحقيق مصالح فئوية أو طبقية فى المقام الأول ، ويدعم السيد « توماس مازاريك Thomas MAZARYK » 1850 - 1922 ، وهو أحد كبار المفكرين والساسة التشيك السابقين وكان أول رئيس لجمهورية تشيكوسلوفاكية هذا الاتهام بقوله : « إن الاوليغارشية هى التى تحكم فى الواقع سواء كان نظام الحكم ديمقراطياً أو أوتوقراطياً »[3] .

وتتجلى هذه الظاهرة فى ديناميكية نظام الحزب الواحد ، حيث تستدعى هذه الديناميكية - على حد تعبير « تروتسكى Leon TROTSKY » الزعيم الثورى الروسى - أن يحل التنظيم محل الحزب ذاته ، وتحل اللجنة المركزية محل التنظيم ، واخيراً يحل الدكتاتور محل اللجنة المركزية[4] ، ويمكن التطرق إلى بعض مظاهر أزمة الأنظمة الحزبية المعاصرة وسيكون التركيز على نظام الحزبين المعمول به فى الدول

---

(1) Ibid, p 54.

(2) Ibid, p 49.

(3) وردت فى مؤلفه ، مشاكل الديمقراطية Les problèmes de la Democratie باريس 1924 م ، ص 31 ، مشار إليه فى أزمة الأنظمة الديمقراطية ، متولى عبد الحميد ، نفس المرجع السابق ، ص 21 - 22 .

(4) ساباين ، جورج ، تطور الفكر السياسى ، نفس المرجع السابق ، الكتاب الخامس ، ص 1066 .

الأنجلوسكسونية تأسيساً على أنه من أقدم الأنظمة الحزبية وأكثرها استقراراً.

أولاً - النظام الحزبى كما نعلم نظام تنافسى بطبيعته الغرض منه الوصول إلى ممارسة السلطة من خلال الفوز فى الانتخابات، والنظرية الحزبية المعاصرة تقوم على هذا الأساس التنافسى حتى ولو جاء ذلك على حساب المبادىء التى يعتمدها كل حزب أساساً له(1).

وقد عبر شومبيتر J . SCHUMPETER عن تلك الظاهرة تعبيراً جعلها أشبه بظاهرة التنافس التجارى فى المجال الاقتصادى ، فالأحزاب فى المجتمعات المعاصرة - فى رأى شومبيتر - لا تزيد عن كونها وسائل للتنافس السياسى مثلها فى ذلك مثل النقابات التجارية فى المجال الاقتصادى، ويرى أن/Pcychotechnics المستخدمة فى إدارة الحزب وكذلك للإعلانات والشعارات وكافة أساليب الدعاية السياسية دور هام فى السياسة المعاصرة ، بل تكاد أن تكون هى السياسة بعينها(2) .

وفى الوقت الذى كان أدموند بيرك Edmond . BURKE يصرح فيه بأن الحزب الحقيقى هو حزب المبدأ وهذا ما قصده حينما عرف الحزب السياسى بأنه « مجموعة من الأفراد يتحدون من أجل تطوير المصلحة الوطنية استناداً على بعض المبادىء التى اتفقوا عليها جميعاً »(3) ، نجد أن شومبيتر فى منتصف القرن الحالى يصرح بأن الحزب لا يزيد عن كونه « تكتل من الافراد الساعين - بوسائل التنافس - إلى الظفر بالسلطة السياسية »(4) ، ولم يرد ذكر للمبادى والمثل فى هذا التعريف ، لقد كان القصد من التأكيد على المبادىء السياسية ولا زال هو إحلال المبادىء محل الاعتبارات الطبقية ، ومن ثم إحلال الولاء القومى محل الولاء الطبقى ،

(1) SCHLESINGER, J. «party Units», Political parties. op - cit. pp 429 - 30.

(2) SCHUMPETER, Capitaiism, Socialism and Democracy, op - cit. p 283.

(3) COXALL, W. N. Parties and pressure Groups, op - cit, p 8.

(4) SCHUMPETER, op - cit. p 283.

حتى يتمكن الحزب من الخروج من الاستقطاب الطبقى إلى الاستقطاب القومى متمثلاً فى كسب وتأييد الرأى العام ، بيد أن التطور الحزبى فى المائة سنة الأخيرة قاد إلى نوع من الاستقطاب الحزبى أكثر منه اتجاه نحو التقدم الفعلى[1] ، ولقد كان شومبيتر على صواب حينما وصف تعريف بيرك للحزب السياسى بالعقلانية rationality لأنه لم يعد يصف الوضع الراهن للمؤسسة الحزبية المعاصرة ، وبالتالى بات ينذر بالخطر ، فالمبادىء الحزبية أصبحت مثل العلامات التجارية للسلع التى يعتمد عليها فى الترويج للبضائع ، وحيث إن المحل التجارى الكبير لا يعرف بعلاماته التجارية ، فهكذا الحزب أيضاً لا يعرف بمبادئه ، ولذلك جاء بالتعريف الجديد الذى أوردناه آنفاً ، والذى وصفه بالواقعية reality [2] .

ونرى فى هذا التعريف تعبيراً حقيقياً عن الوضع الحزبى الراهن ، وإن كان اللورد هلشام يرى أن الأحزاب تفقد ملامستها للواقع حينما تغدو مجرد تجمعات إيديولوجية صرفة[3] ، وذلك فى معرض نقده للوضع الحالى لحرب العمال البريطانى .

كما قد تعكس الانقسامات الاجتماعية / الثقافية نفسها فى انقسامات حزبية ، قد تكون حادة فى بعض الأحيان ، فالنظام الحزبى ، حسب تحليل هارى أكستين H . ECKSTEIN ـ قد يكون مرآة صادقة للإنقسامات الاجتماعية ، كما هو حال الحزب البلجيكى الذى انشطر إلى كاثوليك ومفكرين أحرار ، ويعكس هذا الانقسام اختلافات دينية ولغوية بين أولئك الذين يتكلمون الفليمش Flemish والفالونز Walloons الذين يتكلمون الفرنسية ، كما أن النظام الحزبى فى الدول الإسكندنافية يعكس انقساماً قديماً جداً للطبقات الاجتماعية ، كما يعكس النظام الحزبى فى الولايات

---

(1) HAILSHAM, op - cit, p 59.

(2) SCHUMPETER, op - cit. p 283.

(3) HAILSHAM, op - cit, p 48.

المتحـدة انقسامـات إقليمية / جغـرافية / عـرقيـة ، وفى إيـطاليـا يعكس انقسامات عرقية ، وهو مرآة صادقة للإنقسامات الديموغرافية والنزاعـات العرقية الطائفية فى الأمم الناشئة[1] .

بيد أن النتيجة الهامة التى يخلص إليها الكاتب المذكور تتمثل فى أن « الحزب ذاته كمنظمة سياسية يمكن أن يشكل عاملاً أساسياً فى تقسيم المجتمعـات خصوصـاً عندمـا تكون شهيـة السلطة والتـوق لممـارستهـا عظيمة»[2]، ونجـد وضعاً مشـابهاً نتيجـة للسياسـات التى يتبعها حـزب العمـال البـريـطانى، فهى تنـزع فى الغـالب ـ على حـد تعبيـر اللورد هلشام ـ إلى إذكاء الصـراع الطبقى بتحـالفه مـع نقابـات العمال trade Unions [3] ، فضلاً عن انقسام الحزب ذاته إلى ديمقراطيين واشتراكيين[4] .

وجود التجزئة يعكس التعددية الحزبية ، إذ العلاقة بينهما عـلاقة السبب بالمسبب[5] ، وبالرغم من أن التعددية الحزبية تعد الأقرب إلى المبدأ الديمقراطى ، إلا أنه قد تترتب عليها نتائج بالغة الضرر بالنسبة للأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وإحدى تلك النتائج ـ كما يشير الكتاب الأخضر ـ شجب وتسفيه الأعمال التى يقوم بها حزب من قبل حزب المعارضة حتى ولو كانت بعضها فى صالح المجتمع[6] ، وقد يصل

---

(1) ECKSTEIN, Harry, party systems, op - cit. p 449 - 50.

(2) Ibid, p 450.

(3) HAILSHAM, op - cit. p 48, p 37, p 53.

(4) Ibid, p 37.

(5) يؤكد الفقيه جورج بيردو على أن بقاء الأحزاب مرهون ببقاء تلك التجزئة وإذكاؤها تأكيداً على أصالة مواقفها . راجع ، دوبيوس ، بيير سوبرا ، الأحزاب السياسية والسيادة الشعبية ، بحث مقدم إلى الندوة العالمية حول فكر معمر القذافى ، جامعة مدريد المستقلة ، ديسمبر 1980 م ، منشورات المركز العالمى لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر ، الجزء الأول ، ص 168 .

(6) القذافى ، معمر ، الكتاب الأخضر ، الفصل الأول ، نفس المرجع السابق ، ص 14 - 15 .

الأمر بالأحزاب الحاكمة إلى استخدام القوة العسكرية ضد أحزاب المعارضة ، حتى وصفت تلك الظاهرة « بالأحزاب السياسية العسكرية » ويكثر وجود هذا النمط فى العالم الثالث[1] .

كما تؤدى التعددية الحزبية إلى نوع من عدم الاستقرار السياسى الذى تنعكس آثاره على الجوانب الأخرى لحياة المجتمع ، ويمكن التدليل على وجود تلك الظاهرة حتى فى محيط الثنائية الحزبية البريطانية ، الأمر الذى دفع الليبراليين الإنجليز إلى وصف تلك الظاهرة بأرجوحة الأطفال See - Saw ، يقف أحد الحزبين على طرف اللوحة منتظراً دوره فى المعارضة ، بينما يقف الحزب الحاكم على الطرف الآخر ، فحالما يقوم حزب العمال بتسلم السلطة من حزب المحافظين الذى يكون قد خسر الانتخابات يشرع العمال فى تنفيذ سياستهم المرسومة جزئياً من قبل مؤتمر الحزب وفى جزئها الآخر فى شكل البرنامج الانتخابى ، ومع مرور شهر عسل التمتع بالسلطة ، والذى يتم فيه وضع جزء من البرنامج الحزبى موضع التنفيذ يضطر الحزب إلى صرف مبالغ طائلة من أجل التنفيذ الأمر الذى يؤدى إلى بعض النتائج الاقتصادية التى تنتهى بظهور بوادر أزمة اقتصادية ، ويوضع البرنامج الحزبى جانباً ، وتبدأ الانقسامات داخل الحزب فى الظهور وتنخفض شعبيته ويخسر الانتخابات الأولية ، ثم تجرى انتخابات عامة ويمنى الحزب بالخسارة ، وعلى أثرها تشكل حكومة جديدة من الحزب الفائز الذى يحاول وضع برنامج إصلاحى ، وتكتمل حلقة الدائرة بتسلم حزب المحافظين للسلطة ، ويبدأ مشهد آخر يكون فيه حزب العمال فى المعارضة[2] .

---

(1) جيرمو ، الفريدو تيريرا ، الأحزاب السياسية والنظرية السياسية الاجتماعية الجديدة ، بحث مقدم إلى الندوة العالمية حول فكر معمر القذافى ، جامعة كراكاس المركزية ، 1981 م ، منشورات المركز العالمى لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر ، الجزء الأول ، ص 359 .

(2) HAILSHAM, op - cit, pp 50 - 1.

يأتى المحافظون وفى حقائبهم برامج إصلاحية يحاولون بها جبر ما خلفه حزب العمال ويحاول الحزب فى خلال العامين الأوليين تلافى نتائج سياسات الحزب الأسبق ، وبالتالى تبدو السياسات الجديدة عديمة الجدوى فى تلك الفترة ، لأن الواقع المالى للحكومة لا يستند على مصادر شعبية ، وبالتالى يفقد الحزب شعبيته ، ويخسر الانتخابات الأولية ثم الانتخابات العامة ، وتفقد إدارة المحافظين أعصابها نتيجة لتهديد نقابات العمال المناصرة لحزب العمال بعضلاتها الصناعية ، وتبدأ بوادر أزمة اقتصادية أخرى فى الظهور ويحل شبح الكساد والبطالة والتضخم ، ويتولى حزب العمال السلطة من جديد ، ويبدأ مشهد آخر ، وتحاول الحكومة العمالية تنفيذ برنامج جديد ، فتنبذ ما وجدته أمامها من سياسات ومشاريع خلفتها الحكومة السابقة ، وتبدأ الأزمات من جديد[1] .

والنتائج الضارة المترتبة على التعددية الحزبية فى فرنسا وإيطاليا مثلاً غير خافية على أحد ، فطبيعة التعدد تقضى بضرورة وجود ائتلافات coalitions لعدم استطاعة أى حزب بمفرده الحصول على أغلبية تتيح له ممارسة السلطة ، وغالباً ما يجىء هذا الائتلاف على حساب الاستقرار السياسى للبلد[2] . وقد لا يدوم هذا الائتلاف طويلاً ، فضلاً عن صعوبة التوفيق بين برامج الأحزاب المؤتلفة[3] .

---

(1) Ibid, pp 51 - 2 .

وقد أشار المفكر معمر القذافى فى محاضرة ألقاها بالندوة العالمية حول الكتاب الأخضر جامعة قاريونس ببنغازى 1979 م إلى تلك الظاهرة، وفسرها على أساس فقدان الثقة أو أزمة فقدان الثقة فى النظام الحزبى نفس المرجع السابق ص 122 .

(2) فى استبيان للرأى العام قام به مركز (ماكنو) للإحصاءات مؤخراً ، أظهر أن أكثر من 16% من الإيطاليين الناخبين فقدوا الثقة فى أحزابهم القائمة ، ويبرر المركز تلك الظاهرة بأن الاستمرار فى الإدلاء بالأصوات لنظام لا يكفل القدرة القانونية والاستقرار السياسى هو استمرار لا معنى له « مجلة الأسبرسو » الإيطالية . مشار إليه فى جريدة الفجر الجديد عدد رقم 4237 الصادر فى 1983/4/19 م .

(3) ماكيفر ، روبرت ، تكوين الدولة ، نفس المرجع السابق ، ص 266 .

ثانياً ـ لا يكفل النظام الحزبى خياراً قائماً على مبادى سياسية أصيلة ، وغير قادر على تمثيل آراء الهيئة الناخبة تمثيلاً سليماً وعادلاً .

يؤكد بانفيلد E . BANFIELD على عدم قدرة الأحزاب على تمثيل الآراء المتباينة والمتنوعة للناخبين تمثيلاً سليماً ، فالغالب أنه يوجد حزب واحد كبير يسمى عادة « الحزب السائد The Dominant Party » فى كل الدول ذات الأنظمة الحزبية ويترتب على هذا الوضع بقاء الكثير من المصالح والآراء الهامة فى الدولة دون أن تتاح لها فرصة التعبير عن نفسها من خلال النظام الحزبى ، وهذا ما يدعوها إلى اللجوء إلى أساليب أخرى مشروعة فى صورة جماعات ضاغطة ومصالح وغيرها من التنظيمات العلنية والسرية وأحياناً أخرى فى أشكال غير مشروعة على هيئة حركات ثورية ومتطرفة ديدنها العنف وإثارة القلاقل والشغب والقيام بالتظاهرات[1] ، فهى عادة تلجأ إلى التأثير ، فإن لم يجد فالى الضغط ، فإن لم يجد فالى التظاهر ، فإن لم يجد فالى العنف وإثارة كافة صور الإقلاق للسلطات العامة .

يعترف دوفرجيه M . DUVERGER « بأن الديمقراطيات الغربية بعيدة عن أن تعطى كل المواطنين النفوذ الذى يعلن لهم[2] فى الدساتير والبرامج الحزبية » ، ويزعم كذلك بأن « النزاع بين حزبين هو الذى يضمن فعالية الأنظمة الغربية بما يتيحه للناخبين من فرصة الاختيار بين الفرقاء المتنافسين ويرى أن هذا الاختيار حقيقى ، بالرغم من كونه ضيقاً بمعنى أنه حقيقى لأنه ضيق وبقدر ما يتسع يقل أثره الفعلى »[3] . وقد يصدق وصف تلك العملية « عملية قيام الناخب بالاختيار من بين عدد محدود من المرشحين

---

(1) BANFIELD, Edward. «In defence of American party System»; American Government series, ed'by PALAMOUNTAIN, jr. (scott, foresman & Co 1966) p 126.

(2) DUVERGER, la rèpublique des Citoyens, op - cit. p 296 - 7.

(3) Ibid, p 297.

الحزبيين » بالعطاءات السياسية political bids ، عملية أطرافها الأحزاب السياسية ، التى تقوم بدور المقاول السياسى المحترف ، من جهة ، والناخب العادى من جهة أخرى، وموضوع الصفقة يتمثل فى المرشح الحزبى ، والغرض منها كفالة فعالية الأنظمة على حد تعبير دوفرجيه ، فهل هذا مما يتفق مع العدالة فى شئ ؟ محدودية البدائل قد تكفل فرصة اختيار حقيقية بالرغم من أنها ضيقة ، ولكنها تتنافى مع المبدأ الديمقراطى الذى يعنى سلطة الشعب لا سلطة الحزب ، والذى يكفل أقصى حد من المشاركة السياسية المباشرة .

كتب روبرت داهل R. DAHL « قد لا يفضل الناخب أياً من المرشحين المتنافسين المقدمين إليه بقدر تفضيله لمرشح ثالث محتمل أنه أخفق فى دعم ترشيحه من قبل أى من الحزبين المسيطرين »[1] ، فهل هذا يتفق مع مستوجبات المساواة السياسية التى تقضى بأن تتاح حرية التعبير عن الآراء والمصالح لكل فرد فى المجتمع ؟ تقضى مبادىء المساواة والعدالة أن يكون لكل مواطن صوت واحد مهما كان شأنه ، وأن يكون فى إمكانه أن يعطى صوته لمن يرغب ولمن يرى أنه أفضل من يعبر عن آرائه ومصالحه ، أو من يعتقد أنه الأقدر على إصدار قرارات عقلانية سليمة بصدد القضايا العامة ، فلماذا تقيد حرية الناخب إلى هذا الحد بدعوى كفالة الفعالية ؟ .

كما أن البرامج الحزبية التى تعبر عن سياسة الحزب توضع عادة من

(1) DAHL, Pluralist Democracy in the United States. op - cit, p 251.

يشير العميد أندريه هوريو فى مؤلفه « القانون الدستورى والمؤسسات السياسية » مرجع مشار إليه فيما سبق ، إلى أن نظام الحزبين البريطانى يحمل الشىء الكثير من عدم العدالة ، فهو يبدو عنيفاً بالنسبة للأحزاب الصغيرة الأخرى بالرغم من أنها تمثل أحياناً نسبة كبيرة من المواطنين ، لقد كانت حصة الليبراليين 9 مقاعد لقاء ما يزيد على ثلاثة ملايين ناخب صوتوا فعلاً لصالح الحزب سنة 1964 م ، وكانت حصة ذات الحزب ستة مقاعد لقاء ما يربو على مليونى ناخب سنة 1970 ، ص 340 .

قبل القمة كما أسلفنا وللقاعدة دور ثانوى فى هذه العملية ، ناهيك عن التشابه العجيب الذى يلاحظ فى كثير من الأحيان بين البرامج الحزبية المختلفة وقد لا تختلف إلا فى أمور ثانوية ، وقد يمكن تفسير تلك الظاهرة ، إما لأن الأمة مجمعة على مبادىء ومثل معينة والبرامج والسياسات الحزبية عكست ذلك الإجماع ، وإما لأن ذلك التشابه جاء نتيجة للسعى وراء الظفر بأكبر عدد ممكن من الأصوات حتى ولو جاء ذلك فى بعض الأحيان على حساب مبادىء كل حزب[1] .

لقد كان هارولد لاسكى H. LASKI على حق حينما كتب « نحن لنا حزب واحد مقسوم إلى فرعين[2] ، وهذا ما دفع الكثير من المواطنين الغربيين إلى التساؤل عن ضرورة الانتخاب[3] .

وفى الأنظمة الحزبية يمكن القول بأنه كلما اتسعت القاعدة الشعبية للحزب ، كلما كان أكثر قرباً من المبدأ الديمقراطى ، باعتبار أن كل تنظيم سياسى يحتاج إلى أن يكون أكثر قرباً من المبادىء الديمقراطية ، حتى يضمن له الديمومة والفعالية فى داخله أى داخل بنية التنظيم ذاته ، ونؤكد كذلك على أنه كلما تعددت الأحزاب كلما كانت أقرب إلى الديمقراطية بالرغم من المساوىء التى أشرنا إليها فيما سبق[4].

---

(1) يفسر الأستاذ أنتونى داونس A. Downs ، فى بحث له عن ظاهرة التشابه الحزبى فى أمريكا ، ذلك بالسعى المستمر وراء الأصوات المعتدلة التى تقع فى الوسط عادة ، راجع :

DOWNS. Antony.«Two party competition and Similarity» the American Government Series, ed'by PALAMOUNTAIN, (Scott, Foresman & Co, 1966) p 132.

(2) هوريو ، أندريه ، القانون الدستورى والمؤسسات السياسية ، نفس المرجع السابق ، الجزء الأول ، ص 334 .

(3) بيكلس ، دوروتى ، الديمقراطية ، نفس المرجع السابق ، ص 74 .

(4) انظر مداخلة المفكر معمر القذافى فى الندوة التى عقدت بجامعة قاريونس سنة 79 م حول الجوانب القانونية للنظرية العالمية الثالثة، منشورات المركز العالمى لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر.

ثالثاً : الأحزاب وتزييف الرأى العام :

لاحظ هارولد لاسكى أن « كثيراً مما أنجز بفن التربية فى القرن التاسع عشر قد تم تزييفه بفن الدعاية السياسية Political Propoganda فى القرن العشرين[1] » .

إذا كان الرأى العام هو حجر الأساس فى الديمقراطيات الغربية المعاصرة ، فإنه يعانى فى الواقع من التزييف والإفساد أحياناً من خلال أساليب التقنية التى هيأت إمكانية التلاعب بمصائر وآراء الناس ، والملاحظ مع الأسف أن هذا التطور الهائل فى الوسائل السمعية والبصرية والمطبوعات ، لم يصحبه تطور مضاد فى الوسائل الكفيلة بدرء الآثار السيئة الناتجة عن الاستعمال السىء لتلك الوسائل ، فكلما ازداد احتكار الدولة لوسائل الإعلام الجماهيرى Mass Media ، كلما انعكس ذلك فى احتكار بغيض للفكر الإنسانى وهندسته وفقاً لرغبات ومصالح الجهاز الحاكم وبالتالى يسود الإقناع اللاواعى محل الإقناع الواعى ، لقد حذر توكفيل (1805 ـ 1859) من مضار الصحافة وآثارها فى بعثرة الرأى العام الذى يعكس تعددها وتفاهتها فى القرن الماضى ، فماذا يقول اليوم لو بعث حياً فى التطور التقنى المذهل لوسائل الدعاية والإعلام التى تسخر لخدمة الأحزاب ؟ .

إن من أهم الشروط اللازمة لتكوين رأى عام مستنير وحر هو نزاهة المعلومات وموضوعيتها وفى مرحلة التكوين تلك يلعب صانعو الآراء Opin-ion Makers دوراً رئيسياً فى وضع المعلومات فى متناول الجماهير بالطريقة التى تناسب أهدافهم ، وإذا لم يتصف هؤلاء الصناع بالموضوعية والنزاهة كانوا أشد خطراً على الحرية من الطاغية ذاته ، وإذا دار هؤلاء فى فلك الأحزاب ، لم يعد ثمة مجال للحديث عن (رأى عام) Public Opinion ،

---

(1) LASKI. Harold. Agrammer of Politics, (George Allen and Unwin Ltd 1960, 4 th, edition) p 147.

بل (رأى حزبى) Party Opinion [1] ولن يخدم الرأى الأخير - فى التحليل الأخير - إلا من صاغه .

نادى ديسى DICEY فى أوائل هذا القرن بحكومة الرأى Government of Opinion ، حيث تكون الحكومة مستجيبة ومسؤولة أمام رأى عام[2] ، وطالما أن الانتخابات - الوسيلة التى تكفل حكومة من هذا النوع - تفتقر إلى الموضوعية والحرية ، فإن نتيجتها لا تعد مرآة صادقة للرأى العام السائد ، ولقد اشترط دى توكفيل لكى يكون الرأى العام حراً أن تعطى الحرية لكل مواطن فى أن يختار ما يشاء من العقائد والآراء ، أو أن تفترض فيه القدرة على هذا الاختيار على الأقل ، وأن تفترض فيه القدرة على استنباط النتائج المترتبة على تلك الآراء ، أما فرض القيود على المطبوعات وحرية الكلام فسوف يؤدى إلى الاستبداد[3] .

صناعة الآراء أضحت حرفة تدر الملايين فى الديمقراطيات الغربية ، فهى تبتدىء من القمة - كما يشير سارتوى - ولا دخل للقاعدة بها ، وقبل أن تمارس الجماهير تأثيرها على القمة يكون قد جرى التأثير عليها ، وقبل أن ترغب شيئاً تكون قد أعدت لترغب ذلك الشىء ، وبالتالى ما نواجهه - فى التحليل الأخير - ليس إرادة شعبية أصيلة وإنما مصنوعة[4] ، وبالتالى قد لا تصلح كقوة دافعة للعمليات السياسية[5] ، تلك

---

(1) SARTORI, Democratic theory, op - cit. pp 73 - 4.

(2) DICEY. A. V. lectures on the relation between law and public opinion in england during the 19 th century, (london, 1924, 3 th edition,)cited in SARTORI, Democratic theory, op - cit. p 74.

(3) دى توكفيل ، الكس ، الديمقراطية فى أمريكا ، نفس المرجع السابق ، ج 1 ، ق 2 ، ف 11 ، ص 217 .

(4) SCHUMPETER, op - cit. p 263.

(5) Ibid.

الإرادة التى وصفها والتر ليبمان W. LIPPMANN بـ « الجمهور الشبح Phantam Public » بسبب التلاشى أمام وسائل الدعاية السياسية الحديثة التى تسعى وراء تزييف الإرادة الشعبية بالجملة[1] بدلاً من الطريقة القديمة التى كانت تتخذ من الارتشاء الفردى (القطاعى) منهجاً لها[2] .

وعلى هذا يمكن القول مع روبرت داهل « أن الانتخابات ونتائجها لا تعد مؤشراً حقيقياً على أفضليات الأغلبية الناخبة ، ذلك لأن الديمقراطية التقليدية تعطى للانتخابات دوراً يتجاوز ما نتوقع أن باستطاعتها إعطاءه ، فنحن نتوقع من الانتخابات أن تسود إرادة أو أفضليات الأغلبية بصدد مجموع القضايا العامة ، وهذا ما يندر أن تفعله الانتخابات »[3] . ويخلص إلى أن « الانتخابات والمنافسة السياسية لا تخلق حكومة الأغلبية بأية طريقة ذات مغزى ، ولكنها توسع بشكل مذهل من حجم وعدد وتعدد الأقليات التى يجب أن تكون أفضلياتها محل اعتبار الزعماء عند وضع الخيارات السياسية »[4]

كما أن الأحزاب قد تكون سبباً فى بعثرة الرأى العام وتشتته بالتركيز على قضايا ثانوية أو ذات طبيعة طبقية أو إقليمية أو تافهة من أجل كسب المزيد من الأصوات وسحب البساط من تحت أرجل الحزب الحاكم[5] .

نخلص بعد استعراض هذه المساوىء اللصيقة بالمؤسسة الحزبية المعاصرة إلى القول بأن « حزب المبدأ » تحول إلى ما يشبه الآلة machine أو منظمة المبيعات Sales Organization، بتعبير أحد الزعماء الحزبيين فى مدينة شيكاغو Chicago الأميركية، تحاول تسويق إنتاجها، أو هى، بحسب تعبير اللورد برايس J. BRYCE تستمد مصدر سلطتها وتماسكها من

(1) LIPPMANN, the phantom public (1920), cited in SARTORI, op - cit, p 76.

(2) CORRY & ABRAHAM, op - cit. p 298.

(3) DAHL, preface to Democratic theory, op - cit. p 131.

(4) Ibid, pp 131 - 2.

(5) CORRY & ABRAHAM, op - cit. p 298.

السعى وراء المنصب ومن ثم اتخاذ المنصب وسيلة للكسب أو هى منظمة شغل Business Organization فى حقل تجارى خاص هو إحراز الأصوات ، ولذا فهى لا تعنى إلا بخلق وتوزيع الدخل - فى صورة نقدية - غالباً على أولئك الذين يسيرونها ويعملون لحسابها ، والمبدأ السياسى الذى يفترض أن يكون أساساً لها هو فى الواقع غريب عنها ، لا بل يشكل خطراً على وجودها على حد تعبير شوبيتر ، ولذلك فإن السمة الأساسية لهذه الآلة هى « عدم التمييز السياسى Political Indifferentism » ، كما يصفها بروجان D. BROGAN ، فهى تعيش لأجل نفسها[1] ، ولا تهمها المبادىء التى تأسست عليها .

والمرشح الحزبى ، بفضل نظام الويب Webb System [2] وغيره من الأنظمة الأخرى المشابهة ، أكثر انصياعاً لزعامة حزبه من كلب « بافلوف » الشهير بفعل قانون رد الفعل الشرطى[3] .

وهكذا ثبت لنا أن النظام الحزبى بمختلف أشكاله يتنافى بشكل لا يقبل إثبات العكس مع الحكم الشعب المباشر ، إذ إن الحزب يقوم على فرضية استيلاء جزء من الشعب على السلطة فى حين يقوم النظام الديمقراطى المباشر على الإيمان بمبدأ السلطة الشعبية المباشرة التى تمارس من قبل كل أفراد الشعب عبر المؤتمرات الشعبية الأساسية ولجانها الشعبية الإدارية واتحاداتها ونقاباتها وروابطها المهنية ، فالحزب يمثل جزءاً من الشعب وسيادة الشعب لا تتجزأ .

---

(1) BANFIELD & WILSON. «The Machine» the American Government Series ed'by PALAMOUNTAIN, jr. (scott, foresman, & Co, 1966) p 83.

(2) هوريو ، أندريه ، القانون الدستورى والمؤسسات السياسية ، نفس المرجع السابق ، ج أ ، ص 342 .

(3) كوليار ، جان كلود ، البرلمانية والديمقراطية ، بحث مقدم إلى الندوة العالمية حول الكتاب الأخضر بنغازى ، جامعة قاريونس ، اكتوبر 1979 م منشورات المركز العالمى لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر ، الجزء الأول ، ص 223 .

الخاتمة

كتب موريس دوفرجيه « إن الديمقراطيات الغربية بعيدة عن أن تعطى كل المواطنين النفوذ الذى يعلن لهم ، ولكنها تعطيهم أكثر مما يعطون فى أى مكان آخر »[1] كتب هذا الكلام فى معرض مقارنته لنظام بلاده السياسى بالأنظمة الشرقية .

ولا جدال فى سلامة هذا الادعاء ، فالديمقراطيات الغربية ، فى غيبة بديل أفضل ، هى ثمرة تجارب تاريخية طويلة ، ولم يتم التوصل إلى تلك التركيبة المعقدة من المؤسسات والإجراءات إلا بعد كفاح مرير خاضت غماره شعوب كثيرة فى سعيها من أجل استبدال السلطة المطلقة لملوك القرون الوسطى بسلطة دستورية مقيدة ، ولذلك يحتم الواجب العلمى احترام تلك التجربة الإنسانية ، وستظل مثاراً للجدل ، وفيضاً لا ينضب من العظات والعبر التى قد تفيد الإنسانية فى سعيها الدائب من أجل التوصل

---

(1) DUVERGER, la République des Citoyens, op - cit, pp 296 - 7.

إلى أفضل صورة للحكم، وإذا كانت الديمقراطية الغربية قد اعتبرت أفضل صورة للحكم فى القرنين الماضيين فإنها تعانى على نحو صارخ من أزمة فكرية وأزمة مؤسسات :

فعلى صعيد الفكر والمبادىء : تواجه الديمقراطيات الغربية تحريفاً متعمداً لمثلها وقيمها وأسسها الفكرية بوجه عام ، وذلك بدعوى عدم واقعيتها وتطرفها ، فبالرغم من بعد الشقة بين المثال الديمقراطى وواقعه فى ظل الأوضاع السياسية المعاصرة ، إلا أن الصيحات قد تعالت فى العقود الأخيرة مطالبة بالتخلى عن المبدأ الديمقراطى كما عرفته أثينا عملياً ، وتجسدت أعلى تلك الصيحات فيما يعرف بنظرية النخبة الديمقراطية ، وقد حاول أنصارها النيل من ديمقراطية الأقدمين ، التى وصفت به (الكلاسيكية) classical ، وذلك بقصد ترسيخ مفاهيم جديدة ناسخة للأولى التى لم تعد تلبى الحاجة للتطور ، وكان الجرى وراء الواقعية مشوباً بالانحراف نحو المبدأ الأرستقراطى ، إلى المدى الذى تكاد تنعدم فيه الفروق بين الديمقراطية ونقيضها الشمولية ، فما الديمقراطية ـ طبقاً لهذا النظر ـ إلا حكم نخبة مقسومة Divided Elite ؛ ، أو حكم أقليات Government by Minorities ، وما الشمولية إلا حكم نخبة متحدة Unified Elite أو أقلية واحدة Government by a Minority (1) ، وقد فتح هذا التصوير الباب أمام نتائج عدة كان لا بد لها أن تظهر :

1 ـ إعاقة أية نزعة جماعية للمشاركة السياسية التى تعد بمثابة الغذاء الروحى للمؤسسات الديمقراطية ، فتحول هذا المطلب ـ على يد أنصار النخبة ـ إلى مجرد كذبة نبيلة noble lie ، أو خرافة MYTH .

2 ـ اعتبار الأنظمة السياسية القائمة فى المجتمعات الغربية هى نهاية المطاف لمسيرة الديمقراطية ، وهذا بالطبع مما يتنافى مع تأكيد جون ستيورات مل وغيره من الفلاسفة والمفكرين على العمل غير الكامل

---

(1) Cf, Dahl, preface to Democratic, op - cit, p 133. Aron, op - cit, p 10.

unfinished business للديمقراطية وأنه يوجد دائماً فى ظل النظام الديمقراطى ما يمكن الكفاح من أجله .

3 ـ القصور عن مواكبة التغيرات السياسية والاجتماعية دائمة الحدوث بحكم الطبيعة المتغيرة للمجتمع الديمقراطى ، فالنظر إليها على أنها خروج على قواعد النظام القائم de facto ، وأنها تشكل تهديداً جدياً لاستقراره ، وإعاقة ، لا ضرورة لها ، لفعاليته .

4 ـ النظر إلى الديمقراطية على أنها مجرد طريقة سياسية Political Method أو آلة من الآلات Machine ، أى تقنية للحكم أملتها ضرورات التنظيم السياسى وخاضعة لمعيار الفعالية وحده ، وقد ترتب على هذا التصوير أن طغت النزعة المادية على السياسة بوجه عام : فشبه السوق السياسى بالسوق الاقتصادى ، وقيس التنافس السياسى على الأصوات أثناء الانتخابات على ذلك التنافس الجارى فى اقتصاد البحث عن الربح ، وشبهت الأحزاب السياسية بشركات المقاولة والتجارة ، وأضحت المثل والمبادىء المعلنة من قبل الأحزاب أشبه بالعلامات التجارية المكرسة لترويج السلع .

5 ـ يسهل الادعاء ـ فى ظل هذا الوضع ـ بأن النخبة هى المدافع الطبيعى عن النظام الديمقراطى فى حين يكون الواقع على النقيض من ذلك .

6 ـ أضحى الإجماع على مبادىء وأهداف النظام الديمقراطى هو ما أجمع عليه أفراد النخبة لا المجتمع ككل ، وأن هؤلاء هم أصحاب الشرعية الديمقراطية بحكم أنها تحمى امتيازاتهم privileges ، ومراكزهم الخاصة their own positions ولنا أن نتساءل : بماذا تجيب هذه النظرية على المناهضين لتركيز السلطة ، والمطالبين بتوسيع مدى المشاركة السياسية ؟ ، « ليس علينا ـ طبقاً لكلمات سارتورى ـ إلا أن نركن إلى أقليات لها وزنها ويحسب لها حسابها وتقود ، وإلى أكثريات

ليس لها وزن ولا يحسب لها حساب وتقاد »[1] ، ومن ثم نقع فى نفس الحيرة التى وقع فيها هوبسون Hobspn ، ويكون علينا أن نختار بين نظرية تبدو معيارياً صالحة ولكنها غير واقعية ، أو نظرية تتسم بالواقعية ولكنها تنزع إلى التشبت بمذهب النخبة[2] .

أما على صعيد المؤسسات : فبالرغم من الدور الفعال الذى لعبته المؤسسات النيابية فى القرنين الماضيين إلا أنها فى المائة سنة الأخيرة أضحت تقريباً مصدر خطر مماثل لما كانت تحاربه وتتصدى له فى الماضى ، فلم تعد المؤسسات النيابية بالضرورة حارس الحرية ، لا بل أمست هى بذاتها أدوات للطغيان بتعبير اللورد هلشام Hailsham [3] ، وترجع أسباب هذا التغير إلى ذلك التحول الحاصل فى وظيفة المجالس النيابية من واجب تمثيل الناخبين أو جميع الأمة إلى نزوع تلك المجالس للقيام بوظيفة الحكم بدل التمثيل ، وبذا يمكن القول أن البرلمانات بدل أن تمثل شعوبها كما تمثل الخريطة إقليم الدولة باتت تتجه حثيثاً إلى تمثيل نفسها فحسب وكانت إحدى النتائج الهامة : أن أطلق التمثيل السياسى يد النائب لدواعى الفعالية[4] ، وغل يد الناخب لدواعى الاستقلالية ، وبقيت الإرادة الشعبية متأرجحة بين هذا وذاك ، فوظيفة تمثيل المصلحة القومية ـ على حد تعبير صمويل بير S, Beer ـ بعدما كانت منسوبة للسيد (الشعب بكامله قديماً) ، أضحت تلك الوظيفة من اختصاص البرلمان فى القرنين الماضيين ، ثم أصبحت حالياً من اختصاص الحزب[5] ، فالحزب ـ كتنظيم سياسى ـ أضحى (ملكاً فعلياً) بكلمات هيرمان فينر H, Finer [6] ، وليس أدل على ذلك من أن الترشيحات الحزبية

---

(1) Sartori, Democratic theory, op - cit, p 98.

(2) Bachrach, op - cit, p 99.

(3) Spropri, op - 126, p 13.

(4) Sartori, Representational Systems, op - cit, p 465.

(5) Ibid, p 471.

(6) Ibid,.

تكاد تكون هى الانتخابات الفعلية التى يتقرر على ضوء نتائجها من يمارس السلطة ، فإذا تم اختيار مرشح حزبى ، فإنه يكون قد تم فى الواقع اختيار عضو فى البرلمان ، ولذا فإن الرابطة التمثيلية المباشرة التى كانت تربط فى الماضى النائب بالناخب تكاد تختفى نتيجة لتطور النظام الحزبى ، وباتت الأحزاب ـ فى الديمقراطيات المعاصرة ـ حلقة وصل وقوة جذب يكاد يتلاشى معهد كل نفوذ مفترض لجهة النائب أو الناخب إلى الحد الذى وصفت فيه الديمقراطيات الغربية المعاصرة ليس بأنها أنظمة حزبية Party Systems فحسب ، بل هى كذلك حكم ـ حزبى Party - Cracy [1] ، وكانت المحصلة النهائية لذلك التطور مجافاة الأحزاب للديمقراطية ، وفقدان الديمقراطية بالمقابل ثقتها بالأحزاب وإلى المدى الذى أصبح فيه أكبر حزبين أمريكيين ـ بكلمات روبرت داهل Dahl ـ « مجرد ائتلافات أوليغارشية أكثر منها تنظيمات ديمقراطية »[2] .

ومن هنا نصل إلى القول بأن التنظيم السياسى المؤهل لإرساء قواعد الديمقراطية الحقة يتجسد فى المؤتمرات الشعبية الأساسية الخلية السياسية الأولى فى المجتمع الجماهيرى الجديد، وهذه المؤتمرات تنظم الجماهير الواسعة لغرض رسم السياسة العامة وسن التشريعات اللازمة لها وفقاً لمبدأ وحدة السلطة، فالسلطة للشعب بكامله يمارسها عبر مؤتمراته الشعبية الأساسية ولجانه الإدارية دون حاجة لوسيط مهما كانت تسميته طبقة أو فرد أو حزب أو خلافة.

وبالرغم من المكاسب المادية التى حققتها الأنظمة الغربية إلا أن تلك المكاسب جاءت على حساب المواطن العادى فى مجتمعات تلك الدول فحرمته أدوات الحكم السائدة من حقه الطبيعى فى تقرير مصيره بنفسه ولم تكفل له إلا وسائل سياسية يتلاشى دورها شيئاً فشيئاً ، كما أن هذه المكاسب جاءت ـ من ناحية أخرى ـ على حساب شعوب أخرى

---

(1) Sartori, Democratic theory, op - cit, p 120.

(2) Dahl, Pluralist Democracy, op - cit, p 245.

مقهورة تحت ستار النهب الاستعماري ثم الأمبريالى المنظم ، ولا يتأتى بطبيعة الحال منافستها إلا بنظام يبزها ديمقراطية ، ويفوقها حرصاً على تكريم الإنسان واحترام آدميته وحريته والسعى وراء تحقيق أكبر قدر من السعادة الروحية والمادية لمواطنيه ، ونعتقد بأن النظام السياسى الوحيد المؤهل لميدان التنافس الشريف هو الديمقراطية المباشرة التى تتماشى مع طبائع الأمور ، وترجع الأشياء إلى نصابها الطبيعى وذلك بإيمانها بقدرة كل فرد على حكم نفسه بنفسه ، والتى تجعل من حرية وكرامة كل مواطن هدفاً أسمى لها ، ومن سعادة الجميع غايتها القصوى ، ولكن يبقى هذا الكلام فى طور الأمنيات ما لم يتوافر الوعى الكامل بالمواطنة الصالحة التى هى بمثابة العمود الفقرى لكل ديمقراطية تسعى للكمال ، ونجد فى كلمات ليسياس Lysias (أحد زعماء وخطباء أثينا الديمقراطية) تعبيراً عميقاً رأينا أن نختم بها هذا البحث ، يلخص ليسياس المثل الديمقراطية فى الكلمات القليلة التالية : « أسلافنا كانوا هم الأوائل الوحيدين فى ذلك العصر الذين نبذوا الحكم التعسفى ، وأقاموا ديمقراطية متمسكين بأن حرية الجميع كانت أعظم الوثاق والرباط ، مشاركين بعضهم بعضاً فى الآمال والأخطار ، حكموا أنفسهم بقلوب حرة ، مكرمين الفاضل ومعاقبين الردىء بالقانون . معتبرين أنه من الوحشية أن يكره أحدهم الآخر بالقوة ، وأن واجب الرجال تحديد العدالة بالقانون ، والإقناع بالعقل ، والتزامهما فى العمل ، متخذين من القانون ملكاً ومن العقل معلماً »[1] ، فإذا كان الأثينيون هم السباقين إلى نبذ الحكم التعسفى وإقامة الديمقراطية ، فهل يكون الليبيون هم السباقين كذلك إلى إقامة نظام الحرية ولكن فى القرن العشرين ؟ .

---

(1) Jones, op - cit, p 62.

قائمة بالمراجع

باللغة العربية

أولاً ـ الكتب :

- أرسطوطاليس ، أ ـ السياسة ، ترجمة أحمد لطفى السيد ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الطبعة الثانية ، 1979 م .

ب ـ **نظام الأثينيين** ، ت ، طه حسين ، دار المعارف بمصر ، طبعة بدون تاريخ .

- أفلاطون ، أ ـ **الجمهورية** ، ت حنا خباز ، مطبعة المقتطف والمقطم ، القاهرة ، 1929 م .

ب ـ **المحاورات** ، ت زكى نجيب محمود ، لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة ، 1966 م .

- القذافى ، معمر ، **الكتاب الأخضر** ، الفصلين الأول والثانى ، منشورات المنشأة الشعبية للنشر والتوزيع والإعلان .

- المزوغى ، عبد السلام ، **مفهوم الإدارة الشعبية وعلاقتها بالسلطة الشعبية** (دراسة مقارنة) ، مذكرات على الآلة الكاتبة ، نشرت بصحيفة الزحف

الأخضر ، كما تمت المشاركة بجزء منها فى ندوة جامعة الفاتح ، طرابلس ، 1982 م .
ـ باركر ، أرنست ، **النظرية السياسية عند اليونان** ، ت لويس اسكندر مؤسسة سجل العرب ، القاهرة ، ج 1 ، 1966 م .
ـ بدوى ، ثروت ، **النظم السياسية** ، دار النهضة العربية ، القاهرة 1975 م .
ـ بيكلس ، دوروثى ، **الديمقراطية** ، ت زهدى جار الله ، دار النهار للنشر بيروت ، 1972 م .
ـ توكفيل ، ألكسى دى ، **الديمقراطية فى أمريكا** ، ت أمين مرسى قنديل ، لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة ، ج 1 ، 1962 م .
ـ دوفرجيه ، موريس ، **مدخل إلى علم السياسة** ، ت ، د سامى الدروبى ود جمال الأتاسى ، دار دمشق ، دمشق ، ودار الجبل بيروت .

ـ ديوى ، جون أ ـ **آراء توماس جيفرسون الحية** ، ت ، محمد يوسف زائد ، دار الثقافة ، بيروت ، 1957 م .
ب ـ **الديمقراطية والتربية** ، ت ، منى عفراوى وزكريا ميخائيل ، لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، 1954 م .
ـ روبنصون ، تشارلز ألكسندر (الابن) ، **أثينا فى عهد بركليس** ، ت أنيس فريحة ، مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر ، بيروت ، 1966 م .
ـ روسو ، جان جاك ، **العقد الاجتماعى** ، ت بولس غانم ، اللجنة اللبنانية لترجمة الروائع ، بيروت ، 1972 م .
ـ زمرن ، ألفرد ، **الحياة العامة اليونانية (السياسة والاقتصاد فى أثينا فى القرن الخامس)** ت ، عبد المحسن الخشاب ، لجنة البيان العربى ، القاهرة ، الطبعة الخامسة 1958 م .
ـ سباين ، جورج ، **تطور الفكر السياسى** ، ت حسن جلال العروسى القاهرة ، الكتاب الأول ، 1954 م .
ـ شيفاليه ، جان جاك ، **المؤلفات السياسية الكبرى من ميكيافيلى إلى أيامنا** ، ت ، الياس مرقص ، دار الحقيقة ، بيروت ، الطبعة الأولى 1980 م .
ـ غارودى ، روجيه ، أ ـ **البديل** ، ت ، جورج طرابيشى ، دار الآداب بيروت ، الطبعة الثانية ، 1978 م .

ب ـ **مشروع الأمل** ، دار الآداب ، بيروت ، ط 1 ، 1977 م .
ـ غطاس ، اسكندر ، **أسس التنظيم السياسي في الدول الاشتراكية : دراسة تأصيلية مقارنة** ، القاهرة ، 1972 م .
ـ فانون ، فرانتز ، **معذبو الأرض** ، ت ، سامي الدروبي وجمال الأتاسي ، دار القلم ، بيروت ، ط 1 ، 1972 م .
ـ لاسكي ، هارولد ، **الدولة في النظرية والتطبيق** ، ت أحمد غنيم ، وكامل زهيري ، الدار المصرية للكتب ، القاهرة.
ـ لوك ، جون ، **في الحكم المدني** ، ت ماجد فخري ، اللجنة الدولية لترجمة الروائع بيروت ، 1959 م .
ـ ماكيفر ، روبرت ، **تكوين الدولة** ، ت د . حسن صعب ، دار العلم للملايين ، بيروت ، 1966 م .
ـ متولي ، عبد الحميد ، **أزمة الأنظمة الديمقراطية** ، دار المعارف بمصر ، ط 2 ، 1964 م .
ـ مل ، جون ستيوارت ، أ ـ **في الحرية** ، ت عبد الكريم أحمد ، مؤسسة سجل العرب ، 1966 م .

ب ـ **الحكومة البرلمانية** ، ت ، أميل الغوري ، دار اليقضة العربية ، للتأليف والترجمة والنشر ، دمشق .
ـ مونتسكيو ، تشارلز لويس ، **روح الشرائع** ، ت عادل زعيتر ، اللجنة الدولية لترجمة الروائع ، بيروت ، ودار المعارف بمصر ، القاهرة ، 1953 م .
ـ ميكيافيلي ، نيقولو ، **المطارحات** ، ت خيري حماد ، دار الآفاق الجديدة بيروت ، ط 3 ، 1982 م .
ـ نصور ، أديب ، أ ـ **دراسات حول الديمقراطية** ، مذكرات على الآلة الكاتبة لطلبة الدراسات العليا ، كلية القانون ، جامعة قاريونس ، 1978 م .

ب ـ **القانون الدستوري والأنظمة السياسية** ، مذكرات على الآلة الكاتبة ، السنة الأولى ، كلية القانون ، جامعة قاريونس ، 1977 م .

جـ ـ **وطنيون وأوطان** ، دار العلم للملايين ، بيروت ط 1 ، 1952 م .

د ـ **النكسة والخطأ** ، دار الكاتب العربي ، بيروت ، 1968 م .
ـ هوريو ، أندريه ، **القانون الدستوري والمؤسسات السياسية** ، ت علي مقلد

وشفيق حداد وعبد الحسن سعد ، الأهلية للنشر والتوزيع بيروت ، ط 5 ، ج 1 ، 1974 م .
- د . فرحات ، محمد لطفى ، **نظام المشاركة فى الإنتاج** : آراء ومقترحات . طرابلس المركز العالمى لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر 1988 .

ثانياً : البحوث والمقالات ، بالعربية :

- الصديق ، المدنى على ، **الديمقراطية ومشكلة الوسيط بين السلطة والشعب** ، بحث مقدم إلى الندوة العالمية حول فكر معمر القذافى ، جامعة مدريد المستقلة ، ديسمبر 1982م . منشورات المركز العالمى لدراسات وبحوث الكتاب الأخضر ، الجزء الأول .
- أنتونو بولس ، نيقولا ، **البرلمان أحد أشكال التزييف وغياب سلطة الشعب** ، بحث مقدم إلى الندوة العالمية حول فكر معمر القذافى ، الجامعة المركزية ، كراكاس ، نوفمبر 1981 م . منشورات المركز العالمى لدراسات وبحوث الكتاب الأخضر ، الجزء الأول .
- تريرا ، جيرمو ألفريدو ، **الأحزاب السياسية والنظرية السياسية الاجتماعية الجديدة** بحث مقدم إلى الندوة العالمية حول فكر معمر القذافى ، جامعة كراكاس المركزية ، نوفمبر 1981 م . منشورات المركز العالمى لدراسات وبحوث الكتاب الأخضر ، الجزء الأول .
- جوفينل ، برتراند دى ، « **روسو** » ، أعلام الفكر السياسى ، موريس كرانستون ، دار النهار للنشر ، بيروت ، الطبعة الثانية ، 1981 م .
- حبيب ، هنرى ، **السلطة والحرية و (الكتاب الأخضر)** ، بحث مقدم إلى الندوة العالمية حول فكر معمر القذافى ، الجامعة المركزية ، كراكاس نوفمبر 1981 م . الجزء الأول .
- دوبيوس ، بيير سوبرا ، **الأحزاب السياسية والسيادة الشعبية** ، بحث مقدم إلى الندوة العالمية حول فكر معمر القذافى ، جامعة مدريد المستقلة ديسمبر 1980 م . منشورات المركز العالمى لدراسات وبحوث الكتاب الأخضر ، الجزء الأول .
- سمبسون ، دوايت جيمس ، **التمثيل والديمقراطية المباشرة : قضايا معلقة** ، بحث مقدم إلى الندوة العالمية حول فكر معمر القذافى ،

جامعة مدريد المستقلة ، ديسمبر 1980 م . منشورات المركز العالمى لدراسات وبحوث الكتاب الأخضر ، الجزء الأول .
ـ شانتيبو ، برنارد ، أ ـ **النظام التمثيلى والديمقراطية** ، بحث مقدم إلى الندوة العالمية حول الكتاب الأخضر ، جامعة قاريونس ، بنغازى ، اكتوبر ، 1979 م . منشورات المركز العالمى لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر الأول .

ب ـ **الاستفتاء والديمقراطية** ، بحث مقدم إلى الندوة العالمية حول فكر معمر القذافى ، جامعة مدريد المستقلة ، ديسمبر 1980 م . منشورات المركز العالمى لدراسات وبحوث الكتاب الأخضر ، الجزء الأول .
ـ شيرو ، رونيه ، « **فشل خرافة الحكومة النيابية تحقيق لسيادة الأمة** ، « بحث مقدم إلى الندوة العالمية حول فكر معمر القذافى ، جامعة قاريونس ، بنغازى ، اكتوبر 1979 م . منشورات المركز العالمى لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر ، الجزء الأول .
ـ عمون ، فؤاد ، « **المواطن الصالح ، بعض العوامل التى تحول دون خلقه** » ، مجلة الأبحاث الصادرة عن الجامعة الأمريكية ، بيروت ، عدد يونيو 1975 م . السنة العاشرة ، الجزء الثانى .
ـ غابورى ، بيير ، « **الأحزاب السياسية والطبقات الاجتماعية والديمقراطية** » ، الندوة العالمية حول فكر معمر القذافى ، جامعة قاريونس اكتوبر 1979 م . منشورات المركز العالمى لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر الأول .
ـ كوليار ، جان كلود ، « **البرلمانية والديمقراطية** » ، الندوة العالمية حول الكتاب الأخضر جامعة قاريونس ، بنغازى ، 1979 م . منشورات المركز العالمى لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر ، الجزء الأول .
ـ نصور ، أديب ، « **دور الدولة فى خلق المواطن الصالح** » ، مجلة الأبحاث الصادرة عن الجامعة الأمريكية ، بيروت ، عدد يونيو ، 1957 م . السنة العاشرة ، الجزء الثانى .

المقالات :

ـ جريدة **الفجر الجديد** ، مقال منقول عن مجلة « الأسبيرسو » الإيطالية ، عدد رقم 4237 . الصادر فى 1983/4/19 .

ـ صحيفة الزحف الأخضر .

الوثائق :

ـ الجريدة الرسمية ، تصدر عن أمانة اللجنة الشعبية العامة للعدل ، طرابلس .
ـ السجل القومى ، منشورات المركز العالمى لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر .
ـ سلسلة الشروح ، منشورات المركز العالمى لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر .
ـ محاضرات وخطب وأحاديث المفكر معمر القذافى ، منشورات المركز العالمى لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر ، طرابلس .

باللغتين الإنجليزية والفرنسية

أولاً : الكتب :

-- **ALMOND, Gabrial &POWEL, G, jr.** Comparative Politics; **adevelopmental** approach, (Little, Brown &Co, Boston Inc, 1966).

-- **BACHRACH, Peter.** The Theory of Democratic Elitism, **Acritique, (University** of London Press, Ltd, London, 1972).

-- **BARTHELEMY.** a - la Problème de la Compétence **dans la Démocratie,(ed** Paris, 1918)
b - Le Droit Constitutionnel, (ed, Paris 1933).

-- **BEER, Samuel.** Modern Briish Politics: A **study of Parties and Pressure** Groups, (Faber & Faber, London, 2 nd Edition, 1969).

-- **BERLIN, Isaiah.**Four Essays on Liberty, (Oxford University Press, London, Oxford, 1969).

-- **BLONDEL, Jean.** The Government of france, (Methuen & Co Ltd, 2 nd Edition, London, 1974).

-- **BOTTOMORE, T. B.**Elites and Society, (Penguin Books, 1964).

-- **BRYCE, James.** Modern Democracies, (MaCmillan, New York, Vol n°, 1, 1921).

-- **BURNS, J. M.** The Deadlock of Democracy: Four - Party Politics in America, (Prentice, Hall International, Inc, 1963).

-- **CABITANT, Rènè.** Dèmocratie et Participation Politique, (Bardas, Paris, 1972).

-- **COBB & ELDER. C. D.** Participation in American Politics, (Allyn & Bacon, Inc, Boston, 1972).

-- **COBBAN, Alfred.** Rousseau and the Modern State, (George Allen, & Unwin Ltd, London, 2 nd Edition, 1964).

-- **COLE, G. D. H.** Self - Government in Industry, (G. Belt & Sons, London, 1919).

-- **CORRY and AGRAHAM**. Elements of Democratic Government, (Oxford University Press, New York 4 th Edition, 1964).

-- **COXALL, W. N.** Parties and pressure Groups, (Longman Group Ltd, 1980).

-- **DAHL, Robert.** a - Preface to Democratic Theory, (University of Chicago Press, 1956).

b - Pluralist Democracy in the United States: Conflict and Consent, (Rand Mcnally, Chicago, 1957).

-- **DUVERGER, Maurice.** a - Political Parties, (Methuen & Co, Ltd, 1964).
b - La Rèpublique des Citoyens, (Edition Ramsay, Paris, 1982).

-- **FIELD, G. C.** Political Theory, (Methuen & Co, Ltd, 1 St, Edition, London; 1956).

-- **HAMILTON, Alexander**. The Federalist, intrd'by E. M. EARLE, (The Modern Library, New York).

-- **JONES, A. H. M.** Athenian Democracy, (Basil Blackwell & Mott, Ltd, Oxford, 6 th, Edition, 1975).

-- **KORNHAUSER, William.** The Politics of Mass Society, (The Free Press New York, 1959).

-- **LASKI, Harold.** Agrammer of Politics, (George Allen, & Unwin, Ltd, 4 th'Edition, 1960).

-- **MACLVER, Robert.** The Modern State, (Oxford University Press, London, 1964).

-- **MASARYK, Tomas.** Les Problèmes de la Démocratie, (éd. Paris, 1924).

-- **MADISON, James.** The Federalist, intrd'by E. M. EARLE, (The Modern Library, New York,).

-- **MAYO, Henry.** An Introduction to Democratic Theory, (Oxford University Press, New York, 1960).

-- **MICHELS, Robert.** Political Parties, (the Free Press, Glencoe, Illinois, 1958).

-- **MOSCA, Gaetano.** The Ruling Class, elementi di Seienza Politica, (1896).

-- **ONEN, David.** Face the Future, (Oxford University press, Oxford, 1981).

-- **PATEMAN, Carole** Participation and Democratic Theory, (Cambridge University Press, London, 1974).

-- **RENWICK & SWINBURN.** Basic Political Concepts, (Hutchinson, & Co, Ltd, 1982).

-- **SARTORI, Giovanni.** Democratic Theory, (Greenwood Press, Inc, 1973).

-- **SCHATTICHNEIDER, E. E.** The Semi - Sovereign People, (Holt, Rinehart, & Winston, New York, 1960).

-- **SCHUMPETER, Joseph.** Capitalism, Socialism and Democracy, (Unwin University Books, London, 10 th'Edition, 1965).

-- **SINGER, Peter.** Democracy and Disobedience, (Oxford University Press, 1973).

-- **THOMPSON, Dennis.** The Democratic Citizen, (Cambridge University Press, London, 1970).

-- **THORSON, Thomas.** The Logic of Democracy, (Holt, Rinehart and Winston, 1962).

-- **LANE, Robery.** Political Life (the Free Press, New York, 1959).

-- **Downs Antony.** An Economic Theory of Democracy, (New York, Harper & Bros, New York, 1957).

-- **HAILSHAM Lord.** The Dilemma of Democracy, (Collins, London, 1978).

ثانياً : البحوث والمقالات :

- **ALMOND, G. & VERBA, S.** «The Obligation to participate», Introduction to Politics, Essays and Readings, ed'by Guild & Pamler, (John Wiley & Sons, Inc, 1968).

- **ARBLASTER, Antony.** «Participation»: Context and Conflict», participation in Politics, ed'by G. Parry (Manchester University Press, 1972).

- **ARON, Raymond.** «Social Structure and the Ruling Class», The British Jornal of Sociology, (n°1, march, 1950).

- **BANFIELD, E.** « In Defense of the American Party System», the American Government Series, ed'by Palamountain, jr, (Scott, Foresman & Co, 1966).

- **BANFIELD, E,&, WILSON.** «the Machine», the American Government Series ed'by palamountain, jr, (Scott, Foresman, & co, 1966).

- **BULPITT, J. G. «Participation and Local Government», Participation in Politics, ed'by G. Parry, (Manchester University Press, 1972).**

- **DAHL, Robert.** «Further Reflections on the Elitist Theory of Democracy», The American Political Science Review, (June, 1966, vol, 1 x, n° 2).

- **DOWNS, Antony.** «Two Party Competition and similarity», The American Government series, ed'by palamountain jr, (scott, foresman, & Co, 1966).

- **ECKSTEIN, Harry.** «party Systems», International Encyclopedia of the social Sciences, (Macmillan Co, & the Free Press, 1968, vol, 11).

- **EULAU, H. WALKER, J. BUCHANAN, W. & FERGUSON, C.** «The Rule of Representative, Some Empirical Opservations on the Theory of Edmond Burke» The American Political Science Review, (september, 1959, vol, 53, n°3).

- **EVANS, Michel.** «Karl Marx and Political Parical Participation», Participation in Politics, ed'by G. Parry (Manchester University Press, 1972).

- **FINER, Samuel.** «Groups and Political participation», participation in politics, ed'by, G. parry, (Manchester University press, Manchester, 1972).

- **GAMSON, WILLIAM.** «Stable Unrepresentation in American Society», The American Behavioral Scientist, 12, (november - december, 1968).

-- **JANDA, Kenneth.** «Representational Behaviour», International Encyclopedia of the Social Sciences (vol, 13).

-- **KAVANAGH; Dennis** «Political Behaviour and participation» participation in politics, ed'by G. Parry (Manchester University Press, Manchester, 1972).

-- **KEY, V. O. jr.** a - «the Illusion of Popular Rule», The American Government series, ed'by palamountian, jr, (scott, foresman, & Co, 1966).
b - «Nature and Function of party», The American Government Series, ed'by Palamountion, jr, (scott, foresman, & co, 1966).

-- **LAPALOMBARA, J. & WEINER, M.** «the Origin and Development of political Parties», Studies in Political Development, 6, ed' by j, La palombra, & M, Weiner. (Priceton University Press, 2 nd,'Edition, 1972).

-- **LOFFT, Capel.** «An Argument on the Nature of Party and Faction», Factios No More, collect' & intrd' by j, Gumm, (Frankcass, & Co ltd, London, 1972).

-- **MCLOSKY, Herbert.** «participation», International Encyclopedia of the Social Sciences, (vol'12).

-- **NARKIEWICZ, Olga.** «Political participation and the soviet state» participation in politics, ed' by G, Parry, (Manchester University Press, Manchester, 1972.).

-- **PARRY, Geraint.** «the Idea of Political Participation», Participation in politics, the same editor, (Manchester University press, Manchester, 1972).

-- **PLAMENATZ, John.** «Electural Studies and Democratic Theory», political studies, (n°, 1958).

-- **ROSENBERG, Morris.** «Some Determinantsof Political Apathy», Introduction to Politics, ed' by Guild & Palmer, (J, Wiley, & Sons, Inc, 1968).

-- **SARTORI, Giovanni** a - «Democracy», International Encyclopedia of the Social Sciences; (vol'4).
b - «Representational Systems», International Encyclopedia of the Social Sciences, (vol, 13).

-- **SCHLESIGER, Joseph** «Party Units», Political Parties, International Encyclopedia of the Social Sciences, (vol, 11);

-- **STERNBERGER, Dolf** « Legitmacy», International Encyclopedia of the Social Sciences, (vol, 9).

-- **TRUMAN, David.** « Groups and' Society», The American Government series, ed' by palamountian, jr. (Scott, Foresman, &Co, 1966).

-- **WALKER, Jack.** «Acritique of the Elitist Theory of Democracy», The American Political Science Review, (june, 1966, vol 1x, n° 2).

-- **WEBB, Sydney & Beatrice** «Democracy of Producers», Industrial Democracy in G Britian, ed'by Coates, &Topham, (Macgibbon, & Kee Ltd, 1968).

المقالات :

-- **ASHFORD, Nicholas.** «for Sale, Uncle Sam's Soul», the Times, oct' 3, 1983.

الوثائق :

-- **Democracy in world of tensions** Symposium prepared by UNESCO, ed' Richard Mckeon, (Chicago, 1951).

تقـديم

بقلم : د . أديب نصور

في تقديم رسالة الاستاذ الصديق الشيباني لا أرى خيراً من إثبات الكلمة التي ألقيت في بدء مناقشة الرسالة ، في السادس عشر من شهر الصيف/ 1984 م ، والكلمة تسجل هنا على علاتها لاتصالها الوثيق بتاريخ الدراسات العليا في كلية القانون بجامعة قاريونس .

« منذ سبع سنين ابتدأت هذه الدراسات العليا وجودها ، في تاريخ الحضارة ، ما سبع سنين في حياة الدراسات وفي عمر الجامعات ؟ ومع ذلك نستطيع الزعم بأن هذه السنوات السبع تسجل تقدماً ، مهما يكن بطيئاً أو خفياً .

« في الرسائل الأولى كانت الوقفات الطويلات عند أخطاء اللغة ، تجاوزنا هذا وأصبح المفروض أن تكون الرسالة بريئة من العيوب ، حرفاً ونحواً . ولم نعد نتوقف عند النقطة والفاصلة ومقاطع الكلام وتنظيمه .

« ثم كنا نطالب بإجادة لغة أجنبية عصرية عالمية واحدة على الأقل وأحسب أنا لن نكتفى بعد الآن بلغة عالمية واحدة .

«تستشهد بأول رسالة نوقشت فى الدراسات العليا منذ بضع سنين وتذكر دراسة الدكتور عبد السلام المزوغى ، لقد راهن المزوغى على الدراسات العليا فى هذه الكلية وأحسب أنه ربح الرهان ، وقد يسره أن يقرأ نقدك له فى بعض ما كتب » .

« ونستشهد بالاستاذ كول (G. D. H. Cole) وكم تأثرت عندما جئتنى ذات يوم تتحدث عن نظرية كول ومدرسته الاشتراكية (Guild Socialism) ولم تكن تعلم أن كول كان أستاذاً لأستاذك والمشرف على رسالته فى الجامعة القديمة ، الأستاذ كول نتاج جامعة أوكسفورد وسبع مائة من السنين وكان آنذاك أستاذ النظرية الاجتماعية السياسية فيها .

« إن دراستك لم تقتصر على سبع سنين وإنما امتدت إلى تراث المئات من السنين ، وذلك كما ينبغى .
« ثم إن دراستك لم تقتصر على مئات السنين ولكنها امتدت إلى ألوفها ، وذلك كما ينبغى أيضاً .

« منذ ألفى سنة ميلادية وأربعمائة عام قبلها ، ابتدأ سقراط يطرح الأسئلة على شباب آثينا ومواطنيها وقامت المناظرة الكبرى واستمر الجدل ، ونحن فى هذه الليلة نواصل المناظرة القديمة حول الديمقراطية أو نستأنف الجدل بأحدث ما يكون من العلم وبأقصى ما يكون من الفكر ، ونحاول أن نشارك فى الحوار . . الخالد . والجدل هنا بالمعنى الحسن ، بمعنى (dialectig , argument) وفى الحديث الشريف « أوتيت جدلا » ، أى قوة الحجة والبيان وجميل أن يذكر فى منتصف رمضان الأدب ، القرآنى الرفيع والآية الكريمة » ﴿ وجادلهم بالتى هى أحسن ﴾ .

« ويخيل إلىّ أن الجامعيين من كل زمان وكل أفق يؤلفون جماعة واحدة وشركة أو مشاركة واسعة .

« ومنذ أول أكاديمية معروفة فى التاريخ - أكاديمية أفلاطون ، تلميذ سقراط وصديقه فى الدولة - المدينة آثينا . .

ابتدأت الدراسات الجامعية المنتظمة. وتلميذ أفلاطون - أرسطو - ألف أول كتاب فى السياسة والدساتير شرع هذا العلم كما شرع علم المنطق وعلوم عديدة أخرى ، وهناك الرواية عن أستاذ قديم فى جامعة أكسفورد قيل له أن زميلاً قد ألف كتاباً جديداً فى السياسة فتساءل الأستاذ : ماذا يستطيع أن يقول الزميل المعاصر بعد أرسطو « إن أجيالاً من الباحثين والدارسين والجامعيين بنت التقليد الجامعى وحملت قيم الحضارة ونقلتها من جيل إلى جيل ، ومن عصر إلى عصر ومن بلاد إلى بلاد .

« ونشأت الجامعات الأوروبية الحديثة فى القرون الوسطى ، ولم يكد ينتصف القرن الحادى عشر حتى كانت حركة الترجمة قد نقلت إلى العربية كل ما كتب أرسطو تقريباً ، وكان ابن رشد أفضل الشارحين وأحسن المعلقين على مؤلفات المعلم الأول .

« واستهلت الدراسات العربية الإسلامية لأرسطو ولابن رشد فى جامعة باريس ، وعرف عالم القرون الوسطى ، فى المساجد وفى الأديرة وفى المؤسسات الناشئة حولها ، تراثاً إنسانياً مشتركاً يصله بقرطبة وبغداد وآثينا القديمة .

وجاءت ترجمات جديدة إلى اللاتينية ، تنقل إليها الغزالى وابن سينا والفارابى والكندى وابن رشد كلهم جاءوا إلى اللاتينيين كشارحين ومؤولين ومعلقين على مؤلفات أرسطو .

ويذكر الباحثون أثر ابن سينا الكبير فى كليات أكسفورد وباريس فى بدايات القرن الثالث عشر ، وظلت كتب الفلاسفة العرب تدرس فى جامعات أوروبا لنحو مائة وخمسين سنة بعد ذلك، وهناك علماء من بلدان

أوروبا الشمالية تدربوا فى إسبانيا وعادوا إلى الجامعات الشمالية يعلمون ويؤلفون .

وهذا الوشاح الذى يرتديه الجامعيون فى العالم لعله جبة أو عباءة سوداء . وهناك ما يدل على أن كليات فى أوروبا بنيت على هندسة المساجد ـ الساحة المكشوفة فى الوسط والأروقة المحيطة بالمربع الجميل والمعبد (Chapel) فى ركن من أركانها، وبرج صاعد كأنه مئذنة ترتفع إلى السماء لتجمع بين العبادة والعلم فى محراب الحقيقة. كذلك كان الجامع الأزهر منذ ألف عام.

« تلك الشركة بين الجامعيين على اختلاف الأزمان والبلدان والثقافات ـ ذلك التعاون عبر الأجيال وعبر الحدود وعبر العصور ـ ليست مشاركة فى تجارة بن أو تبغ أو سكر . . ، بتعبير أدموند بورك (Edmund Burke) من القرن الثامن عشر ، أني أستعير من كلام قاله بورك فى المجتمع السياسى لأصف المشاركة الجامعية التى هى فى القلب من جسم المجتمع (إنها شركة فى كل علم ، فى كل فن ، شركة فى كل فضيلة وفى جملة الكمال ، وبما أن أغراض شركة كهذه لا يمكن أن تتحقق إلا فى عدة أجيال ، فإنها تصبح شركة لا بين الأحياء فحسب ولكن بين الأحياء وبين الأموات وبين أقوام لم يولدوا بعد .

« ونحن لسنا وحدنا هنا ، أنى أرى جحافل الجامعيين غير المنظورة وأرى كتائب الجامعيين الخرساء تملأ المكان وتملأ الدنيا ـ أعنى جامعات العالم .

« وكأنى بالجامعة الفتية (جامعة قاريونس) قد عجمت عيدانها وجاءتك بأصلبها عوداً وأشدها مراساً لتبلوك وتستخرج منك أحسن ما عندك وأقصى ما تستطيع على سبيل المساهمة فى الموضوع الخالد الخطير .

« إنه ليسعد كلية القانون أن تجتمع معها لهذه المناسبة الجامعية كليتان شقيقتان بعلمين من أعلام الجامعة .

«كل هذا يعد بأن يكون نقاش هذه الليلة المباركة عند انتصاف رمضان مائدة شهية (Symposium) أو بعض محاورات أفلاطون، وحلقة فكرية كالتى كان يعقدها سقراط والقدماء ، يقول المتنبى :

إنى وجدت مجال القول ذا سعة فإن وجدت لساناً قائلاً فقل

لقد حاولت فيما تقدم أن أسجل تلك اللحظة الجامعية فى تاريخ الدراسات العليا، وأضيف الآن، بعد انقضاء أربع سنين، أن النقاش كان نشيطاً حياً كما كان جاداً فى بعض الأحيان، ويمكن القول أن تلك المناقشة على علاتها، كانت حدثاً جامعياً يذكر على كل حال.

وملاحظة ثانية ، وبعد انقضاء أربع سنين ، أنه فى الأيام الأخيرة وقبيل كتابة هذه السطور . . ، أتيح لى أن أطلع على بحوث كتبها الطلاب تحت أشراف الأستاذ الصديق فوجدت أن الشجرة الأصيلة تنمو وتزهر وتعطى ثمارها الجيدة ، لقد ازدهر البحث فى الديمقراطية وتعمق الباحثون وراحوا يرجعون فى تتبع الديمقراطية المباشرة إلى آثينا وساستها ومفكريها ومؤسساتها أيضاً ، بمعنى ما رجعوا إلى ينبوع الديمقراطية والشأن السياسى فى المدينة الإغريقية (Polis) ، ويستعملون بدون أى حرج الكلمة اليونانية بحروفها ولفظها القديم .

ولم يكتفوا بتجربة آثينا القديمة ، وإنما راحوا يبحثون عن تجارب الأمم وأفكارها فى الشرق والغرب وقبل كل شىء يعودون إلى شرعتهم السمحاء وبعد كل شىء يقبلون على تجربتهم ومعاناتهم ويتعمقون فى بحثها واستقصاء كل ما يتعلق بها ، إن مجرد طرح موضوع الديمقراطية المباشرة كان حافزاً كبيراً للنظر والبحث وباب الاجتهاد المفتوح على مصراعيه يبشر بالخير .

أما الملاحظة الأخرى فى أن اللغات الأجنبية فى الدراسات العليا قد تضاءلت وأخذت آثارها تتوارى فى البحوث وفى الرسائل وحتى فى قاعات التدريس ، ولم يعد هناك تأكيد كبير على ضرورة معرفة لغة عصرية واحدة

على الأقل أو لغتين اثنتين إلى جانب اللغة العربية ، كما كان الأمر عند بدء الدراسات .

وهذه الدراسات تحتاج إلى لغات أجنبية ومراجع وكتب ومجلات يرجع إليها فى لغاتها، ومن أسباب توفيق الأستاذ الصديق فى رسالته وبلوغه ما بلغ من مستوى عال أنه استطاع بإجادته للغة الإنكليزية أن يرجع إلى أعمال ومؤلفات ضرورية لبحثه وغير منقولة إلى اللغة العربية ، والفجوة كبيرة جداً بين ما ينشر فى العالم وما ينقل إلى العربية وهذا مع العلم أنه يستحسن دائماً للعلم والدقة والضبط أن يرجع إلى الكتب الكلاسيكية فى بابها ، فى لغاتها الأصلية .

إن نشر هذه الرسالة اليوم يخدم الدراسات العليا فى الجامعة الليبية وفى الجامعات العربية أيضاً ، ويسجل لحظة من لحظاتها المتألقة كما يذكر بدور اللغة العصرية واللغات الأوسع انتشاراً والمستخدمة فى العلوم والفنون والآداب جميعاً .

كانت البداية حسنة ويمكن أن يقال أنها قوية أيضاً والأمل أن تستمر حسنة وتزداد قوة ، ولا شك أن الأستاذ الصديق وإخوانه سيواصلون سعيهم وخدمتهم للفكر فى الجامعة والبلاد أما بالنسبة إلىّ فكانت كل رسالة أشرفت عليها عمل ـ صداقة جاءت بعد صداقة ـ عمل، وهكذا يكون السعى العلمى المشترك فعلاً عربياً على صعيد الفكر قد يسبق العمل السياسى المرجو ويمهد له تمهيداً ما استطاع .

1988/7/9 م

د/ أديب جميل نصور

أستاذ القانون الدولى والنظم السياسية والإدارية
كلية القانون . جامعة قاريونس ـ بنغازى

فهرس

القسم الأول
أزمة الفكر الديمقراطى المعاصر

المراحل التاريخية التى مرت بها
(المشاركة السياسية فى النظرية الديمقراطية)

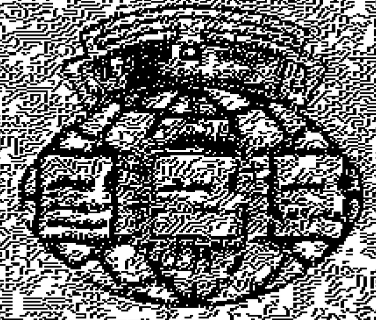
القسم الثانى
أزمة المؤسسات

أزمة الديمقراطية الغربية المعاصرة

«أزمة الديمقراطية الغربية المعاصرة» أزمة فكرية بالدرجة الأولى وأزمة مؤسسات بالدرجة الثانية . وقد أجمع على ذلك رواد الفكر والفلسفة ومنهم أرسطو وأفلاطون وروسو ومنتسكيو ، وجان لوك ، وميكافيلي ، ودى توكفيل ، ومعمر القذافي ودوفرجيه وغيرهم آخرون كثيرون . جمع هذا الكتاب بين الموضوعية والعلمية ، واستطاع مؤلفه أن يؤلف بين أفكار وآراء ثلة من الفلاسفة والمفكرين بالرغم من الأحقاب الزمنية التي تفصلهم ونظم لهم ملتقى فكريا تجاوز من خلاله المفهوم التقليدى للزمن ، وأجمعوا كلهم على أن الديمقراطية كما فهمت في الغرب ، هي في أزمة ، وأن هذه الأزمة انعكست على حرية الجموع وانطلاقهم وسعادتهم

إن كتاب « أزمة الديمقراطية الغربية المعاصرة » شهادة على فساد حكم الفرد مهما كان عادلاً ، وكيف يكون حكم الفرد عادلاً وهو فرد في كل الأحوال ! ؟

ثم هو شهادة على فساد حكم الحزب ، بل وتعدد الأحزاب أيضا ، مهما كانت هذه الأحزاب تدعى الديمقراطية من خلال لجانها ومؤتمراتها الحزبية . كذلك هو شهادة على فساد حكم المجلس النيابي والمجلس الشعبي المنتخب والطبقة الطائفة والقبيلة . وذلك من خلال عرض تاريخي موضوعي للتجارب التي مر بها الإنسان في سعيه من أجل الوصول إلى النظام الديمقراطي البديع والعملي الذى يستطيع من خلاله أن يحقق حريته وسيادته .



المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر
هاتف 40705 - 45565 - 45594
مبرق 20032 - 20668 GREEN BOOK
ص. ب 4491 - طرابلس - الجماهيرية

